أثَرْ المَشاريع الصغيرة والمُتوَسطَة في التَنْمية المُستَدامَة

(دراسة حالة علَى الصُندوقْ الأرْدُني الهَاشمي للتَنمية البشرية)

إعداد

موسى رجائي موسى نفاع

المشرف

الدكتور محمد عواد الزيادات

أستاذ مشارك

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في تخصص إدارة الأعمال

كلية الدراسات العليا في جامعة البلقاء التطبيقية

السلط – الأردن

4 تموز، 2013 م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٠١٣/٠٧/٠٤

أعضاء لجنة المناقشة : **التوقيع**

الدكتور محمد عواد الزيادات، رئيساً

أستاذ مشارك، إدارة التسويق .....

الدكتور جهاد أحمد أبو السندس، عضواً

أستاذ مشارك، إقتصاد .....

الدكتور محمد سليمان النسور، عضواً

أستاذ مساعد، تسويق .....

الدكتور محمد سليم الشورة، عضواً (ممتحن خارجي)

أستاذ مشارك، تسويق، جامعة العلوم الإسلامية العالمية .....

الإهداء

لَمْ أجد أفضَل وأعمَقْ وأحكَم وأصدَق من كلمات الجد الحبيب العزيز، الأستاذ المحامي موسى نفاع أطال الله عمره، في إهداء ديوانه الأخير "خفقات قلب"، لأعيد تسطيرَها في إهداء رسالتي لنيل درجة الماجستير، حيث قال:

لكل شاب طَمُوح حَارَبتهُ الأيام وداهَمتهُ الصعاب

فما هانَ أوْ تَرَاجع دونَ الوصول

لغاياته الشريفة بطلب العلم والعمل النافع اللذان

يَخْدمَان الأوطَان ويعليان

الشأن، رغم المصاعب المريرة والعقبات

الكادَاء، التي تعترض طريق

كل مجتهد في الحياة

كما وأهدي رسالتي

إلى مثلي الأعلى ومنبع فخري وإعتزازي،،

إلى مَنْ علمَني أن النَجاح والتَفوُق لا يتم إلا بالصَبر وَالعزيمة،،

إلى أبي أطال الله بقاءه وألبسَهُ ثوبَ الصحة والعافية

إلى من كان دُعائها سر نجَاحي،،

قطرةً في بَحرك العَظيم، حُباً وطاعةً وبراً.....إلى أمي

إلى من هم دائماً بجانبي ليشدوا من أزري وعزيمتي....أخي وأخواتي

موسى رجائي موسى نفاع

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله من قبل ومن بعد،،

أتقدم بعظيم شكري ووافر أمنياتي إلى أستاذي الفاضل:
الدكتور محمد عواد الزيادات

الذي تواضع بقبوله الإشراف على هذه الرسالة وتابعها بالسؤال والنقد والتوجيه، في كل مراحلها، فكان له كبير الأثر في خروج دراستي إلى حيز النور، ولم يبخل علي بعلمه وجهده ووقته، ولما قدمه من عون ومساعدة وتوجيهات سديدة طالت كل جزء من أجزاء هذه الرسالة، وأسهمت في إنجازها بالشكل الصحيح.

والشكر للأساتذة الذين قاموا بتحكيم نموذج الإستبانة.

وكذلك أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الكرام الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة، ليثروها بعلمهم وخبراتهم وتوجيهاتهم القيمة.

كما أوجه خالص شكري وتقديري إلى الأساتذة الكرام الذين من الله علي بهم، وعرفتهم منارة للعلم والعرفان فكانوا زاد العطاء والمعرفة، في قسم إدارة الأعمال في كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، وإلى كل من ساهم في بناء هذا الصرح العلمي العربي الرائد.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من شجعني ووقف إلى جانبي لإتمام هذا العمل من الأصدقاء الأوفياء، وإلى كل من سهل لي إجراءات إنجاز هذه الرسالة وأخص بالذكر وحدة الأعمال الصغيرة في الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.

موسى رجائي موسى نفاع

تعهد وإقرار

أنا الطالب (موسى رجائي موسى نفاع) الموقع أدناه، أقر بأن جميع المعلومات الواردة في رسالة الماجستير بعنوان (**أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة "دراسة حالة على الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية**") وبإشراف "**الدكتور محمد عواد الزيادات**" من إنتاجي الشخصي من خلال دراستي في جامعة البلقاء التطبيقية، وأتحمل كافة المسؤولية المترتبة على ذلك في حال ثبوت عكس ذلك، كما وأفوض الجامعة حق تصوير الرسالة كليا أو جزئيا، وذلك لغايات البحث العلمي والتبادل مع المؤسسات التعليمية والبحثية والجامعات.

الإسم: **موسى رجائي موسى نفاع**

التوقيع: Mousa atta

التاريخ: **2013/07/04**

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وعرفان	د
تعهد وإقرار	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ل
قائمة الملاحق	م
ملخص الدراسة باللغة العربية	ن
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
1.1 مقدمة الدراسة	1
2.1 مشكلة الدراسة	2
3.1 أهمية الدراسة	4
4.1 أنموذج الدراسة	5
5.1 فرضيات الدراسة	6
6.1 أهداف الدراسة	8
7.1 التعريفات الإجرائية	9
8.1 الدراسات السابقة	10
ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها	24
الفصل الثاني : الإطار النظري	
1.2 **المبحث الأول: المشاريع الصغيرة والمتوسطة**	26
1.1.2 تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة	26
1.1.1.2 التعريف بالإستناد إلى المعايير الكمية	28
2.1.1.2 التعريف بالإستناد إلى المعايير النوعية	30

	الموضوع	الصفحة
3.1.2	خصائص المشاريع الإقتصادية الأردنية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	33
4.1.2	الحالة العامة لحجم وتمويل وطبيعة النشاط الإقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن	39
5.1.2	أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	39
6.1.2	أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة	42
7.1.2	التخطيط في المشروعات الصغيرة والمتوسطة	43
8.1.2	التخطيط الإستراتيجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	45
9.1.2	الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة	45
10.1.2	نبذة عن الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	48
2.2	**المبحث الثاني: التنمية المستدامة**	50
1.2.2	مفهوم التنمية المستدامة	50
2.2.2	أبعاد التنمية البشرية	52
3.2.2	مؤشرات التنمية المستدامة	54
4.2.2	جهود الأردن في تحقيق التنمية المستدامة	55
5.2.2	التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة	57
	الفصل الثالث : منهجية الدراسة وتحليل البيانات	
1.3	منهج الدراسة	58
2.3	مجتمع الدراسة	58
3.3	عينة الدراسة	58
4.3	أساليب جمع البيانات	60
5.3	أساليب التحليل الإحصائي	60
6.3	قياس متغيرات الدراسة	61
7.3	أداة الدراسة	62
8.3	صدق أداة الدراسة	62
9.3	ثبات أداة الدراسة	63

الموضوع		الصفحة
10.3	حدود الدراسة	64
11.3	إجراءات الدراسة	64
12.3	وصف خصائص عينة الدراسة	65
13.3	**وصف متغيري الدراسة (المستقل: المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتابع: التنمية المستدامة)**	69
1.13.3	واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، من حيث (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع)	69
2.13.3	مستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية المستدامة بأبعادها (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية) من وجهة نظر أصحاب المشاريع	75
	الفصل الرابع : نتائج الدراسة ومناقشتها	
1.4	القسم الأول: أثر خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة	80
2.4	القسم الثاني: أثر الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة	91
	الفصل الخامس: الإستنتاجات والتوصيات	
1.5	الإستنتاجات	110
2.5	التوصيات	123
قائمة المصادر والمراجع		126
ملاحق الدراسة		133
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية		139

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
.1	التعريفات الموحدة للمشاريع الإقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	26
.2	توزيع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن حسب المحافظة للعام 2008	34
.3	كثافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحافظات الأردنية المختلفة	35
.4	تحليل القطاع الخاص	36
.5	التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين بحسب النشاط الإقتصادي الرئيس (%)	37
.6	مؤسسات تنمية قطاع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن	38
.7	إنجازات التمويل الميكروي والصغير في الأردن حتى نهاية عام 2009	39
.8	معاملات الثبات وفق معادلة كرونباخ الفا لأداة الدراسة وأبعادها	63
.9	وصف خصائص أفراد عينة الدراسة	65
.10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد أداة الدراسة التي تقيس واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة	69
.11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد التخطيط للمشروع	70
.12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد حجم المشروع	72
.13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد مصادر التمويل	73
.14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد نوع المشروع	74
.15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد أداة الدراسة التي تقيس دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة	75
.16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية	77
.17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية	78
.18	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية البيئية	79

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
.19	اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء لأبعاد المتغير المستقل	80
.20	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام	82
.21	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية	84
.22	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة الإجتماعية	86
.23	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة البيئية	89
.24	نتائج اختبار (Independent Samples T-test) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير النوع الإجتماعي	92
.25	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير العمر	93
.26	نتائج اختبار (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير العمر	94
.27	نتائج المقارنات البعدية بطريقة " Tukey HSD " للكشف عن مصدر الفروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، تبعاً لمتغير العمر	95
.28	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	97
.29	نتائج اختبار (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية	98

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	المستدامة، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	
.30	نتائج المقارنات البعدية بطريقة " Tukey HSD " للكشف عن مصدر الفروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعد التنمية المستدامة البيئية، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	99
.31	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير الحالة الإجتماعية	101
.32	نتائج اختبار (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير الحالة الإجتماعية	102
.33	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة	104
.34	نتائج اختبار (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة	105
.35	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير طبيعة نشاط المشروع	106
.36	نتائج اختبار (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير طبيعة نشاط المشروع	107
.37	نتائج المقارنات البعدية بطريقة " Tukey HSD " للكشف عن مصدر الفروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعد التنمية المستدامة البيئية، تبعاً لمتغير طبيعة نشاط المشروع	108

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
.1	أنموذج الدراسة	5
.2	أنواع المشروعات الصغيرة	43

قائمة الملاحق

رقم الملحق	موضوع الملحق	رقم الصفحة
1	أداة الدراسة.	133
2	قائمة بأسماء محكمين آداة الدراسة.	138

الملخص

أَثَرْ المَشاريعْ الصَغيرة والمُتوَسطة في التَنمية المُستَدامَة

(دراسة حالَة عَلى الصُندوقْ الأُرْدني الهَاشمي للتنمية البشرية)

إعداد

موسى رجائي موسى نفاع

المشرف

الدكتور محمد عواد الزيادات – أستاذ مشارك

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية) من وجهة نظر أصحاب هذه المشاريع، كما وهدفت إلى الكشف عن الفروق في تقديراتهم بإختلاف خصائصهم الديموغرافية. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 1990–2010. ولغرض سحب العينة من مجتمع الدراسة، تم إختيار (394) من أصحاب المشاريع إعتماداً على الطريقة العشوائية الطبقية من ثلاث محافظات في المملكة الأردنية الهاشمية تمثل الأقاليم الثلاثة: محافظة إربد في إقليم الشمال، ومحافظة العاصمة في إقليم الوسط ومحافظة الكرك في إقليم الجنوب، وقد تم تقسيم العينة إلى طبقات وفقا لطبيعة النشاط الإقتصادي لهذه المشاريع، فشكلت المشاريع الزراعية ما نسبته (36،8%)، والتجارية بنسبة (35،3%)، والخدمية بنسبة (23،3%)، والصناعية بنسة (4،6%).

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحليل فرضياتها، كتحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر هذه المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة، وتم إستخدام طريقة الإتساق الداخلي وفق معادلة "كرونباخ الفا" للتأكد من ثبات آداة الدراسة، كما وتم إستخدام اختبار "T" للعينات المستقلة (Independent Samples T-test) للكشف عن الفروق

في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية المستدامة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1. وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية" في تحقيق التنمية المستدامة، بإستثناء بُعد التخطيط للمشروع لم يكن له أثر في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أصحاب هذه المشاريع.
2. إن مستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية المستدامة جاء ضمن المستوى المتوسط. وقد جاء دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية بالترتيب الأول، وفي التنمية الإجتماعية ثانياً، وفي التنمية البيئية بالترتيب الثالث والأخير.
3. إن واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية جاء ضمن المستوى المتوسط. كما وكشفت الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائياً بين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإختلاف خصائصهم الديموغرافية (النوع الإجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الإجتماعية، عدد أفراد الأسرة، طبيعة نشاط المشروع).

وبناءً على النتائج خرجت الدراسة بعدة توصيات، ومن أهم هذه التوصيات:

1. قيام الصندوق بتوجيه الأفراد من المجتمعات المحلية لإجراء دراسات مبسطة لجدوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديمها للجهات المانحة بتمويل دراسات الجدوى لتوجيه المقترضين من العاطلين عن العمل الراغبين في الإقتراض لتنفيذ تلك المشروعات. وإيجاد آلية تمكن الصندوق من الحصول على القروض المصرفية، والقروض من مؤسسات إنمائية داخلية ودولية، لمساعدته على التوسع في نشاطه جغرافيا ومهنيا.
2. الإهتمام والتركيز ببناء القدرات الداخلية للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية و المؤسسات المعنية بتنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على البعد البيئي عند إنشاء هذه المشاريع، ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة.
3. أهمية قيام الحكومة بتأسيس مؤسسة لضمان القروض المقدمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس صندوق إستثماري لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وضرورة وضع إستراتيجية وطنية لتنظيم أدوار كل أصحاب المصلحة في عملية التنمية المستدامة. وتشجيع البنوك على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة، وتطوير برامج الإقراض.

الفصل الأول

1- الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

تُعد المَشاريعْ الصَغيرة والمُتوسطة ركيزةً أساسية منْ رَكائزْ إقتصاديات دُولْ العَالَم، لا سيما في الدُولْ النَامية، فهيَ تَتَميز بإسهامها الفَعال في التنمية الإقتصادية والإجتماعية المُستدامة من خلال ما تؤديه من خلقْ فُرص عمل جديدة، وإحتضان للمَهَاراتْ وَالإبْدَاع، وتَغذية الشركات الكبيرة بإحتياجاتها، وإستغلالْ المُدخرات البَسيطة، إلى جانبْ إستغلالهَا الأمثلْ للمَوَارد المُتَاحة، وما يتبع ذلك من إنعكاسات إيجابية عَلى الحدْ من مشكلتَي الفَقر والبَطالة.

كما وتعتبر مشكلتي الفقر والبطالة من أهم المعوقات التي تواجه التنمية الشاملة والنمو الإقتصادي المتوازن، وبهدف التخفيف من هاتين المشكلتين، باشرت المؤسسات التمويلية للمشاريع الصغيرة المتوسطة كالحكومية، والأهلية، والغير الربحية كالصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، عملها كمؤسسات تستهدف الطبقات الفقيرة والعاطلة عن العمل، من خلال توفير التمويل المناسب بشروط ميسرة في إقامة مشاريع خاصة بهم لتحقيق الأمان الإقتصادي والإجتماعي.

ولأغراض إعداد هذه الدراسة، فقد تم إختيار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، أقدم وأكبر منظمة غير حكومية وطنية، حيث تأسس الصندوق في العام 1977، وقد تم إختيار عينة من أصحاب المشاريع في ثلاث محافظات في المملكة الأردنية الهاشمية تمثل الأقاليم الثلاثة: الشمال، والوسط والجنوب، لدراسة أثر هذه المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

2.1 مشكلة الدراسة:

بالرغم من إلتزام الحكومات الأردنية المتعاقبة والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية بدفع عجلة التنمية، من خلال البرامج والسياسات محاولةً الحد من الفقر والبطالة في الأردن، حيث يأتي هذا الإلتزام من خلال التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبنى التحتية للمناطق الفقيرة، وبرامج التدريب والتأهيل والتشغيل، والبرامج الصحية والتعليمية والمعونات النقدية، إلا أن الفقر في الأردن آخذ بالإزدياد، ولا زالت نسب البطالة مرتفعة.

وتبرز تلك المشكلة في محافظات المملكة التي أشارت إليها الدراسة التي نفذتها دائرة الإحصاءات العامة خلال العام 2010 حول حالة الفقر في الأردن، فقد بينت نتائجها بأن مستويات الفقر بلغت النسبة (14،4%) في العام 2010، مقارنة بنسبة (13،3%) في العام 2008، وسجل معدل البطالة خلال عام 2010 إنخفاضاً طفيفاً مقدارُه 0،4% ليبلغ 12،5%، مقارنة مع 12،9% خلال عام 2009. وتشير النتائج إلى وجود تفاوت في نسب الفقر بين أقضية المملكة، البالغ عددها 89 قضاء موزعة على 12 محافظة بشكل ملحوظ، إذ بلغت في حدها الأقصى في كل من قضاء وادي عربة في محافظة العقبة (5،71%)، وقضاء الرويشد في محافظة المفرق (6،69%)، وسجلت نسبة الفقر المطلق في محافظة معان النسبة الأعلى بين جميع المحافظات، حيث بلغت 6،26%، وفي العاصمة بلغت النسبة 4،11%، ومحافظة الزرقاء 1،14%، ويقيم في محافظة العاصمة 6،30% من الفقراء في الأردن. وعليه، فإن نسبة كبيرة من الفقراء، أو حوالي 50% منهم في المناطق ذات التركيز السكاني الكبير في محافظتي العاصمة وإربد (دائرة الإحصاءات العامة، 2010).

وفي ظلْ تلكَ الظُروف والأزمات التي تعاني منها محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، تبرز مشكلة الدراسة من خلال معالجة النقص في الدراسات، التي تناولت أثر المشاريع الصغيرة

والمتوسطة الممولة في الحد من الفقر والبطالة، وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني، لمساعدة المعنيين والمخططين وراسمي السياسات في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال النمو الإقتصادي لتقليص نسب الفقر والبطالة، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية، والتنمية الإجتماعية لتحقيق الأمان والرفاه الإجتماعي.

لذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في التعرف على أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية)، في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية)، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هو واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، من حيث (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع)؟
2. ما مستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي، للتنمية المستدامة بأبعادها (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية) من وجهة نظر المستفيدين؟
3. هل تؤثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي في تحقيق التنمية المستدامة؟
4. هل يختلف مستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي، للتنمية المستدامة بإختلاف الخصائص الديموغرافية للمستفيدين؟

3.1 أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال العناصر التالية:

– مساعدة المعنيين والمخططين وراسمي السياسات في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، وصانعي القرار في الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية بشكل خاص، حيث تعد عملية تحقيق التنمية المستدامة في الأردن من أهم أولويات الحكومات الأردنية المتعاقبة، ومؤسسات المجتمع المدني بمختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية لدعم الجهود التنموية الوطنية.

– تمتاز الدراسة بشمولها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنشطتها الإقتصادية (الصناعية، التجارية، الخدمية، والزراعية) الممولة من قبل الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.

– إلقاء الضوء على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، من حيث (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع).

– تنتج الدراسة الحالية المجال أمام الباحثين المهتمين بهذا الموضوع، كونها من الدراسات المحدودة التي تناول العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع)، وبين التنمية المستدامة بمختلف أبعادها (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية) في أقاليم المملكة الأردنية الهاشمية الثلاث (الشمال والوسط والجنوب).

4.1 أنموذج الدراسة:

اعتماداً على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، فإن أنموذج الدراسة اشتمل على متغير مستقل هو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأبعاد (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع)، ويتمثل المتغير التابع في التنمية المستدامة بأبعادها (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية). كما تم تناول المتغيرات الديموغرافية (النوع الإجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الإجتماعية، عدد أفراد الأسرة، طبيعة نشاط المشروع) كمتغيرات وسيطة في أنموذج الدارسة، والشكل رقم (1) يبين أنموذج الدراسة.

المتغير المستقل **المتغير التابع**

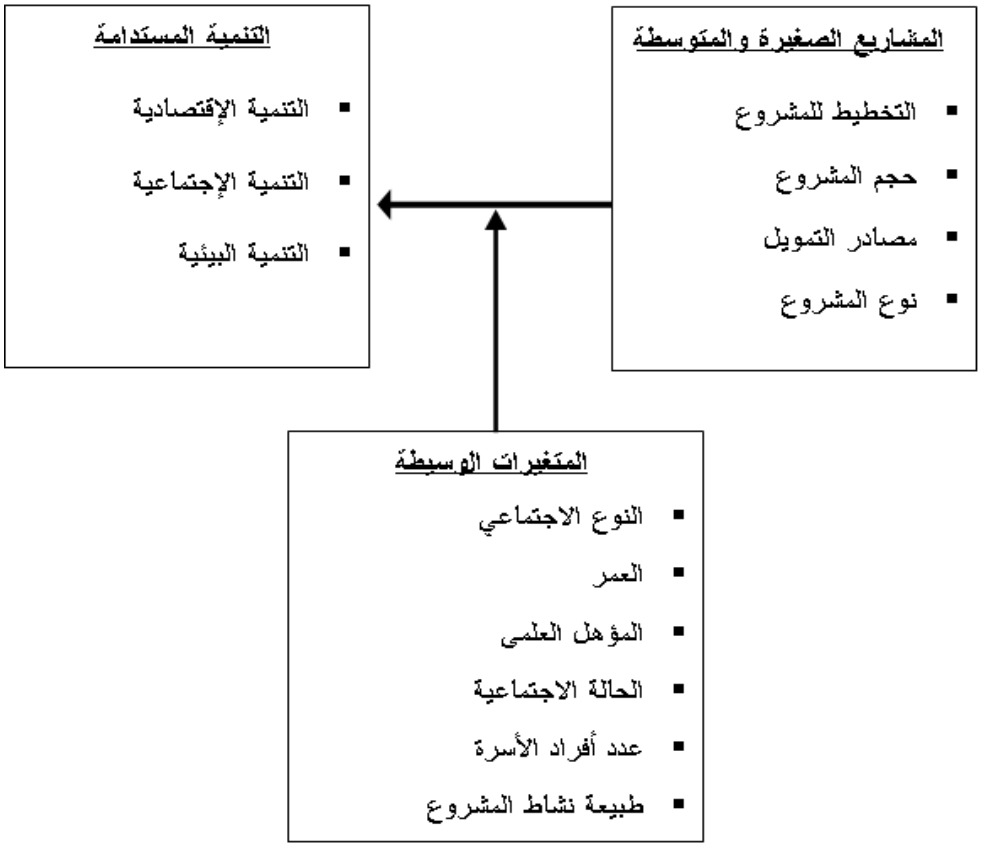

الشكل رقم (1)

أنموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحث

5.1 فرضيات الدراسة:

قامت هذه الدراسة بإختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية"، بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة.

وتنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

H01a: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية"، بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية.

H01b: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية"، بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة الإجتماعية.

H01c: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية"، بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة البيئية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H02: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

ويتم إختبار هذه الفرضية من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

H02a: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى للنوع الإجتماعي.

H02b: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى للعمر.

H02c: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى للمؤهل العلمي.

H02d: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى للحالة الإجتماعية.

H02e: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى لعدد أفراد الأسرة.

H02f: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى لطبيعة نشاط المشروع.

6.1 أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي، فإن الدراسة سعت إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تطوير إطار فكري لمفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث: التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع. بالإضافة لمفهوم التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

2- التعرف على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، من حيث (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع).

3- التعرف على مستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية المستدامة (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية) من وجهة نظر أصحاب المشاريع.

4- التعرف على تأثير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة.

5- معرفة الإختلاف في مستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي، للتنمية المستدامة بإختلاف الخصائص الديموغرافية لأصحاب المشاريع (النوع الإجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الإجتماعية، عدد أفراد الأسرة، طبيعة نشاط المشروع).

7.1 التعريفات الإجرائية:

1- المشاريع الصغيرة والمتوسطة Small and Medium Enterprises (المتغير المستقل): هي جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، ذات طبيعة النشاط الإقتصادي الزراعي، الخدمي، التجاري والصناعي، والتي تضم أقل من 100 عامل، وتعتمد في نشاطها الإنتاجي على العمل اليدوي باستخدام المعدات اليدوية والآلات والأدوات.

2- التنمية المستدامة Sustainable Development (المتغير التابع): هي إستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، إقتصادياً، إجتماعياً، وبيئياً، لتمكين أصحاب هذه المشاريع من تلبية حاجاتهم الحالية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية لتلبية حاجات المجتمعات في المستقبل، وضمان توفرها للأجيال القادمة.

3- الإستدامة الإقتصادية Economical Sustainability: هي تحسين مستوى دخل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، مع ضمان مستويات دخل متنامية للأجيال القادمة، من خلال إستدامة فرص العمل، وإنخفاض نسب البطالة في المجتمعات التي تتواجد فيها هذه المشاريع وتحقيق الأمن الإقتصادي.

- **الإستدامة الإجتماعية Social Sustainability:** هي ضمان رفاهية أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفر شبكة أمان إجتماعي، تتمثل في حصولهم على الرعاية الصحية والإجتماعية، وإستدامة هذه الشبكلة لتشمل الأجيال القادمة.
- **الإستدامة البيئية Environmental Sustainability:** هي حماية الموارد الطبيعية، وعدم إستنزافها، ومحاربة التلوث والتقليل من إستهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة، لضمان توفرها للأجيال القادمة.

8.1 الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة الناصر (2011)، بعنوان "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة):

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مكانة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المحلية المستدامة؛ ومحاولة دراسة وتقييم دور هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية.

وقد وجدت هذه الدراسة أن هذه المؤسسات تلعب دورا مهما في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، من خلال توفير معدلات الشغل والقيمة المضافة وفي المبادلات التجارية وحتى مساهمتها في الجانب البيئي.

وقد خلصت أبرز نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، تستغل الموارد المتوفرة بصفة عشوائية تقريبا، ولا يراعى فيها مبدأ الإستدامة الذي ينص على ضرورة الأخذ بحق الأجيال المستقبلية فيها.

وكانت أهم الاقتراحات بأنه يجب أن تتم معالجة العلاقة بين البيئة والموارد الطبيعية والتنمية المحلية المستدامة كمجموعة متداخلة ومترابطة فيما بينها، من خلال إقامة قاعدة معطيات، وهيئة مسؤولة عن تسييرها ومراقبتها وجمع الإحصائيات المتعلقة بهذه المتغيرات، من أجل خلق قاعدة بحثية يستند عليها الباحث ومتخذ القرار.

2- دراسة زيادات (2011)، بعنوان "أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التنمية الريفية (حالة دراسية لمحافظة البلقاء)":

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثر كل من التخطيط ونوع المشروع وحجم المشروع ومصدر التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على التنمية الريفية، وكذلك التعرف على واقع هذه المشاريع ومقدرتها في تحقيق التنمية الريفية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية.

تم إختيار عينة عشوائية طبقية تمثل (11%) من مجمتع الدراسة والبالغ عددهم (2281)، حيث بلغت عينة الدراسة (342) مشرفا ومشرفة. وقد تم الإعتماد على التحليل الوصفي والإستدلالي بإستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لإظهار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتخطيط المشروعات وحجم المشروعات ومصادر تمويل المشروعات ونوع المشروعات على التنمية الريفية في محافظة البلقاء.

وأوصت الدراسة بوضع خطط إستراتيجية خاصة بتطوير الريف، تنصب على تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها على وجه التحديد المشروعات الصناعية والزراعية. وضرورة إنشاء وحدة متخصصة في شؤون مناطق الريف والبادية مرتبطة في وزارة الشؤون البلدية والبيئية، وزيادة ميزانية تلك المناطق بهدف تأسيس المشاريع الإنمائية الصغيرة والمتوسطة.

3- دراسة صالح (2009)، بعنوان "المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية":

هدفت هذه الدراسة لدراسة أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص للتعرف على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأهم الصعوبات والمشكلات التي

تواجهها، ومدى تأثيرها على نجاحها في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة، وهدفت كذلك إلى توضيح دور المشاريع الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ولقد أثبتت الدراسة صعوبة وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل أوضاعها الحالية، وذلك لأسباب ضعف التمويل، حيث أنها لم تكن قادرة على إستيعاب العدد اللازم من العمالة والموظفين والذي يمكن من خلاله تصنيفها طبقاً لمعيار نسبة التشغيل والتوظيف، أما عن الهدف الثاني وهو التعرف على أهم المشكلات التمويلية التي تواجه هذه المشاريع، فتوصلت الدراسة إلى عدم كفاية الأموال المقدمة من قبل المؤسسين لهذه المشاريع بمتطلباتها، وإحجام مؤسسات التمويل عن إقراضها وضحالة المساعدات الحكومية المقدمة إليها.

4- دراسة سلمان (2009)، بعنوان "الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية)":

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل إستراتيجية تنموية داعمة، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولهذا فقد تم إختيار عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة الممولة من قبل " هيئة التشغيل وتنمية المشروعات " في الجمهورية العربية السورية – المنطقة الجنوبية نموذجاً– كعينة للبحث، لتحليل وتقييم الأثر التنموي لهذه المشروعات على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي فيما يتعلق بدورها في خلق فرص عمل جديدة، والحد من ظاهرة البطالة، وتحسين مستوى الدخل والمعيشة وبالتالي التخفيف من حدة الفقر، إضافة إلى المساهمة في تمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وقد تم التعرف على أهم الصعوبات التي واجهت المشروعات الصغيرة في العينة وأعاقت عملها أو حدت من فاعليتها، حيث أنها تعاني من مشكلات كثيرة يعزى بعضها إلى عوامل ذاتية تتعلق بالمشروعات نفسها كغياب التدريب والإدارة الحديثة، ودراسات الجدوى الإقتصادية، في حين يعزى بعضها إلى عوامل خارجية تتعلق بالبيروقراطية، وصعوبة التمويل والتسويق والركود الإقتصادي.

5- دراسة خليل (2009)، بعنوان "دور المشروعات الصغيرة في تنمية ريف محافظة حمص":

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور المشروعات الصغيرة الممولة من الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، ومن الصناديق الدوارة ومن مشروع التمكين الإقتصادي للمرأة والحد من الفقر، في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في ريف محافظة حمص، والتعرف على أهم المشكلات التي تواجهها المشروعات الصغيرة من وجهة نظر المبحوثين، حيث تم الإعتماد على عينة عشوائية مكونة من (202) مبحوثاً. وقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

ساهمت المشروعات المدروسة بزيادة دخل حوالي 85% من أفراد العينة المدروسة، كما وفرت 130 فرصة عمل، 90 فرصة كانت لأفراد أسر المبحوثين، 40 فرصة عمل كانت لغير أفراد الأسر المدروسة. كما وساهمت المشروعات بالدرجة الأولى بتحسن المكانة الإجتماعية لأفراد العينة المدروسة بنسبة 16% من الأثر الإجتماعي للمشروعات على أفراد العينة المدروسة، تلى ذلك الشعور بالإستقلالية، ثم تحسين نوعية الطعام، فتسحن نوعية اللباس، ثم تحسن العناية الصحية.

6- دراسة الكوري (2008) بعنوان "دور مشاريع التصنيع الزراعي في التنمية الريفية (حالة دراسية–لإقليم محافظات الشمال (اربد وجرش وعجلون):

تناولت هذه الدراسة دور مشاريع التصنيع الزراعي في التنمية الريفية لإقليم الشمال، حددت بمحافظات (اربد وجرش وعجلون) مجال للدراسة، بهدف التعرف على دور هذه المشاريع في التنمية الريفية، من خلال زيادة دخول الريفيين وتشغيل الأيدي العاملة في الريف، والتعرف على الجهات القائمة على هذه المشاريع والعوائق التي تواجهها، ومدى ملائمة تخصيص موقع المشروع، وكذلك التعرف على دور الإستثمار في إنشاء هذه المشاريع، ومعرفة فاعلية المشاركة الشعبية في هذا المجال.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن هناك عوائق تواجه مشاريع التصنيع الزراعي، مثل قدم الأساليب التكنولوجية، قلة خبرة العاملين وعدم متابعة الجهات المسؤولة (الجهات الداعمة)، وضعف الإدارة القائمة على المشروع، عدم تدريب العاملين. وبينت النتائج أن مشاريع التصنيع الزراعي تساهم في التنمية الريفية (الإقتصادية والإجتماعية) للعمال الريفيين، وتعمل على تشغيل الأيدي العاملة، وملائمة تخصيص موقع المشاريع.

7- دراسة الحايك (2007) بعنوان "دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر "دراسة حالة محافظة المفرق":

تناولت هذه الدراسة دور المشاريع الصغيرة الممولة، في الحد من الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر في محافظة المفرق، وهدفت إلى التعرف على الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للمنتفعين، أثر المشاريع على الدخل وتحسين مستوى المعيشة، أسباب فشل بعض المشاريع، سياسات التمويل ومدى الحاجة إلى تعديلها، ودراسات الجدوى والخبرة والتدريب والمتابعة، ودورها في الوصول إلى الأهداف.

وقد أظهرت وجود عدد من العوامل المؤثرة في دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة، كما أظهرت أسباب الرغبة في تأسيس المشروع مع جهات مختصة في تسويق الإنتاج، وكفاية القرض المقدم، ومقدار الفائدة أو المرابحة الإسلامية، ودراسات الجدوى والتدريب والمتابعة واشتراط التفرغ للعمل في المشروع.

8- دراسة حامد (2006) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الإقتصادي والتشغيل في فلسطين (1990-2004): دراسة حالة":

تناولت هذه الدراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الإقتصادي والتشغيل في فلسطين، هادفة إلى دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، وبيان المحددات التي تعيق نموها، وأهم الإستراتيجيات التي يمكن إتباعها لدعمها، وقياس مساهمة هذه المشروعات في النمو الإقتصادي والتشغيل. وقد تم إعتماد التحليل الوصفي لدراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإبراز أهم إحتياجات ومعوقات تطورها، كما تم إعتماد طريقة (Panel Data) في تحليل البيانات المتوفرة للقيمة المضافة، والعمل ورأس المال للأنشطة الإقتصادية الفلسطينية، مقسمة حسب حجم العمالة للفترة (2000-2004)، لقياس مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الإقتصادي والتشغيل.

أوضح التحليل الكمي أن هذه المشروعات تتلاءم مع واقع الإقتصاد الفلسطيني، وتساهم بشكل كبير وفعال في توظيف العمالة الماهرة، وأن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤثر بشكل فعال في النمو الإقتصادي في فلسطين. وخلصت الدراسة إلى أن هذه المشروعات تفتقر للخدمات الأساسية والرعاية من قبل المؤسسات الرسمية.

9- دراسة الجمعية العلمية الملكية (2006) بعنوان "الآثار الإقتصادية والإجتماعية لقروض صندوق التنمية والتشغيل على المنتفعين":

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم الآثار الإقتصادية والإجتماعية للقروض التي قدمها صندوق التنمية والتشغيل خلال الفترة 1991–2003 على المنتفعين من هذه القروض وأسرهم، وخلصت الدراسة إلى أن (82%) من المشاريع كانت قائمة، و (18%) من المشاريع غير قائمة، وأن (58%) من المنتفعين لم يواجهوا صعوبة عند تأسيس مشاريعهم، و (10%) واجهوا صعوبات، وبينت الدراسة أن متوسط رأس مال المشروع عند التأسيس (7672) دينارا، والمتوسط العام لفرص العمل 2.5 فرصة عمل/ مشروع، وتوصلت إلى أن 90% من المنتفعين بحاجة إلى تدريب حاليا.

10- دراسة الوادي (2005) بعنوان "المشروعات الصغيرة ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن":

توصلت الدراسة إلى أنه لا تتوفر في الأردن الدراسات الميدانية للمشروعات الصغيرة التي تهتم بأسباب ومظاهر فشل تلك المشروعات، والدراسات القليلة المتاحة تؤكد أن نقص المهارات الإدارية لدى مالكي المشروعات الصغيرة شائع، ويتمثل بإخفاق الإبداع والإبتكار في الإنتاج والتسويق، إلا أنه من جانب آخر هناك نسبة عالية من مالكي المشروعات الصغيرة ممن تحمل مؤهلات علمية جيدة، لكن ذلك لم يقلل من التحديات الخاصة بأسباب الفشل ومظاهره في المشروعات الصغيرة الأردنية، وهذا لا يمكن تفسيره إلا بإقتصار المهارات الإدارية حتى بين أولئك الرياديين مالكي المشروعات الصغيرة.

11- دراسة زيدان (2005) بعنوان "أهمية تفعيل دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سوريا للفترة 1970-2001":

نفذت هذه الدراسة على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من 1970-2001، وبحثت في أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في سورية، وقد توصلت إلى مجموعة من الإستنتاجات أهمها: أن الفائض الإقتصادي المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأعظم للفائض المتحقق من القطاع الصناعي الخاص، على الرغم من أن هذا الفائض دون المستوى المأمول.

كذلك تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت بإستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضاً دون المستوى المأمول، وأخيراً فيما يخص الكفاءة الإقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، تبين مدى ملائمتها للإقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة، كما أن كثيراً من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة، وأن جزءاً منها مهدد بالإنهيار في ظل العولمة وإقتصاد السوق، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الإستمرار في السوق المحلية بل النفاذ أيضا إلى السوق العالمية.

12- دراسة شتيوي (2001) بعنوان "تقييم الآثار الإقتصادية والإجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الإجتماعية في الأردن":

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها من أهم الدراسات التي تسعى إلى تقييم برنامج الأسر المنتجة وصناديق الائتمان التي تنفذها وزارة التنمية الإجتماعية، وتتولى الدراسة البحث في مدى تحقيق هذه البرامج لأهدافها والوقوف على المشكلات المرتبطة بها، والتعرف على الجوانب الخاصة بالمقترضين التي يمكن أن تساعد على نجاح أو فشل تلك المشاريع، حيث هدفت إلى تحليل وتقييم

الآثار الإقتصادية والإجتماعية للقروض التي تقدمها وزارة التنمية الإجتماعية من خلال برنامج الأسر المنتجة، وبرنامج صناديق الائتمان، وتوصلت إلى إرتفاع مساهمة مشاريع صناديق الإئتمان في توفير دخل ثابت للمقترضين مقارنة بمساهمة مشاريع الأسر المنتجة، والتي أظهرت إنخفاضاً واضحاً في درجة مساهمتها بتوفير دخل ثابت للمقترضين، كما لوحظ ضعف مساهمة هذه المشاريع في تطوير فرص عمل لأفراد الأسرة وللآخرين في كلا البرنامجين، أما بخصوص أثر المشاريع على مستوى معيشة أسر المقترضين، فقد لوحظ تباين هام وواضح بين هذه المستويات تبعاً لنوع البرنامج، إذ هناك تحسناً ملحوظاً في مستوى معيشة أسر المقترضين من برنامج صناديق الإئتمان، بينما أشارت النتائج إلى أكثر من نصف المقترضين من برنامج الأسر المنتجة لم تحدث مشاريعهم أي تغير يذكر على مستوى معيشتهم.

13- دراسة غنايم (2001) وعنوانها "دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي".

نشر هذه الدراسة معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) في القدس عام 2001م، وركزت الدراسة على دمج البعد البيئي في عملية التخطيط الإنمائي عبر محاور الإقتصاد البيئي والإقتصاد التقليدي، النمو الإقتصادي وتدهور البيئة، وقد حددت الدراسة مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية اللازمة لتطبيق التنمية المستديمة، وقدّمت أنموذجاً لكيفية أخذ البعد البيئي في عملية التخطيط الإقتصادي.

14- دراسة الخولي (2000) بعنوان "الإدارة والبيئية والتنمية المستدامة".

وهذه الدراسة عبارة عن ورقة عمل قدمت عام 2000م لمؤتمر الإدارة البيئية في الوطن العربي المنعقد في الرباط في الفترة 19-21 أكتوبر عام 2000م، وبحثت الدراسة مفاهيم التنمية المستديمة والإدارة البيئية وملامح إستراتيجية العمل البيئي العربي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك غياباً لأسس وإستراتيجيات الإدارة البيئية السليمة في الكثير من الدول العربية، سواء أكان

ذلك على مستوى الدولة نفسها، أم على مستوى المشاريع والمنشآت، وأوصت الدراسة بضرورة وضع وتطبيق إستراتيجية بيئية واضحة، للحيلولة دون إستفحال الكثير من المشكلات البيئية في الوطن العربي.

15- دراسة الجمعية العلمية الملكية (1999) وعنوانها "تقييم الآثار الإقتصادية الإجتماعية للمشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل على مستوى المنتفعين":

إكتسبت هذه الدراسة أهميتها من حيث كونها من أوائل الدراسات التي تبحث في الآثار الإقتصادية والإجتماعية للمشاريع الصغيرة على مستوى المنتفعين، وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم الآثار الإقتصادية والإجتماعية للقروض التي قدمها صندوق التنمية والتشغيل للأعوام من 1993 إلى 1996 بشكل مباشر أو غير مباشر، وتوصلت إلى وجود تأثيرات إجتماعية إيجابية للمشاريع في العديد من المجالات منها المكانة في المجتمع المحلي والعلاقات الإجتماعية والإستقلالية وتحسين وضع الأسرة الإجتماعية، وبينت الدراسة أن المشاريع الممولة كانت ناجحة في إحداث تأثير على الجانب الإقتصادي حيث أشار حوالي 51% من المنتفعين إلى أن الدخل الذي يحصلون عليه من المشروع يزيد عن (200) دينار شهريا، وبعيدا عن السؤال المباشر عن الدخل فقد بينت الدراسة أن 53% من المنتفعين أفادوا أن المشروع أدى إلى التحسن في مستوى معيشة أسرهم، وأن 38% لم يؤثر المشروع على مستوى المعيشة، و7.8% من الأسر أدى المشروع إلى تراجع مستوى معيشتهم.

ب- الدراسات الأجنبية:

16- (Vasilenko, Arbaciauskas, Staniskis) (2011). Sustainable Innovation Implementation in the Baltic Sea Region, SMEs Barriers and Incentives, Institute of Environmental Engineering, Kaunas University of Technology, 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل القدرة الإبتكارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول منطقة بحر البلطيق، والمعوقات الرئيسية، والفوائد لتطوير وتنفيذ إبتكارات لإستدامتها. وقد توصلت إلى النتائج التالية:

– المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير في تحقيق النمو الإقتصادي وتوفير فرص العمل المستحدثة، ولكن تشكل هذه المشاريع مشاكل بيئية جادة نظراً لعددها الكبير، وآثارها التراكمية.

– نظرياً، يوجد إمكانيات كبيرة لتحسين آداء الإستدامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول منطقة بحر البلطيق، ولكن عملية تطوير الإبتكارات المستدامة لهذه المشاريع بطيئة جداً، ويعود السبب في ذلك إلى عدة محددات داخلية وخارجية، مرتبطة بالتمويل، المنافسة الشديدة، والسياسات الناظمة لعملها.

– الحصول على رأس المال كان أكبر المعوقات لإستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان منطقة بحر البلطيق، لعدم توفر معايير إستدامة واضحة ومحددة تدعم إستدامتها من قبل المؤسسات المعنية. وإضافة إلى ذلك، عدم توفر المعلومات حول كيفية إستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وندرة الفرص المتاحة للقائميين على هذه المشاريع في الحصول على التدريب اللازم والمساعدة الفنية في هذا المجال.

– عدم توفر الدعم المالي والفني من قبل المؤسسات والجهات المعنية بهذا القطاع.

17- Ramawickrama (2011), Can Small and Medium Enterprises have a Role in Achieving Sustainable Development in the Southern Province of Sri Lanka?, Master Thesis, University of Agder, Sri Lanka, 2011.

هدفت هذه الدراسة لتقييم دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في جنوب سريلانكا، إعتماداً على 3 محاور رئيسية، الأول مراجعة دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة ماتارا، الثاني تم إعتماده لتقييم مشاركة القطاعين الخاص والعام في تعزيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة ماتارا، والثالث إدراك القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق التنمية المستدامة قد تم تقييمه.

توصلت النتائج إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً بارزاً في المنطقة، وتساعد الكثير من الناس المستفيدين بتوليد الدخل والمساعدة في إستدامة معيشتهم. كما وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تعاون ما بين القطاع العام والخاص نحو تطوير الخدمات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الجنوبية. وخلصت الدراسة إلى أنه إدراك القائمين على المشاريع نحو التنمية المستدامة متوفر لديهم، بمعنى أنهم يدركون بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في التنمية الإقتصادية، التنمية الإجتماعية، والتنمية البيئية للدولة، وتساعد أيضا في تحسين وتطوير جوانب التنمية الثلاثة أعلاه بشكل متزايد. وخلصت الدراسة بنهايتها إلى أن هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا محوريا في منطقة الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة كونها المحرك الرئيسي لنمو الدولة.

18- (Remigijus Ciegis, Jolita Ramanauskiene, and Bronislovas Martinkus) (2009). The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios, Engineering Economics, 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى تنظيم التعريفات الخاصة بمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، بإستخدام منهج التجريد المنطقي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

–تحليل مفاهيم وتعريفات التنمية المستدامة أثبت بأنه لا يوجد أي إتفاق على تعريف واضح وشامل ومفهوم لمئات التعريفات المتوفرة حول التنمية المستدامة، ولكن يعتقد الباحثون ان أنسب تعريف لمفهوم التنمية المستدامة هو الذي تم التوصل إليه من خلال (Brundtland Commisision): التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الوقت الحالي، بدون تعريض القدرة المستقبلية للأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتهم.

– الصعوبات في تحديد مفهوم الإستدامة تظهر بأن التنمية المستدامة موضوع معقد وله أبعاد مختلفة، والتي يجب عليها أن تجمع الكفاءة والمساواة عبر الأجيال إقتصادياً، إجتماعياً وبيئياً. كما أن الإختلافات والنقاشات في الأدبيات المتعلقة بالتنمية المستدامة يمكن تصنيفها إلى: النقاشات حول المفهوم نفسه، النقاشات الأكاديمية، والنقاشات الجيوسياسية.

– خلصت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة لا تعتمد على الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية كأبعاد ثلاثة، ولكن كأنظمة تتكامل في نظام واحد.

19- Abu-Rish (2001) "Income Generating Projects in Jordan, The Experience of The Jordanian Hashemite Fund for Human Development (JOHUD), Amman.

تطرقت دراسة وعنوانها المشاريع المدرة للدخل في الأردن، إلى تجربة الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، والمقدمة إلى مؤسسة نيبون اليابانية، التي هدفت إلى إستعراض التجربة الأردنية للمشاريع المدرة للدخل، وتجربة الصندوق الأردني الهاشمي منذ بداية عمله في هذا المجال حتى العام 2000م، من حيث الأهداف والإنجازات وما لم يتحقق منها، والمعيقات التي واجهته. وبين الباحث أن الأموال التي منحت للأردن للمشاريع المدرة للدخل كانت أكثر بكثير من الإحتياجات، وأن الدور الحكومي في تمويل هذه المشاريع عبر مؤسسات وسيطة ومباشرة أيضا لم يكن مخططاً له بل إتصف بالإرتجالية العفوية، ويرى الكاتب في دراسته بأن الأسباب الكامنة وراء فشل المشاريع المدرة للدخل لغاية العام 1998م، هي غياب الدراسات الإقتصادية والإجتماعية التي تهدف إلى تقييم المشاريع بموضوعية، وعدم وجود خطط إستثمارية، وضعف التجربة السابقة مع توفر رأسمال كبير وتنوع لمصادر التمويل وتضارب السياسات والشروط من قبل الممولين.

أما أبرز المعوقات التي واجهت نجاح المشروعات الصغيرة بحسب رأي أفراد العينة المدروسة فهي قوة المنافسة وتشكل نسبة 39% من المعوقات العامة، وصغر مبلغ القرض ويشكل نسبة 43% من المعوقات التمويلية، وعدم إستقرار الأسعار وتشكل نسبة 50% من المعوقات التسويقية. وهذا بالنسبة للتحليل الكمي البسيط أما عند إجراء التحليل الكمي المتعدد كانت نتيجة الدراسة أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا هو متغير رأس المال المستخدم بداية المشروع.

وخلصت الدراسة ببعض التوصيات منها ضرورة وضع أسس صحيحة لإختيار أصحاب المشروعات منها (الخبرات الشخصية – وجود مكان لتنفيذ المشروع – إتباع دورات خاصة بإعداد الجدوى الإقتصادية)، ودراسة كل قرية لمعرفة حاجتها من المشروعات، ودعم ورعاية أصحاب

المشروعات الصغيرة وتقديم التسهيلات اللازمة لتسويق منتجاتهم باختلاف أنواعها، وضرورة تعزيز مشاركة المرأة الريفية في مجال المشروعات الصغيرة.

20- Dickinson, (2000) "Transforming economies of Eastern Europe: an evaluation of the role and contribution of the small scale private sector (with specific reference to Poland)":

تم من خلال هذه الدراسة وعنوانها "التحول في اقتصاديات أوروبا الشرقية: تقييم لدور ومساهمة المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص" دراسة دور ومدى مساهمة المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص في تحقيق النمو الإقتصادي في بولندا، من خلال الإشارة إلى أهميتها في برامج إعادة الهيكلة والحاجة إلى ترسيخ دورها في النمو الإقتصادي من خلال التشريعات المناسبة والإطار المناسب لعملها، وأوصى الباحث بضرورة توفير المهارات الإدارية الكافية والنزعة إلى تحمل المخاطر، مع توفر المناخ الإقتصادي المناسب في بولندا مقارنة مع دول أوروبا الشرقية، إلا أن الباحث يؤكد ضرورة قيام الحكومة بتشجيع المشاريع الصناعية الصغيرة.

ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها

إن هذه الدراسة تبرز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو الخدمية، الممولة من قبل الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة بمكوناتها الرئيسية الثلاث: التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في ثلاث محافظات، من إقليم الشمال محافظة إربد، ومن إقليم الوسط محافظة العاصمة، ومن إقليم الجنوب محافظة الكرك. وتنفرد هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في تركيزها على مكونات التنمية المستدامة الثلاث، وعلى أربعة أنواع من المشاريع الإقتصادية، بينما الدراسات السابقة ركزت على التنمية الإقتصادية والإجتماعية فقط، وخصوصاً فيما يتعلق بالفقر والبطالة وعلى مستوى محافظة واحدة، حيث لم يكن هنالك دراسات سابقة تتعلق بدراسة الإستدامة التنموية

للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني شاملة البادية والريف والمناطق الحضرية وجيوب الفقر في الأردن.

ويشير الباحث إلى أنه أفاد من الدراسات السابقة في عدة جوانب، أهمها: الإفادة في إعداد إستبانة الدراسة، وكذلك في كتابة الإطار النظري، وتحديد المنهجية البحثية المناسبة، وفي عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الثاني

2- الإطار النظري

1.2 المبحث الأول: المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

1.1.2 : تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في حين لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً للمشاريع الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك بعض الخصائص المتفق عليها عموماً: لا يمكن أن يتجاوز عدد العاملين في مشروع إقتصادي ما حداً معيناً (يبلغ الحد في بعض الدول 100 عامل، وفي دول أخرى 250 عامل)، كما يجب أن تكون مستويات إيراداتها وأصولها محدودة. وتصنف الوكالة الدولية لضمان الإستثمار ومؤسسة التمويل الدولية المشاريع الإقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي تضم أقل من 300 عامل، وتملك أصول بقيمة تقل عن 15 مليون دولار، وتجني إيرادات تقل عن 15 مليون دولار سنويا (دبابنة وطوقان ، 2007).

الجدول رقم (1)

التعريفات الموحدة للمشاريع الإقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الدولة	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة
مصر	1 إلى 4 عامل	5 إلى 14 عامل	15 إلى 49 عامل
لبنان	1 إلى 9 عامل	10 إلى 49 عامل	50 إلى 99 عامل
عمان	1 إلى 5 عامل	6 إلى 20 عامل	21 إلى 100 عامل
الأردن	1 إلى 4 عامل	5 إلى 19 عامل	20 إلى 99 عامل*
الإمارات العربية المتحدة	1 إلى 9 عامل	10 إلى 49 عامل	50 إلى 499 عامل
تونس	1 إلى 9 عامل	11 إلى 49 عامل	50 إلى 99 عامل

المصدر: قاعدة بيانات المشاريع الإقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، البنك الدولي، كانون الثاني/ يناير 2007، مأخوذ من دبابنة، وطوقان، "كتيب التعريفات الموحدة للمشاريع الإقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة،" الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، آب/ أغسطس 2007 *دائرة الإحصاءات العامة.

يدرج الجدول رقم (1) عينة من التعريفات من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يلاحظ إختلاف تعريفات المشاريع الإقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث حجم القوى العاملة. كما أنه لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعاير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات و الإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار إستهلاك الطاقة، و لكن أكثر المعايير شيوعاً هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا إختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين، مثلاً في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل و في انجلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان. و رغم هذا الإختلاف يمكن سرد بعض التعاريف نذكر منها:

- بعض الدول تعرفها على أنها المشاريع التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغلاً (راتول، 2006).
- أما في بلدان شرق آسيا، و في دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها إتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN، فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل (سبنسر، 1998).
- أما لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فتعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الدول النامية، على أنها كل مؤسسة يعمل فيه أقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة، فتكون المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تشغل أقل من 500 عامل (حميدي، عوينان، 2011)

ويعرف البعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها "تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية، والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية، على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية " (أبو موسى، 2003).

خلص الباحث ولأغراض إعداد هذه الدراسة، إلى أن أفضل طريقة لإجراء الدراسات هي تناول المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها جميع المشاريع الإقتصادية التي تضم أقل من 100 عامل. وتم الإتفاق أيضا على قيام الباحث فصل المشاريع الإقتصادية متناهية الصغر عن المشاريع الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة، بإعتبارها جميع المشاريع الإقتصادية التي تحصل على القروض الصغيرة كمصدر أساسي للتمويل.

1.1.1.2 : التعريف بالإستناد إلى المعايير الكمية:

تعتبر المعايير الكمية التالية من أبرز المعايير الشائعة المستخدمة في الحكم على حجم المشروع، وهي معايير عدد العاملين، وحجم رأس المال، وحجم الإنتاج، ويعتبر معيار عدد العمال من المعايير الكمية الأكثر إستخداماً في دول العالم.

وهذه المعايير إما أحادية كمعيار العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات ، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة، أو ثنائية كمعيار العمالة ورأس المال معاً، أو مركبة حيث تضم عدة معايير معاً، كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات (زيدان، 2005).

وعلى الرغم من ذلك فقد تعددت المفاهيم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم، ولا يوجد تصنيف محدد وجامع وموحد في إطار معتمد عليه عالمياً ومحلياً، حيث أن إستخدام معيار كمي معين للمقارنة بين المشروعات المختلفة يعطي نتائج تختلف إلى درجة كبيرة عن النتائج التي يعطيها إستخدام معيار كمي آخر، ولكن هناك عدة إجتهادات نذكر منها ما يأتي:

في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية يعتبر عدد العاملين أهم معيار في تعريفها، حيث أن المشروع الصغير يمكن أن يضم نحو (50) عاملاً في بلجيكا واليونان، و (100) عامل في الولايات المتحدة الأمريكية، و(200) عامل في كندا وايطاليا واسبانيا، و(500) عاملاً في فرنسا وألمانيا وإيرلندا، وفي غالبية هذه البلدان تعد المشروعات التي يقل عدد عمالها عن (10) عمال أو (20) عاملاً، إما مشاريع صغيرة جداً أو مؤسسات صغرى، وإما تستبعد من الإحصاءات الرسمية (سبنسر، 1998). ويعرف البنك الدولي الصناعات الصغيرة والمتوسطة تلك الصناعات التي تستخدم أقل من (50) عاملاً في الدول النامية، و(500) عامل في الدول الصناعية المتقدمة. ويعرف الإتحاد الأوروبي المشروع الصغير جداً، هو المشروع الذي يبلغ عدد العمال فيه بين (10–99) عاملاً أما المشروع المتوسط يعمل فيه بين (100–499) عاملاً.

ووضعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) تعريفاً لهذه المشاريع في الدول النامية والدول الصناعية، ففي الدول النامية اعتبرت المشاريع الصغيرة جداً هي التي يعمل فيها من (1–4) عمال، والمشروع الذي يعمل فيه من (5–19) عامل بالمشروع الصغير، أما في الدول الصناعية المتقدمة، فإن المشروع الصغير هو المشروع الذي يعمل فيه من (1–99) عامل .(ESCWA, 1999:P7)

وتعرف الإسكوا إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الشركات التي يتراوح عدد العاملين فيها (5–250) عاملاً (الإسكوا، 2001 ص 15).

وتم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضاً وفق لما يملكون من أصول مالية، ففي دول الإتحاد الأوروبي، تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلك المشروعات التي لا يتعدى حجم مبيعاتها السنوية (40) مليون يورو، أو لا تتعدى قيمة ميزانيتها (27) مليون يورو (فرح، 2004، ص 161).

وفي الدول العربية (حسب إجتماع الخبراء العرب المختصين) الذي انعقد في دمشق عام 1993، تم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النحو الآتي (الإسكوا، 2001):

1- مشروعات صغيرة الحجم جداً (Micro) عدد عمالها أقل من (5) عمال، ورأس مالها أقل من (5000) دولار، وغالباً ما يكون مديرها مالكها.

2- مشروعات صغيرة (Small) عدد عمالها يتراوح من (6–15) عامل، ورأس مالها (موجوداتها) لا يتجاوز (15) ألف دولار.

3- مشروعات متوسطة (Medium) تستخدم (15–25) عاملاً، ورأس مالها (موجوداتها) يتراوح ما بين (10–25) ألف دولار.

2.1.1.2 : التعريف بالإستناد إلى المعايير النوعية:

يمكن تعريف مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير النوعية الآتية (عمر، 1995، ص23):

1- **الإنتاج غير المركز والإسناد إلى الأسواق المحلية:** عادةً ما تكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة قريبة من مصادر إعداد المواد الخام، وكذلك من الأسواق، وبالتالي فإن تكلفة المواصلات أقل بكثير من منافسيهم الآخرين أصحاب المشاريع الكبيرة، لذا فإن عدم مركزية قطاع الأعمال الصغير والمتوسط من شأنه تعزيز نسب الإستخدام، وخاصةً في المناطق الريفية.

2- **إحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلبي إحتياجات مختلفة ومتباينة للمستهلكين، سواءاً على صعيد المنتوجات أو الخدمات، إن ميزة أخرى تتجلى في قدرتها على تلبية إحتياجات مختلفة للأفراد من خلال تقديم منتوجات، أو خدمات مصممة خصيصاً لإحتياجات الأفراد المختلفة.

3- **الدور المركزي للمبادر التجاري:** إن العنصر البشري قد يعتبر وبحق أهم ميزة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة أن هذه الأهمية ناجمة عن الدور المركزي الذي يلعبه المبادر التجاري في هذه الحالة منخرط بشكل كامل في العملية الإنتاجية.

4- **الأساس العائلي للإنتاج:** لا يتوقع من "المبادر التجاري" أن يكون ملماً بكافة عناصر العملية الإنتاجية، إن مشاركة أفراد الأسرة في النشاطات التجارية المختلفة عامل دارج في المشاريع الصغيرة، لقد دلت الإحصاءات أن 95% من المشاريع التجارية في العالم هي صغيرة، وحوالي 80% من هذه المشاريع هي عائلية بالأساس.

ولا يوجد في الأردن مفهوم وتعريف قانوني أو رسمي واضح لهذه المشاريع، وعلى الرغم من وجود مفهوم محدد، لكن هناك محاولات وإجتهادات مختلفة لعدد من الباحثين والدارسين لمفهوم هذه المشاريع. وقد درجت دائرة الإحصاءات العامة قبل العام 2000، على أخذ معيار صندوق النقد الدولي في تحديد الحجم من خلال عدد العمال على النحو التالي: من (1–5) عمال مشاريع صغيرة، من (6–19) مشاريع متوسطة، من (20 فأكثر) مشاريع كبيرة. أما من خلال مسوحات لعام 2003/2002، فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بتصنيف المشروعات على النحو التالي: من (1–4) مشاريع صغيرة جداً، (5–19) مشاريع صغيرة، (20–49) مشروعات متوسطة (رفيق، 1995). وتعرف وزارة الصناعة والتجارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي: المشاريع الميكروية من (1–9) أو أقل من 30 ألف ديناراً، المشاريع الصغيرة من (10–49) و 30 ألف ديناراً فأكثر، المشاريع المتوسطة من (50–249) و 30 ألف ديناراً فأكثر (مقابلة، 2005).

قبل العام ٢٠٠٥ لم يكن هنالك تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فكان عدة تعريفات لعدة جهات ومؤسسات وبرامج أردنية وأجنبية عاملة في الأردن، فبعضها يستمد التعريف وفقا لعدد الأيدي العاملة، والبعض الآخر وفقاً لرأس المال المستثمر،

كما أن قانون غرف الصناعة لم يعرف بشكل واضح ومحدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرف قانون غرف الصناعة رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ المنشأة الصناعية، بأنها أي شركة أو مؤسسة فردية غرضها الأساس الصناعة، وتعمل في قطاع صناعي معين، ورأسمالها المسجل ثلاثون ألف دينار فأكثر، وعدد عمالها الأردنيين عشرة عمال فأكثر مشتركين بالضمان الإجتماعي، أو أي مؤسسة أخرى غرضها الأساس الصناعة، يقرر وزير الصناعة والتجارة بأنها مؤسسة صناعية نظراً لحجم صادراتها ومقدار رأسمالها المسجل.

أما المؤسسة الحرفية، فهي أي شركة أو مؤسسة فردية غرضها الأساس الصناعة، ورأسمالها المسجل هو أقل من ثلاثين ألف دينار أو عدد عمالها الأردنيين المشتركين في الضمان الإجتماعي هو أقل من عشرة عمال.

تشير دراسة (النمروطي وصيدم، 2012) إلى أن تعبير "صغير" وتعبير "متوسط" هي مفاهيم نسبية قد تختلف من إقليم لآخر، ومن دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر، ومن وقت لآخر حتى في داخل البلد الواحد، فعلى سبيل المثال، ما هو صغير في بعض النشاطات الإقتصادية قد لا يكون كذلك في نشاطات أخرى، فالمصنع الصغير في صناعة الإسمنت قد يكون أكبر بعدة مرات من المصنع الذي يعد كبيراً في صناعة الملابس أو النسيج. إضافة إلى ذلك، فإن المشروعات التي قد تعتبر صغيرة في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً ذات الأسواق الكبيرة، قد تبدو متوسطة أو كبيرة في الدول النامية. ويتضح الفارق في المفاهيم من قطاع إلى آخر نتيجة لإختلاف طبيعة العملية الإنتاجية، كونها كثيفة الإستخدام لرأس المال. وعليه، فقد أصبح في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حتى داخل البلد الواحد.

ويعود ذلك إلى وجود بعض القيود التي تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المشروعات ومن أهمها:

1. إختلاف درجة النمو، وينعكس هذا التفاوت على مستوى التطور التكنولوجي.
2. إختلاف القطاع الإقتصادي الذي تعمل فيه هذه المشروعات.
3. إختلاف فروع النشاط الإقتصادي داخل القطاع الواحد.
4. تعدد المعايير المستخدمة والتي من أهمها المعايير الكمية والنوعية.

3.1.2 : خصائص المشاريع الإقتصادية الأردنية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

تتصف المشاريع الإقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي في الأردن، بحسب نتائج مسح تقرير التنمية البشرية للعام 2011 لدور المشاريع الإقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التنمية البشرية، الذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالخصائص التالية:

- **الملكية:** معظم المشاريع الإقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مشاريع فردية. ومن بين المشاريع الإقتصادية التي شملها المسح، كانت 80% منها مشاريع فردية، ونسبة 7% فقط من رجال الأعمال الذين يمتلكون شركات ذات مسؤولية محدودة. ولكن من المهم الإشارة إلى أن هذه النسب قد تتغير بشكل جذري، بالنظر إلى أنه تم تخفيض الحد الأدنى لرأس المال، واللازم لتسجيل شركة ذات مسؤولية محدودة، عام 2009، من 30000 دينار أردني إلى 1000 دينار أردني.
- **أسلوب الإدارة:** معظم المشاريع الإقتصادية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مملوكة ومدارة من قبل نفس الشخص. وكانت معظم تلك المشاريع الإقتصادية، في مرحلة البدء، مكونة من المالك فقط. وحالياً، تضم 76% منها عاملين اثنين على الأقل.

- **مستوى التعليم:** فيما يتعلق بمستويات تعليم أصحاب المشاريع الإقتصادية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يحمل 79% من أصحاب هذه المشاريع الإقتصادية شهادة الثانوية أو أعلى منها. إلا أن 42% من أصحاب المشاريع الإقتصادية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يحملون درجة البكالوريوس أو أعلى.
- **التركيب العمري:** من حيث العمر، يقع معظم أصحاب المشاريع الإقتصادية في الفئات العمرية التالية: 21–30 سنة، و31–35 سنة، و36–40 سنة، و41–45 سنة، و46–50 سنة، ويشكلون 16% و13% و18% و15% من أصحاب المشاريع الإقتصادية على التوالي. وبما أن 77% من أصحاب العمل تتراوح أعمارهم بين 21–50 عام، يمكن تصنيف معظم المشاريع الإقتصادية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أنها مملوكة من قبل أشخاص في منتصف العمر وأصغر (تقرير التنمية البشرية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011).

4.1.2: الحالة العامة لحجم وتمويل وطبيعة النشاط الإقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن:

يبين الجدول رقم (2) أدناه توزيع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة حسب المحافظة وفقاً لمسح الهيئة التنسيقية للتكافل الإجتماعي للعام 2008، حيث كان التوزيع كالتالي:

الجدول رقم (2): توزيع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن حسب المحافظة للعام 2008

المحافظة	النسبة	المحافظة	النسبة
عجلون	%2	البلقاء	%13
جرش	%2	عمان	%31
إربد	%14	العقبة	%3
مادبا	%5	الزرقاء	%15
الطفيلة	%2	معان	%1
الكرك	%15	المفرق	%13

المصدر: الهيئة التنسيقية للتكافل الإجتماعي، 2008

كما ويبين الجدول رقم (3) كثافة المشاريع الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة في المحافظات الأردنية المختلفة، والتي كانت كالتالي:

الجدول رقم (3): كثافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحافظات الأردنية المختلفة

المحافظة	المشاريع الصغيرة (1-49 عامل)		المشاريع المتوسطة (50-99 عامل)		الشركات الكبيرة (100 عامل فأكثر)	
	عدد المنشآت	منشأة لكل 1000 شخص	عدد المنشآت	منشأة لكل 1000 شخص	عدد المنشآت	منشأة لكل 1000 شخص
عجلون	2213	16,45	0	0,000	0	0,000
عمان	69662	30,75	381	0,168	424	0,187
العقبة	3126	24,52	9	0,071	11	0,086
البلقاء	7113	18,15	12	0,031	18	0,046
إربد	23616	22,68	30	0,029	39	0,037
جرش	2815	16,04	2	0,011	3	0,017
الكرك	4719	20,68	4	0,018	4	0,018
معان	2262	20,34	2	0,018	2	0,018
مادبا	3123	21,35	5	0,034	4	0,027
المفرق	4428	16,10	3	0,011	3	0,011
الطفيلة	1273	15,54	1	0,012	1	0,012
الزرقاء	21632	24,82	36	0,041	47	0,054
المجموع	145982	24,95	485	0,083	556	0,095

المصدر: مسح المنشآت، دائرة الإحصاءات العامة، 2006

وكما يدرج الجدول رقم (4) أدناه، وبحسب مسح دائرة الإحصاءات العامة للعمالة للعام 2008، يتكون القطاع الخاص في الأردن من الشركات الكبيرة التي تضم 196,945 موظف، والمشاريع الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي توظف 431,609 موظف. وتمثل المشاريع الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة 60% من مجموع القطاع الخاص ونسبة 37% من مجموع العاملين في الأردن.

الجدول رقم (4): تحليل القطاع الخاص

القطاع الخاص في الأردن					
الفئات (عدد الموظفيين)		عدد الموظفين			عدد المشاريع الإقتصادية
		المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
الصغيرة	4-1	235113	211650	23463	131276
	19-5	105718	87725	17993	13085
المتوسطة	49-20	54677	42776	11902	1830
	99-50	36101	28969	7133	516
مجموع الصغيرة والمتوسطة	99-1	431609	371120	60491	146707
الكبيرة	100 +	196945	144788	52157	620
مجموع المشاريع الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة		628554	515908	112648	147327

المصدر: مسح العمالة، دائرة الإحصاءات العامة، 2008

كما ويبين الجدول رقم (5) أدناه التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين بحسب النشاط الإقتصادي، حيث يبين إستمرار إرتفاع نسبة المشتغلين في الإدارة العامة من بين المشتغلين الأردنيين للفترة 2005-2008، حيث كانت 18.1% في عام 2005 ووصلت 20% في عام 2008. وتحتل هذه النسبة المرتبة الأولى من بين المشتغلين بحسب النشاط الاقتصادي، ثم تليها نسبة المشتغلين في التعليم في المرتبة الثانية إذ ارتفعت من 11.3% في عام 2005 ووصلت 12% في عام 2008. وارتفعت كذلك نسبة المشتغلين في الصحة من 4.9% إلى 5.1% وتراجعت نسبة المشتغلين الأردنيين في الزراعة من 3.4% في عام 2005 إلى 2.6% في عام 2008.

الجدول رقم (5): التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين بحسب النشاط الاقتصادي الرئيس (%)

النشاط الاقتصادي الرئيس	2005	2006	2007	2008
الزراعة والصيد والحراجة	3.4	3.1	2.7	2.6
المناجم والمقالع	1.1	0.8	0.7	0.7
الصناعة التحويلية	11.6	11.2	11.1	10.6
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.7	1.7	1.5	1.6
الإنشاءات	6.3	6.3	6.7	6.4
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	17.9	17.4	16.9	16.6
الفنادق والمطاعم	2.4	2.6	2.5	2.3
النقل والتخزين والاتصلات	9.8	9.5	8.8	9.2
الوساطة المالية	1.7	2.0	2.1	2.2
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	3.6	3.9	4.1	4.4
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	18.1	18.6	19.2	20.0
التعليم	11.3	11.8	12.3	12.0
الصحة والضمان الاجتماعي	4.9	4.8	5.1	5.1
الأنشطة الخدمية والمجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	5.6	5.7	5.6	6.0
الأسر الخاصة التي تعين أفرادا لأداء الأعمال المنزلية	0.3	0.3	0.5	0.3
المنظمات والهيئات غيرالإقليمية	0.4	0.3	0.3	0.2

المصدر: مسح العمالة والبطالة، دائرة الإحصاءات العامة، 2008

وقد إحتل قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية المرتبة الثانية من حيث حجم المشتغلين بعد قطاع الإدارة العامة، إذ بلغت نسبة المشتغلين في قطاع تجارة الجملة والتجزئة 16.6% في عام 2008 يليه قطاع الصناعة التحويلية في المرتبة الثالثة ويشغل نسبة 10.6%، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات في المرتبة الرابعة وشغل ما نسبته 9.2% من بين المشتغلين الأردنيين لعام 2008.

أما فيما يتعلق بالتوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين بحسب النشاط الاقتصادي والجنس لعام 2008. يعمل 41.2% من بين المشتغلات الأردنيات في قطاع التعليم مقابل 6.6% للذكور، ويعمل 15.1% من المشتغلات الأردنيات في قطاع الصحة والعمل الإجتماعي مقابل 3.2% للذكور، ويرجع هذا الى عوامل ثقافية وإجتماعية، حيث تفضل الإناث وأولياء أمورهن العمل في

هذين القطاعين. في حين يعمل 22.3% من المشتغلين الأردنيين الذكور، في قطاع الإدارة العامة مقابل 7.3% للإناث، ويعمل 18.4% منهم في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وما يتصل بها من أنشطة مقابل 6.4% للإناث، ويعمل 11.1% من المشتغلين الأردنيين في قطاع الصناعة التحويلية مقابل 8% إناث، ويعمل منهم 10.3% في قطاع النقل والتخزين والإتصالات مقابل 3% للإناث، ويعمل منهم في قطاع الإنشاءات 7.4% مقابل 0.8% للإناث.

ويبين الجدول رقم (6) أدناه موجز لأهم مؤسسات دعم وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، حيث كانت كالتالي:

الجدول رقم (6): مؤسسات تنمية قطاع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن

المؤسسات والهيئات الممولة والداعمة و وزارة التخطيط والتعاون الدولي					
المؤسسات الحكومية/ المستقلة	الهيئات الدولية	الهيئات غير الحكومية	الهيئات المنبثقة عن حزمة الأمان الإجتماعي وبرنامج الإنتاجية الإجتماعية	البنوك وهيئات أخرى داعمة	برامج داعمة فنياً ومالياً
وزارة التنمية الإجتماعية	وكالة الغوث UNRWA	مؤسسة نهر الأردن JRF	الشركة الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرة	الشركة الأردنية لضمان القروض JLGC	إرادة/ مراكز تعزيز الإنتاجية
مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري	مؤسسة الشرق الأدنى NEF	الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية JOHUD	الشركة الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرة	البنوك التجارية: بنك القاهرة عمان، بنك الأردن، والبنك الأهلي	الصندوق الوطني لدعم المؤسسات
مؤسسة أموال الأيتام	مؤسسة Quest Scope	الإتحاد العام للجمعيات الخيرية GUVS	صندوق إقراض المرأة		برنامج تحديث وتطوير المشاريع الإقتصادية
صندوق التنمية والتشغيل	منظمة كير العالمية CARE	مؤسسة الحسين	شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة		المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية
مؤسسة الإقراض الزراعي	منظمة كاردني	مركز تنمية المشاريع الصغيرة	البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة		المركز الأردني للإبداع
صندوق توفير البريد			فينكا FINCA		صندوق دعم المشاريع الصغيرة

المصدر: إعداد الباحث

كما ويوضح الجدول رقم (7) إنجازات مؤسسات التمويل الميكروي والصغير في الأردن حتى نهاية عام 2009

الجدول رقم (7): إنجازات التمويل الميكروي والصغير في الأردن حتى نهاية عام 2009

المؤسسات التمويلية	عدد القروض الفعالة	حجم التمويل القائم (مليون دينار)	متوسط قيمة القرض	فرص العمل المتوقعة
صندوق التنمية والتشغيل **DEF**	20,133	43.781	2120	12,550
مؤسسة الإقراض الزراعي **ACC**	10,800	40.68	3765	5,400
وزارة التنمية الاجتماعية **MOSD**	1,123	1.389	1237	560
وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الأونروا **UNRWA**	5,027	3.55	705	2,500
الإتحاد العام للجمعيات الخيرية **GUVS**	2,030	1.124	553	1,015
البنك الوطني للمشاريع الصغيرة **AlWatani**	23,678	13.646	412	3,670
الشركة الأردنية لتمويل المشروعات الصغيرة **Tamweelkom**	38,941	13.218	243	6,035
صندوق إقراض المرأة **MFW**	48,160	17.1	254	7,200
شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة **MEMCO**	11,885	17.312	1040	2,970
الشركة الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرة **AMC**	2,835	5.133	1285	714
شركة فينكا **FINCA 2007**	8,832	3.626	293	1,370

المصدر: التقارير السنوية للمؤسسات المذكورة

5.1.2: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

إن إنهيار الأوضاع المالية في منتصف الثمانينيات في معظم بلدان العالم، أدى إلى الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في عدم توفر القدرة على الإستمرار في إنشاء المؤسسات الكبيرة وحتى الحفاظ على الموجودة منها، فالتغيرات التي شهدها العالم والتي نجم عنها تحرير التجارة والعولمة، فضلاً عن التقدم في الإصلاح الإقتصادي في الكثير من الدول العربية زادت من أهمية القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية، لذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تستطيع أن تساهم في الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي، وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة (بوهنة وبلحاج، 2010).

وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية للأسباب التالية: (عاشور، 2009)

– تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دوراً مهماً في خلق فرص الإستخدام بما يخفف من حدة الفقر، إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة، والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

– تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول، من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية، أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها، تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة، مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.

– تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على إستيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الإقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة إقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.

– كما أن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وبإنتشار طريقة "الإنتاج على دفعات" أصبح من الأهمية إقامة مصانع

أصغر حجماً وأقل تكلفة إستثمارية، على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة، لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.

– إن التمويل الميكروي والصغير والمتوسط له نتائج وإنعكاسات تنموية، إقتصادية وإجتماعية هامة في التخفيف من الفقر والبطالة، والحد من الهجرة الداخلية.

– يلعب التمويل الميكروي دوراً هاماً في توزيع مكتسبات التنمية.

– تحافظ المشاريع الميكروية، الصغيرة والمتوسطة على التوازن التنموي في المناطق الريفية والبادية، حيث تحد من الهجرة إلى المدن، وتقلل الفجوة التنموية، فتحقق العدالة، والتنمية النسبية الشاملة.

– الميزة الانتشارية لهذه المشاريع بحيث يمكن أن تغطي مناطق مختلفة وأعداداً كبيرة من السكان، حيث لا يوجد مشاكل في إقامتها بأي موقع، مما يسهل إمكانية خلق مجتمعات إنتاجية جديدة بكلفة محدودة. (مقابلة، 2005، ص 168).

– مساندة جهود الدولة في توفير الخدمات الأساسية وتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي (الزلقعي، 2000، ص101).

– إستقطاب العنصر النسائي للعمل فيها: لعل أبرز ما يلاحظ في المنشآت الصغيرة عن غيرها من المنشآت الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملفتة من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى قطاع أو من إقليم إلى إقليم، إلا أنه يتضح أن "طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة لا سيما في المناطق الأكثر إحتياجاً لنجد أن هذه المشروعات الصغيرة أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في استراتيجيات التنمية" (A fair Globalization, 2004).

6.1.2 : أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

ويمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة ضمن عدة تصنيفات، فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات (الضرير وخضر، 1997):

أولاً : **الأعمال الأولية** وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.

ثانياً: **الصناعات التحويلية** وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة (أي تصبح ذات قيمة مضافة)، بالإعتماد على الآلات والمعدات التي لديها.

ثالثاً: **مشروعات الخدمات** والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم، كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.

وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاثة أقسام وهي:

1-**المشاريع الإنتاجية:** أساسها التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط، أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة، "والقيمة المضافة تعني زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج)، ويكون هناك تماثل في الإنتاج والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة" (الحناوي، 2006)، وبدورها تنقسم إلى نوعان (هيكل، 2003): الأول: المشروعات التي تنتج سلعاً إستهلاكية، مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية. والثاني المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى، كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات.

2- **المشروعات الخدمية:** وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبيها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها.

3- **المشروعات التجارية:** أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل إعادة إستثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع)، وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها، ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة. وهنا نشير إلى" أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع" (الحناوي، 2006). كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني حسب الشكل رقم (2) :

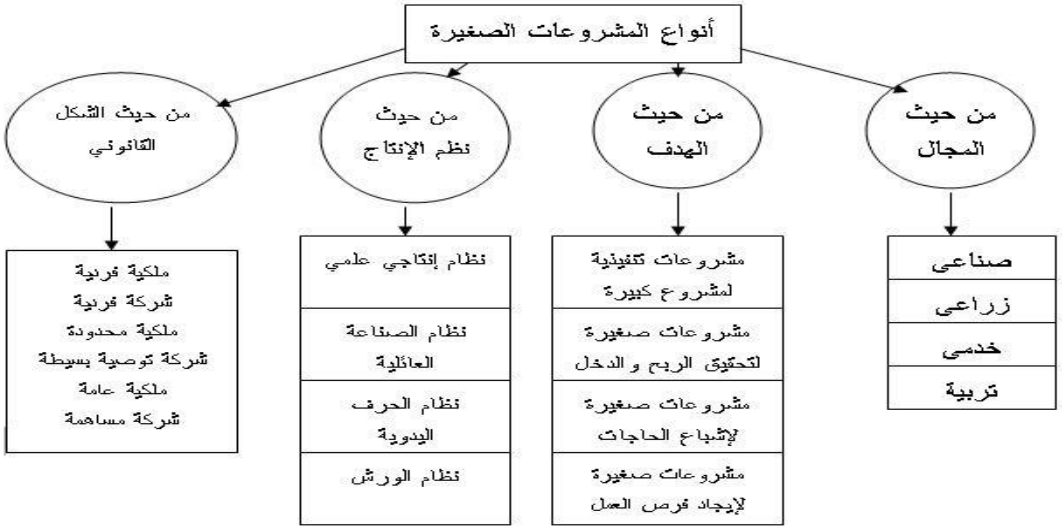

الشكل رقم (2)

أنواع المشروعات الصغيرة

7.1.2: التخطيط في المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يواجه المشروع الصغير والمتوسط حاجة إلى التخطيط منذ بداية التفكير فيه، وتظهر سلسلة من الأهداف لابد من التخطيط لتحقيقها، قبل تنفيذه وبعد التنفيذ، ولدى بدء العمل تظهر الحاجة إلى خطط إدارية تشمل التخطيط للإنتاج والتسويق والتطوير (الحناوي، 2006، ص137):

1- تخطيط الإنتاج:

بداية تخطيط الإنتاج أن تحدد نظام الإنتاج الذي ستتبعه، فإما أن يكون نظام الإنتاج مستمر، أو حسب الطلب. ولكل نظام ميزاته، فالإنتاج المستمر يعني أن ننتج وتعرض في السوق دون انتظار أن يكون لديك طلبات أو أوامر توريد، وهذا يعني توظيف عمالة دائمة، وعرض المنتجات في معارض دائمة، ووجود مكان لتخزين المنتجات إلى أن يتم بيعها. أما الإنتاج حسب الطلب فقد تتخلله فترات من التوقف، كلما إنتهيت من إنتاج الطلبية لحين الحصول على طلبية أخرى، وسيختلف نظام الأجور،لأنك عند التوقف ستكون في حاجة إلى تقليل الأجور، ولهذا تقل العمالة الدائمة وتزيد العمالة المؤقتة.

2- تخطيط التسويق:

يحتاج التسويق إلى نظرة أوسع وأشمل، ويحتاج في النهاية إلى خطة، وتشمل خطة التسويق تحديد نوعية العملاء الذين يجب الوصول إليهم، والتعرف على خصائصهم وعاداتهم الشرائية وشروط التعامل معهم.

3- التخطيط المالي:

يهدف التخطيط المالي إلى توفير الموارد المالية اللازمة للمشروع، ويشمل التخطيط المالي تحديد الموارد اللازمة، وكيفية الحصول عليها، وإذا كان عليك أن تقترض فيشمل التخطيط المالي كيف تحصل على القرض، وكيف توفر المواد اللازمة لسداده. وبعد أن يسير المشروع في طريقه وينجح ويتطلع إلى التوسع، سيكون من أهداف التخطيط المالي توفير موارد للتوسع. وقد يكون بالإعتماد على الأرباح–أي التمويل الذاتي–أو يكسب شركاء يثقون في نجاح المشروع نتيجة لهذا التطور الذي يؤدي إلى التوسع.

8.1.2 : التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

هو العملية التي تتضمن الكيفية التي من خلالها تتمكن المشروعات من بلوغ غاياتها النهائية خلال مدة الخطة. والخطة الإستراتيجية الكاملة للمشروع، تعكس الصورة الكلية لحالة المشروع قبل مباشرته عمليات النشاط وتفعيلها فعلاً.

والتخطيط الإستراتيجي للمشروعات الصغيرة أساس لإستمرار نجاحها وتطورها في المستقبل، لأنه يضمن الإجابة على كل التساؤلات، والمشكلات الحالية والمستقبلية ويهيئ الحلول المناسبة لها، وعناصر هذا التخطيط (المزيج الأساسي) هي: الأسواق، الأموال، التحفيز (المنصور، 2000، ص 57-61).

9.1.2 : الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تختلف طبيعة الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحسب طبيعة نشاطها الإقتصادي والدولة التي تعمل بها، وتعتبر الصعوبات التالية من أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المشاريع وتعرقل نموها:

1- ضعف المهارات الإدارية:

تتمثل بنقص الخبرة والكفاءة الإدارية لدى أصحاب هذه المشاريع، حيث أنهم هم من يتولون إدارة مشاريعهم، وبالتالي فإن نقص المهارات الإدارية لديهم، وسوء إختيار طبيعة النشاط الإقتصادي للمشروع الملائمة للموقع وحاجات السوق والزبائن، الأمر الذي يؤدي إلى فشلها وتعثرها (العطية 2002).

2- الصعوبات التسويقية:

تنتج الصعوبات التسويقية عن ضيق السوق المحلي، بالإضافة إلى وجود منافسين ينتجون سلعاً مشابهة، وفي غياب ضبط الجودة لتلك المنتجات تزداد مشكلة التسويق المتمثل في ضعف الطلب عليها وتوفر قنوات التوزيع المناسبة (Royal Scientific Society(RSS) 1998).

إذ إن عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية لتدعيم قدرتها التنافسية مقارنة بالمنتج الأجنبي، وإتباع سياسة الإغراق من قبل بعض المؤسسات الأجنبية تضعف وبشكل كبير قدرة المنتج المحلي على المنافسة. بالإضافة إلى نقص الحملات الدعائية والترويجية، الأمر الذي قد يؤدي إلى فشل تسويق منتجات المشاريع، مما يؤدي بالنهاية إلى فشلها وخروجها من السوق.

3- عدم التقيد بالدفاتر المحاسبية القانونية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تعاني هذه المشاريع بشكل عام من عدم مقدرتها على توفير البيانات المالية، حيث أن عملية مسك الدفاتر المحاسبية تسهل على أصحاب المشاريع معرفة الوضع المالي الحقيقي، والتخطيط للوصول إلى الهدف المنشود، وتزود المدير المالي والموظفين بمعلومات مالية تكشف عن الإنحرافات عن الخطط المتبناة، والتي قد تنبههم بشكل مبكر إلى إحتمالية التعثر أو الفشل، وإلى زيادة الثقة بالمشروع بحيث يتمتع بوضوح وشفافية مالية (بشارات، 2006).

4- الصعوبات المتعلقة بالمواد الأولية:

تعتمد بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما بعض المشروعات الكبيرة، على إستيراد المواد الأولية من خارج الأردن (بشارات، 2006)، فعملية الإستيراد تتعرض إلى مخاطر تغير أسعار الصرف، مما يؤثر على أسعار وتكلفة الإستيراد، وبالتالي تتأثر أرباح هذه المشروعات لإرتفاع التكاليف عليها.

كما ويجب أن لا نغفل التضخم الذي يعتبر سبباً رئيساً لإرتفاع أسعار المواد الأولية وأجور العمال، وبالتالي إرتفاع التكاليف التشغيلية لهذه المشاريع، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار منتجاتها، وهذا يعني عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الشديدة من المنشآت الكبيرة (قندح، 2009).

5- المعوقات المتعلقة بالتشريعات والقوانين والإجراءات الحكومية:

إن عدم منح التراخيص والإعفاءات الجمركية والضريبية، والبيروقراطية في الإجراءات الحكومية في معاملات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، تؤثر على تقدم وتطور تلك المشروعات (السعدي، 1998).

إذ أن عدم وجود تشريعات وسياسات حكومية واضحة ومحددة لدعم وتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تعتبر من المعوقات الرئيسية التي تواجهها هذه المشاريع.

6- الصعوبات المتعلقة بالتمويل:

إن الحصول على التمويل المطلوب يعتبر أحد المعوقات الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي دراسة (Gebru, 2009)، وجد أن عدم توفر الضمانات الكافية التي يمكن أن تغطي قيمة القرض المطلوب، والتي تعتبر أحد الأسس الرئيسية بالنسبة للبنوك للموافقة على منح القرض، مما خلق مشكلة رئيسية لهذه المشاريع التي لا يتوفر لديها الأصول الثابتة الكافية خاصة في بداية عمرها التشغيلي، فبالنسبة لهذه المشاريع، فإن البنوك تعتمد على رأس مال المشاريع وليس على دخلها لإتخاذ القرار الإئتماني بمنح القرض أو رفضه.

10.1.2: نبذة عن الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية:

تأسس الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية عام 1977 كمنظمة ريادية غير ربحية وغير حكومية، ليكون رديفاً للجهود الوطنية في مجال العمل الإجتماعي. يشرف على إدارته وسياساته مجلس أمناء تترأسه صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، ويتكون من ممثلين عن القطاعات الحكومية والخاصة والتطوعية المعنية في عملية التنمية الوطنية. ويعمل بالصندوق جهاز إداري وفني يهدف إلى الشفافية والآداء الفعال، يضم 350 عاملاً في مجال التنمية، 80% منهم يعملون في الميدان.

يطمح الصندوق من خلال رؤيته إلى مجتمعات محلية ريادية فعالة تلبي إحتياجاتها التنموية، قادرة على الإستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة لتحقيق الأمان الإجتماعي والإقتصادي بكفاءة وإنصاف وإستدامة، وأن يكون جزء فاعلاً في منظومة التنمية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. حيث أن رسالة الصندوق هي تمكين وبناء قدرات أبناء المجتمعات المحلية بالعمل مع شبكة مراكز الصندوق والتي يبلغ عددها (50) مركزاً، من خلال التخطيط التشاركي والتشبيك وبناء التحالفات ورصد القضايا لتنفيذ البرامج التنموية، وكسب التأييد على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، حيث أن أولويات الصندوق تتمثل في مكافحة الفقر والبطالة، الحكم الصالح والتنمية المحلية، حقوق المرأة وكسب التأييد، الصحة الإنجابية والسكان، مشاركة الشباب، تنمية الطفولة المبكرة/ التربية الخاصة، إدارة الموارد الطبيعية، وتكنولوجيا المعلومات.

يتكون الصندوق من وحدات ودوائر منها: برنامج إدارة الموارد الطبيعية، مكتب حملة البر والإحسان، مسابقة الملكة علياء للمسؤولية الإجتماعية، معهد الملكة زين الشرف التنموي، وحدة المشاريع الصغيرة، بيت البوادي ومصنع كوارة، ومكتب التنسيق الوطني المشرف على المراكز.

وحدة المشاريع الصغيرة:

حرصاً من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على توسيع خدماته في المملكة لتشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد قام الصندوق في عام 1991 وبالتعاون مع المنظمة الكندية للتضامن والتنمية (CIDA)، بتأسيس قسم لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث باشرت الوحدة بالإقراض عام 1992، وتقدم الوحدة خدمات مالية وغير مالية لأصحاب المشاريع، حيث تشمل الخدمات غير المالية خدمات التدريب والإستشارات للمستفيدين من القروض.

تسعى الوحدة إلى تمكين المجتمعات المحلية إقتصادياً وإجتماعياً، من خلال توفير الخدمات الإقراضية والاستشارية والإرشادية لقطاع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة تراعي النوع الإجتماعي، وذلك للمساهمة في الجهود المحلية الرامية إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة (التقرير السنوي للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، 2012).

2.2 المبحث الثاني: التنمية المستدامة:

1.2.2: مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت التعريفات لمفهوم التنمية المستدامة، ومن أهم تلك التعريفات للتنمية المستدامة، وأوسعها إنتشاراً ذلك الوارد في تقرير بروندتلاند سنة 1987 (نشر من قبل اللجنة "عبر الحكومية" التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند رئيسة وزراء النرويج (Brundtland) لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي إحتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها" (World Commission on the Environment and Development, 1987, 43).

وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة التنمية المستدامة على أنها "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الإحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فالتنمية المستدامة تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد الحيوانية حتى تكون ملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الإقتصادية، ومقبولة من الناحية الإجتماعية" (Garcia, 1997, 132).

وعرّف العمرات (2002، 24) التنمية المستدامة بأنها "تلك التنمية التي يديم إستمرارها الناس والسكان"، كما عرفها رولكزهاوس Ruckelshaus الوارد في (غنيم وأبو زنط، 2007، 12) بأنها "العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الإقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة".

وتجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من أن التنمية المستدامة قد تبدو للوهلة الأولى واضحة، إلا أنها قد فهمت وطبقت بطرق مختلفة، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة والمخادعة.

ولكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة يمكننا أن نتعرف على أربع خصائص رئيسة كما عرفها Grosskurth& Rotmans:

1- يشير أولها إلى أن التنمية المستدامة عملية تحويل من جيل إلى آخر. وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

2- وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس، فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي). ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي.

3- وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة، حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: إقتصادية، وبيئية، وإجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقاً لكل مجال من تلك المجالات منفرداً، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديداً في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات، فالتنمية الإجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة، أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية، أما محور إهتمام التنمية الإقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الإقتصادية فضلاً عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والإجتماعية.

4- وتتعلق رابع خاصية مشتركة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة، فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للإحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الإحتياجات أن يكون موضوعياً، فضلاً عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن، ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقاً لمنظورات مختلفة (Grosskurth & Rotmans, 2005).

2.2.2: أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة مفهوم لا ينفصل عن موارد الحياة البيئية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية، وكما يستخدم هذا المفهوم كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية فقط، إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فحسب، بل يشمل التركيز على إستراتيجية إدارية إقتصادية تتضمن نظاماً بيئياً وإجتماعياً وإدارياً قوامه التنمية البشرية (نصير، 2002، ص12). فالتنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضاً الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، وهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة ومتداخلة (غنيم وأبو زنط، 2007)

ويصنف الباحثون أنواع الإستدامة وفق نفس التصنيف الذي أعطي لأبعاد التنمية المستدامة، وهي إستدامة إقتصادية وبيئية (إيكولوجية) وإجتماعية.

1- **الإستدامة الإقتصادية:** والإستدامة حسب البعد الإقتصادي هي "حماية القدرات الإنتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر وبها يمكن لمجتمع ما أن يكتسب التنمية بشكل لا متناه سواء من جانبه التقني والتكنولوجي أو من جانب القدرة على ضمان مستويات دخل متنامية من جيل لآخر (Olivier, 2005, p.69.).

من المنظور الإقتصادي الكلاسيكي البحت، تعني الإستدامة إستمرارية وتعظيم الرفاه الإقتصادي لأطول فترة ممكنة، ويتم قياس هذا الرفاه بمعدلات الدخل والإستهلاك. وهذان الأخيران يتضمنان الكثير من مقومات الرفاه الإنساني، كالطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم، وهي تعني الأكثر والأفضل نوعية من كل هذه المكونات. أما من المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة، فيقصد بالإستدامة توفر الغذاء والطاقة والمواد الخام والمستلزمات الإنسانية الأخرى بكميات مطلوبة وبتكلفة معقولة، وهذه الموارد هي رأس المال الخاص بكوكب الأرض، مما يستوجب توفر إحتياطي إستراتيجي مع العمل على زيادة هذه الموارد وإستغلالها الإستغلال الأمثل.

2- **الإستدامة البيئية:** وهي "أسلوب تنمية يقود حتما إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية لضمان حماية البشر كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي، بحيث لا يقود إلى تدهورها بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون، والقضاء على طبقة الأوزون والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع" البيولوجي، ويكون ذلك عن طريق محاربة التلوث والتقليل من استهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة (Marie, 2005 p.5)

ففي البعد البيئي يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية، والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدوداً معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف، وأن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة. وبالتالي فإن الإستدامة من المنظور البيئي تعني دائماً وضع الحدود أمام الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة، وإستنزاف المياه وقطع الغابات وإنجراف التربة.

3- **الإستدامة الإجتماعية:** وفق هذا البعد، فالإستدامة هي "القدرة على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش، كالحصول على الحاجيات الأساسية من أكل وصحة وتربية وتعليم وسكن، وكذلك الحصول على الخدمات والسلع سواء كانت عينية أو

معنوية، والمساهمة في الحياة السياسية وحماية حقوقهم لتحقيق هذه الإستدامة داخل نفس المجتمع والسهر على توفير نسيج اجتماعي منسجم بعيداً عن التوترات والصراعات السياسية والإقتصادية والإيكولوجية والتي تشجع على اللامساواة (Marie, 2005, p.6)

فالإستدامة الإجتماعية هي الوضع الذي يكون فيه البشر قادرين على النمو والتطور عن طريق المساواة في الدخل والثروة، ومواجهة البطالة وإرتفاع البطالة وارتفاع معدلات الجريمة، وبالتالي فإن فقدان الأمان يؤدي إلى دمار بيئي. والفقر هو أكبر المهددات للأمن الإجتماعي والإقتصادي.

3.2.2: مؤشرات التنمية المستدامة:

في عام 1996 أصدرت الأمم المتحدة وثيقتها المشهورة بعنوان "مؤشرات التنمية المستدامة، الإطار والأساليب" (وثيقة هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 1996)، وقد جاءت الوثيقة تعبيراً مباشراً عن الجوانب التي تناولها برنامج العمل البيئي للقرن الحادي والعشرين (الأجندة 21)، حيث تم تقسيم مجموعات المؤشرات على النحو التالي:

- **مؤشرات الجوانب الإجتماعية للتنمية المستدامة، وتشمل:**

الحد من الفقر، التغيرات السكانية والإستدامة، تحفيز التعليم والتدريب والتوعية العامة، دعم وحماية الصحة الإنسانية ودعم المستوطنات البشرية المستدامة.

- **مؤشرات الجوانب الإقتصادية للتنمية المستدامة، وتشمل:**

التعاون الدولي لتسريع التنمية المستدامة والسياسات المحلية المرتبطة بها، تغير أنماط الإستهلاك، موارد التمويل وآلياته، نقل التكنولوجيا ذات البعد البيئي، ومجالات التعاون، وبناء القدرات.

مؤشرات الجوانب البيئية للتنمية المستدامة، وتشمل:

1-**المياه:** حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها، وحماية المحيطات وكل أنواع البحار والبيئات البحرية.

2- **الأرض:** الإقتراب التكاملي لتخطيط وإدارة الموارد الأرضية، الحد من التصحر والجفاف ودعم الزراعة المستدامة والتنمية الريفية.

3- **موارد طبيعية أخرى:** كالحد من قطع الغابات، المحافظة على التنوع الحيوي وإدارة التكنولوجيا الحيوية ذات البعد البيئي.

4- الهواء الجوي: حماية الهواء الجوي.

5- المخلفات: الإدارة ذات البعد البيئي للمخلفات الصلبة، ومشكلات الصرف الصحي.

- **مؤشرات الجوانب المؤسسية للتنمية المستدامة، وتشمل:**

تكامل البيئة والتنمية في عملية صنع القرار، العلم من أجل التنمية المستدامة، أدوات القانون الدولي وآلياتها، المعلومات من أجل صنع القرار وتمثيل الجماعات الرئيسية المستفيدة في أجهزة التنمية المستدامة.

4.2.2: جهود الأردن في تحقيق التنمية المستدامة:

إن قدرة الأردن في تحقيق الأهداف العامة للتنمية المستدامة يتطلب جهداً وطنياً متناغماً، إذ أن الحاجة ماسة إلى مبادرات جديدة لبيان القدرات الوطنية، وتوفير المعلومات والبيانات الضرورية، وتوفير المخصصات والموارد المالية لتحقيقها، كما أن موضوع التحول والإنتقال إلى تنمية مستدامة يعتمد إلى حد كبير على القدرات التأسيسية والمهنية لمواجهة التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ولابد من الدمج بين الهموم التنموية البيئية والإجتماعية والإقتصادية في ظهور مواقف جديدة وتغيرات في عمليات صنع القرار، وأنظمة محسنة في مجالات تخطيط وتنفيذ جميع

المبادرات في الأردن، حيث يواجه تنوع الأحياء النباتية والحيوانية خطر التقلص وزوال أنواع عديدة من النباتات نتيجة لعوامل طبيعية وعوامل بشرية، ولكن يوجد محاولات لتفعيل القوانين والأنظمة اللازمة للمساهمة في الوصول نحو تنمية مستدامة (المؤسسة العامة لحماية البيئة، 1999).

وكما أوردت (أبو الهيجاء، 2009) بأن مركز المعلومات الوطني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programme (UNDP، وقعا إتفاقية شبكة التنمية المستدامة في العام 1999 والتي حققت مايلي:

1- تم إعتماد مركز المعلومات الوطني والذي يمثل البؤرة الرئيسية لمعلومات التنمية المستدامة، وذلك بحكم مهام المركز بما يتعلق بنظام المعلومات الوطني.

2- تم تحديد فريق العمل المنسق للشبكة في مركز المعلومات الوطني، والأعضاء هم من المؤسسات ذات العلاقة: وزارة التخطيط، وزارة الزراعة، وزارة التنمية الإجتماعية، وزارة الطاقة، الجامعة الأردنية، دائرة الإحصاءات العامة، المؤسسة العامة لحماية البيئة، بالإضافة لمركز المعلومات الوطني.

3- تم إقتراح قائمة بالمؤسسات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة من قبل الفريق المنسق.

4- تم تحديد الإحتياجات عن طريق دراسة مسحية للمؤسسات ذات العلاقة.

5- تم عقد ندوات مختلفة للمؤسسات المعنية لرفع سوية المعرفة بما يخص التنمية المستدامة عند دراسة الإحتياجات، تم تزويد عشر مؤسسات ببعض الأجهزة اللازمة لتفعيل قاعدة معلومات خاصة بتلك المؤسسات، ومن ثم ربط تلك المؤسسات بشبكة التنمية المستدامة، وقد تم تدريب العاملين في المؤسسات المعنية من أجل إستكمال العمل وإدراج المعلومات التي تلزم الشبكة كي يستفيد منها مستخدمي المعلومات، ومن ثم إمكانية التعرف إلى القضايا المختلفة التي تهم المجتمع الأردني في مختلف مناطق المملكة (أبو الهيجاء، 2009).

5.2.2: التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة:

1- **الفقر**: يعتبر الفقر أساس لكثير من المشاكل الصحية والإجتماعية والأخلاقية، حيث يدفع إلى إستنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة وإستعمالها بشكل عشوائي، ويتم إستعمال الأراضي القابلة للزراعة إلى درجة إستنزافها، وتنخفض قدرتها على الإنتاج الزراعي.

2-**الحروب وإنعدام الإستقرار**: شهد العالم العربي خلال القرن العشرين، وخصوصاً خلال السنوات الأخيرة الكثير من النزاعات والصراعات والحروب الأهلية، وكان أحد أهم أسبابها الرغبة في السيطرة على الأرض والموارد، وبالتالي عرقلت مسيرة الدول التنموية وزعزعة إستقرارها وتم إستنزاف مواردها، فكان لها الأثر على البيئة الطبيعية والبشرية أيصاً.

3-**عدم توفر الإمكانات التقنية والخبرات الفنية** اللازمة لدعم جهود الدول لتنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة، ونقلها من الإطار النظري إلى التطبيقي.

4-**تدني الأوضاع الإقتصادية**: وهذا ينعكس سلباً على قدرات الدول في الإلتزام بمسؤولياتها تجاه التنمية المستدامة، والسبب في ذلك يعود إلى تدني مستوى دخل الفرد في العالم العربي، وعدم توفر رأس المال الكافي للإستثمار في النهوض بالإقتصاد الوطني، إضافة إلى ذلك إرتفاع نسب البطالة، وعدم توفر فرص العمل الكافية لإستيعاب خريجين الجامعات والمعاهد التقنية.

5-**عدم توفر مواءمة بين النمو السكاني المرتفع والموارد الطبيعية المتوفرة** لتلبية إحتياجات معدلات النمو المرتفعة في الدول العربية، حيث يزيد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والإجتماعية.

6-**قلة المساعدات المقدمة من قبل الدول المتقدمة للدول النامية**: وذلك إلتزاماً من تعهد الدول المشاركة في مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو عام 1992 لمساعدتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

3- منهجية الدراسة وتحليل البيانات

1.3 منهج الدراسة

إعتمدت الدراسة منهجية البحث الوصفي التحليلي الملاءمة لأغراض البحث، بالتطرق إلى الأدب النظري بعد إجراء مسح مكتبي للإطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية والوقوف عند أهمها، والذي يشكل رافداً مناسباً لهذه الدراسة، بالإضافة إلى أنه تم تطبيق إستبانة الدراسة كأسلوب لجمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة وتحليلها للخروج بنتائج تسهم في تقديم مجموعة من التوصيات.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدين من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (خلال الفترة الممتدة من عام 1990-2010 م)، والبالغ عددهم (8550) مستفيد وذلك حسب إحصائيات الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، موزعين في الأقاليم الثلاث في المملكة الأردنية الهاشمية، وهي، إقليم الشمال: ويضم محافظات (اربد، المفرق، عجلون وجرش)، إقليم الوسط: ويضم محافظات (العاصمة، البلقاء، الزرقاء ومادبا)، وإقليم الجنوب ويضم محافظات (الكرك، معان، الطفيلة والعقبة).

3.3 عينة الدراسة:

لأغراض سحب العينة من مجتمع الدراسة، ونظراً لإمتداد أفراد المجتمع على مساحة واسعة في المملكة الأردنية الهاشمية، قام الباحث بإختيار (3) محافظات بحيث تشمل أقاليم المملكة الثلاثة (الشمال والوسط والجنوب)، وقد وقع الاختيار على محافظات (العاصمة، والكرك، وإربد) التي يوجد بها نسبة كبيرة من المستفيدين، حيث بلغ عددهم (4659) مستفيداً يشكلون ما

نسبته (52.6%) من حجم مجتمع الدراسة، وتم إختيار عينة الدراسة والبالغ عددهم (450) من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على الطريقة العشوائية الطبقية في إختيار أفراد عينة الدراسة، وذلك من أجل مراعاة متغير طبيعة النشاط الإقتصادي للمشروع، بحيث تم تقسيم العينة إلى طبقات وفقا لطبيعة النشاط الإقتصادي، فشكلت المشاريع الزراعية ما نسبته (36،8%)، التجارية بنسبة (35،3%)، الخدمية بنسبة (23،3%)، والصناعية بنسة (4،6%).

تم توزيع آداة الدراسة عن طريق الإتصال مع أصحاب المشاريع الذين يُمثلون عينة الدراسة، إما بطريقة مباشرة أو من خلال التنسيق مع ضباط الإقراض في مراكز الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية في كل من المحافظات الثلاث إربد، والعاصمة، والكرك. وقد إستغرقت عملية توزيع وجمع الآداة أربعة أسابيع خلال شهري آذار ونيسان من العام 2013م، وعند إسترجاع الإستبانات بلغ عدد المسترجع منها (409) إستبانات، تم إستبعاد (15) إستبانة بسبب عدم إكتمال إجابة المبحوثين عليها، وبالتالي بلغت العينة النهائية للدراسة (394) من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المستفيدين من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وبمعدل إستجابة (87.6%).

ويُعد حجم العينة ملائم لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث يشير Sekaran & Bougie (2010) إلى أن حجم العينة المناسب لمجتمع يبلغ عدد أفراده (10000) مفردة، عند فترة ثقة (95%) هو (370) مفردة، وبالتالي فإن حجم عينة الدراسة الحالية البالغة (394) ملائم جداً لحجم مجتمع الدراسة والبالغ (8550).

4.3 أساليب جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوبين من أساليب جمع البيانات:

1) **المصادر الثانوية:** وذلك بالاعتماد على الكتب والمراجع والمقالات المنشورة وكذلك الدراسات في الدوريات المختلفة. كما تم الاستعانة بالإنترنت للحصول على أحدث الأبحاث العالمية حول الموضوع مدار البحث.

2) **المصادر الأولية** : تمثلت باستبانة تقيس متغيرات الدراسة، وتشمل مجموعة من الأسئلة يمكن من خلالها جمع المعلومات لدى عينة الدراسة، حيث تكونت الاستبانة مما يلي:

- الجزء الأول: ويشتمل البيانات الشخصية والخصائص الديموغرافية للمبحوثين.
- الجزء الثاني: ويتضمن فقرات الاستبانة الخاصة بأبعاد المشاريع المتوسطة والصغيرة (المتغير المستقل).
- الجزء الثالث: ويتضمن فقرات الاستبانة الخاصة بأبعاد التنمية المستدامة (المتغير التابع).

5.3 أساليب التحليل الإحصائي:

تم إجراء المعالجات الإحصائية ذات الصلة بأسئلة الدراسة وفرضياتها باستخدام برنامج "الرزم الإحصائية في العلوم الإجتماعية" (Statistical Packages for social sciences-SPSS)، وقد واستخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحليل فرضياتها، مثل تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression)، طريقة الاتساق الداخلي وفق معادلة "كرونباخ الفا"، كم وتم استخدام اختبار "T" للعينات المستقلة (Independent Samples T-test)

فقد تم تحليل البيانات بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

1. للكشف عن واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، ومستوى تحقيق تلك للتنمية المستدامة تم استخدام المتوسطات والانحرافات المعيارية.

2. للكشف عن أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression).

3. للكشف عن الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية المستدامة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية، استخدم الباحث اختبار "T" للعينات المستقلة (Independent Samples T-test). وأسلوب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والمقارنات البعدية بطريقة ""توكي"Tukey HSD".

4. للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام طريقة الاتساق الداخلي وفق معادلة "كرونباخ الفا".

6.3 قياس متغيرات الدراسة:

تم إستخدام النماذج الخاصة بأبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع)، وأبعاد التنمية المستدامة (الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية)، حيث تم الإستعانة بعدة دراسات لتطوير أسئلة الإستبانة المتعلقة بقياس أبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وأبعاد التنمية المستدامة.

7.3 أداة الدراسة

قام الباحث بتطوير إستبانة كأداة لدراسة، حيث تم تطويرها بشكل يتناسب مع متغيرات الدراسة وطبيعتها، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة. ومن الدراسات التي تم الرجوع إليها في تطوير الآداة: دراسة زيادات (2011) ودراسة الحايك (2007) ودراسة Ramawickrama (2011).

وقد تم صياغة أداة الدراسة على شكل إستبانة تكونت بصورتها الأولية من (48) فقرة. منها (30) فقرة تقيس أبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع)، و (18) فقرة تقيس أبعاد التنمية المستدامة (الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية).

8.3 صدق أداة الدراسة

تم عرض الأداة بصورتها الأولية على (6) محكمين من ذوي الخبرة والكفاءة من أساتذة الجامعات (الملحق رقم 2)، وقد طلب إليهم تحديد مدى ملاءمة الفقرات الواردة في الأداة وشموليتها لقياس واقع أبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأبعاد التنمية المستدامة. ومدى انتماء الفقرات للبُعد الواردة فيه، وكذلك التأكد من مدى وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية، وذكر أي تعديلات مقترحة واقتراح فقرات يرونها ضرورية وحذف الفقرات غير الضرورية. وبعد إعادة الأداة تم إجراء التعديلات المقترحة التي أوردها المحكمون في توصياتهم، وتمثلت التعديلات في إعادة الصياغة اللغوية لبعض الفقرات، وفي ضوء التعديلات بقيت الأداة بعد التحكيم مكونة من (48) فقرة.

وقد تم تصميم الإجابة على الأداة وفقاً لنموذج (Likert) ذو التدريج الخماسي كالتالي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

9.3 ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ (الفا) للاتساق الداخلي (Cronbach Alpha)، من خلال تطبيق الأداة على عينة استطلاعية مكونة من (30) من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن خارج عينة الدراسة الأصلية. وقد بلغت قيم معاملات الثبات (ألفا) لأبعاد الأداة كما في الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)

معاملات الثبات وفق معادلة كرونباخ الفا لأداة الدراسة وأبعادها

المتغير	الأبعاد	معامل الثبات
المتغير المستقل (المشاريع الصغيرة والمتوسطة)	التخطيط للمشروع	0.835
	حجم المشروع	0.872
	مصادر التمويل	0.841
	نوع المشروع	0.875
	الأبعاد مجتمعة	0.884
المتغير التابع (التنمية المستدامة)	التنمية الإقتصادية	0.862
	التنمية الإجتماعية	0.855
	التنمية البيئية	0.795
	الأبعاد مجتمعة	.0.867

وتعدّ معاملات الثبات مناسبة لأغراض الدراسة الحالية حيث بلغت قيمته للدرجة الكلية في الجزء المتعلق بأبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (0.884)، كما بلغت قيمته للدرجة الكلية في الجزء المتعلق أبعاد التنمية المستدامة (0.877)، ومن هنا يمكن وصف إدارة الدراسة هذه بالثبات العالي، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق أداة الدراسة تخضع لدرجة عالية من الاعتمادية ويمكن الوثوق بصحتها. وتظهر أداة الدراسة بصورتها النهائية كما في الملحق رقم (1).

10.3 حدود الدراسة:

أ- **الحدود المكانية:** شملت الدراسة جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية في محافظات عمان والكرك واربد فقط، وذلك إستناداً إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.

ب- **الحدود البشرية:** تم إجراء الدراسة على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية فقط.

ج- **الحدود الزمانية:** تم إجراء هذه الدراسة من 2012/1/15م ولغاية 2012/5/10م، كما أن الفترة الزمنية بالنسبة للمشاريع المتوسطة والصغيرة التي تناولتها الدراسة تقتصر على المشاريع الممولة خلال الفترة الممتدة من عام (1990-2010م) فقط.

د- **طبيعة الدراسة الميدانية**، إذ تطلبت وقتاً وجهداً إضافياً لزيارة مواقع المشاريع لتوزيع الإستبيانات نظراً لصعوبة الوصول لأماكن بعض المنتفعين، إذ يسكن نسبة كبيرة منهم في المناطق النائية والبعيدة عن مناطق توفر الخدمات، وأحياناً عدم تواجد المبحوثين المعنيين أثناء القيام بزيارتهم، مما أضطر الباحث لإعادة الزيارة أكثر من مرة لهم.

11.3 إجراءات الدراسة:

بعد أن تم إعداد أداة الدراسة بشكلها النهائي من خلال التحقق من صدق وثبات الأداة، تم توزيع أداة الدراسة عن طريق الاتصال مع المبحوثين الذين يُمثلون عينة الدراسة، إما بطريقة مباشرة أو من خلال مراكز الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وقد استغرقت عملية توزيع وجمع الأداة أربعة أسابيع خلال شهري آذار ونيسان من العام 2013م، وبعد ذلك تم إدخال البيانات ومعالجتها إحصائياً عن طريق برنامج SPSS ومن ثم استخراج النتائج.

12.3 وصف خصائص عينة الدراسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة من حيث (النوع الإجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الإجتماعية، عدد أفراد الأسرة، طبيعة نشاط المشروع). ويُظهر الجدول رقم (9) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية.

الجدول رقم (9)

وصف خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع الإجتماعي	ذكر	163	%41.4
	أنثى	231	%58.6
العمر	اقل من 25 سنة	42	%10.7
	من 25–34سنة	158	%40.1
	من 35–44سنة	130	%33.0
	45سنة فأكثر	64	%16.2
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فمادون	200	%50.8
	دبلوم متوسط	116	%29.4
	بكالوريوس	61	%15.5
	دراسات عليا	17	%4.3
الحالة الإجتماعية	أعزب	163	%41.4
	متزوج	175	%44.4
	مطلق	24	%6.1
	أرمل	32	%8.1
عدد أفراد الأسرة	من 1–3 أفراد	101	%25.6
	من 4–6 أفراد	224	%56.9
	من 7–8 أفراد	55	%14.0
	أكثر من 8 أفراد	14	%3.5
طبيعة نشاط المشروع	صناعي	18	%4.6
	زراعي	145	%36.8
	خدمي	92	%23.3
	تجاري	139	%35.3

يتبين من الجدول (9) أن نسبة الإناث المستفيدات من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي تزيد عن نسبة الذكور المستفيدين، حيث بلغت نسبة الإناث (58.6%)، مقابل (41.4%) للذكور، ويعود السبب لإرتفاع نسبة الإناث المستفيدات، إلى أن الصندوق يسعى من خلال خدماته الإقراضية إلى تمكين المجتمعات المحلية مع مراعاة النوع الإجتماعي، وبالتالي تشجيع المرأة على التقدم للحصول على القروض لإنشاء المشاريع. وبناءاً على هذه النتائج يمكن القول بأن الخطط الإستراتيجية والأهداف التي وضعت من أجل دعم المرأة وإستهدافها في برامج التنمية حققت أهدافها في هذه المناطق.

أما بالنسبة لأعداد المستفيدين حسب متغيري العمر يُلاحظ أن نسبة من تتراوح أعمارهم من 25–34سنة هي الشريحة الأكبر وبلغت (40.1%)، ويعود السبب في ذلك إلى أن أغلب الفئات الشابة تسعى إلى الحصول على فرصة عمل، ولزيادة الدخل المادي لإرتفاع نسب البطالة في مناطق الدراسة، يليهم من تتراوح أعمارهم من 35–44سنة وبنسبة بلغت (33%)، يليهم المستفيدين من الفئة العمرية 45 سنة فأكثر وبنسبة بلغت (16.2%)، وتعتبر هذه الفئة العمرية قريبة من سن التقاعد إلا أن الحاجة إلى زيادة الدخل يشجعهم على الحصول على تمويل لتأسيس مشاريع خاصة بهم. وجاء أخيرا المستفيدين من الفئة العمرية اقل من 25 سنة، وبنسبة بلغت (10.7%).

وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي فقد كان أصحاب مؤهل ثانوية عامة فمادون يمثلون (50.8%) من العينة، وهذا مؤشر واضح إلى الإنخفاض في المستويات التعليمية لأفراد العينة، ويعود إرتفاع هذه النسبة لهذه الفئة من العينة إلى حاجتهم للحصول على فرص العمل والدخل المادي من خلال تمويل المشاريع الخاصة بهم، وهذه النسبة تعد مؤشراً هاماً على قدرة المستفيدين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على إدارة مشاريعهم وتطويرها، يليهم نسبة مؤهل الدبلوم

(29.4%)، أما أصحاب مؤهل بكالوريوس فبلغت نسبتهم (15.5%)، وجاء أصحاب مؤهل دراسات عليا بأقل النسب، حيث بلغت نسبتهم (4.3%) ويعود السبب الرئيسي في تدني هذه النسبة إلى توجه هذه الفئة إلى البحث عن الوظائف في القطاعين الحكومي والخاص بما يلائم مؤهلاتهم العلمية.

أما بالنسبة لأعداد المستفيدين حسب متغيري الحالة الإجتماعية يُلاحظ أن نسبة المتزوجين هي النسبة الأكبر وبلغت (44.4%)، ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى طبيعة مناطق الدراسة، حيث يلاحظ من الجدول رقم (5) لخصائص أفراد عينة الدراسة بأن النسبة الأعلى لطبيعة نشاط المشاريع الإقتصادية هي للمشاريع الزراعية، حيث أن أغلب الأسر من سكان منطقة الدراسة يعملون بالزراعة، حيث يلجأون إلى الحصول على التمويل لإقامة المشاريع الخاصة بهم، يليهم فئة "أعزب" وبنسبة بلغت (41.4%)، ويعود السبب في أن هذه النسبة مرتفعة أيضا إلى أن هذه الفئة من عينة الدراسة تسعى إلى توفير مصدر للدخل لتأمين متطلبات الحياة ومنها الإرتباط الأسري، فيتجهون إلى الحصول على التمويل لإقامة المشاريع التجارية أو الخدمية، يليهم فئة "أرمل" وبنسبة بلغت (8.1%) وجاء أخيرا المستفيدين من فئة "مطلق"، وبنسبة بلغت (6.1%).

وبخصوص توزيع العينة وفق متغير عدد أفراد الأسرة فقد كان من يتراوح عدد أفراد أسرهم من 4–6 أفراد يمثلون النسبة الأكبر وبلغت (56.9%) من العينة، وهذه النتيجة تؤكد أنه كلما إزداد عدد أفراد الأسرة كلما زادت الحاجة إلى زيادة مصدر دخلهم المادي لتغطية إحتياجاتهم الأسرية الأساسية، ولهذا السبب يلجأون إلى المؤسسات التمويلية لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يليهم من يتراوح عدد أفراد أسرهم من 1–3 أفراد وبنسبة (25.6%)، ثم الفئة من 7–8 أفراد وبنسبة بلغت (14%)، وتعود هذه النسبة إلى ارتفاع معدل أفراد الأسرة في مناطق الدراسة وتحديدا في

محافظتي إربد والكرك، وجاء المستفيدين الذين يبلغ عدد أفراد أسرهم أكثر من 8 أفراد بأقل النسب، حيث بلغت نسبتهم (3.5%).

وفيما يتعلق بطبيعة نشاط المشروع فقد كان أصحاب المشاريع الزراعية يمثلون ما نسبته (36.8%%) من العينة، يليهم أصحاب المشاريع التجارية وبنسبة (35.3%)، أما أصحاب المشاريع الخدمية فبلغت نسبتهم (23.3%)، وجاء أصحاب المشاريع الصناعية بأقل النسب، حيث بلغت نسبتهم (4.6%). تشير هذه النتائج إلى أن هناك تركزاً واضحاً في الإستثمار في القطاع الزراعي في مناطق الدراسة خصوصاً في لواء الأغوار الجنوبية في محافظة الكرك ومحافظة إربد، حيث أن طبيعة سكان تلك المناطق مزارعين بالأصل، بينما يعود السبب في إرتفاع نسبة أصحاب المشاريع التجارية إلى طبيعة النشاط الإقتصادي التجاري الملائمة لطبيعة السوق في كل من محافظة العاصمة ومدينتي إربد والكرك.

1.13.3 وصف متغيري الدراسة (المستقل: المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتابع: التنمية المستدامة)

الإجابة عن السؤال الأول: ما هو واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، من حيث (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع)؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على أبعاد أداة الدراسة التي تقيس واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، ثم لفقرات كل بُعد من الأبعاد.

ويبين الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على أبعاد أداة الدراسة التي تقيس واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام.

الجدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد أداة الدراسة التي تقيس واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
التخطيط للمشروع	3.75	0.54	1	مرتفع
حجم المشروع	3.71	0.61	2	مرتفع
مصادر التمويل	2.96	0.43	4	متوسط
نوع المشروع	3.63	0.69	3	متوسط
الأبعاد مجتمعة (الكلي)	3.48	0.44		متوسط

يشير الجدول رقم (10) إلى أن تقديرات المبحوثين لواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية جاءت ضمن المستوى المتوسط، وبمتوسط حسابي (3.48) وبانحراف معياري (0.44).

وبالنسبة للأبعاد فقد جاء بُعد التخطيط للمشروع في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (0.54) وبمستوى مرتفع، يليه بُعد حجم المشروع بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.61) وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الثالث جاء بُعد نوع المشروع وبمستوى متوسط حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.63) وانحراف معياري (0.69). أما بعد مصادر التمويل فقد جاء في الترتيب الرابع الأخير بمتوسط حسابي (2.96) وانحراف معياري (0.43) وبمستوى متوسط.

أما بالنسبة لنتائج فقرات كل بُعد من أبعاد أداة الدراسة التي تقيس واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فكانت النتائج على النحو الآتي:

بُعد التخطيط للمشروع:

يبين الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على بُعد التخطيط للمشروع، والذي تم قياسه اعتماداً على (11) فقرة.

الجدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد التخطيط للمشروع

رقم الفقرة	بُعد التخطيط للمشروع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	يختار الأفراد مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة بناء على خبراتهم السابقة.	4.05	1.13	6	مرتفع
2	تقوم الجهات المختصة بتوجيه الأشخاص نحو إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة لتحسين أوضاعهم المعيشية.	4.13	1.03	4	مرتفع
3	من الصعوبات التي يواجهها الأفراد عند إبداء رغباتهم في تمويل مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة الحصول على التراخيص المطلوبة.	2.22	1.07	11	منخفض
4	يقوم الأفراد باختيار مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة في ضوء الهدف من المشروع.	4.30	0.79	3	مرتفع
5	تنظم الجهات القائمة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة حملات دعائية مدروسة ومبرمجة للتعريف بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.53	1.31	9	متوسط
6	من أسباب فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نقص الموارد التكنولوجية وارتفاع تكاليفها.	2.55	1.12	10	متوسط
7	يقوم الأفراد بعمل دراسة جدوى قبل الحصول على مشروعات صغيرة ومتوسطة.	3.76	1.30	7	مرتفع
8	تقوم الجهات الرسمية بدراسة الخطط التي تتبناها الجهات القائمة على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم النصح والتوجيه وفقا لخبراتها في هذا المجال.	3.66	1.25	8	متوسط
9	تعتمد عوامل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجود سياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة.	4.11	1.06	5	مرتفع
10	يقوم الأفراد باختيار مشروعاتهم في أماكن مناسبة لتحقيق العوائد المناسبة.	4.32	0.71	2	مرتفع
11	تؤدي المهارات الإدارية و/أو الفنية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى نجاح تلك المشروعات.	4.60	0.66	1	مرتفع

يتبين من النتائج في الجدول (11) أن فقرات بُعد التخطيط للمشروع جاءت ما بين المستوى المرتفع والمنخفض، وقد حلّت الفقرة (11) "تؤدي المهارات الإدارية و/أو الفنية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى نجاح تلك المشروعات" في الترتيب الأول وبمتوسط

حسابي (4.60) وانحراف معياري (0.66) وبمستوى مرتفع، في حين جاءت الفقرة (3) "من الصعوبات التي يواجهها الأفراد عند إبداء رغباتهم في تمويل مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة الحصول على التراخيص المطلوبة" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.22) وانحراف معياري (1.07) وبمستوى منخفض، وهي فقرة سالبة الاتجاه تم عكس علامتها مما يشير إلى وجود صعوبات فعلية في الحصول على التراخيص المطلوبة.

بُعد حجم المشروع:

يبين الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على بُعد حجم المشروع، والذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

الجدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد حجم المشروع

رقم الفقرة	بُعد حجم المشروع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
12	يستطيع الأشخاص الحصول على معلومات عن حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وسائل الإعلام والمعارف والأصدقاء.	3.57	1.17	4	متوسط
13	تعتبر سياسات وإجراءات الحكومة غير كافية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	2.63	1.00	5	متوسط
14	يستطيع الأفراد الحصول على المواد الخام الخاصة بمشروعاتهم مهما بلغ حجمها من جهات متعددة.	3.97	0.99	3	مرتفع
15	يعتبر استخدام معيار العمالة للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من المعايير الأساسية والأكثر إستخداما.	4.16	0.82	2	مرتفع
16	يراعي الأفراد في اختيارهم للمشروعات المختلفة حجم المشروع وذلك لتوفير العدد المناسب من العمال لإدارته.	4.21	0.81	1	مرتفع

يتبين من النتائج في الجدول (12) أن فقرات بُعد حجم المشروع جاءت ما بين المستوى المرتفع والمتوسط، وقد حلّت الفقرة (16) " يراعي الأفراد في اختيارهم للمشروعات المختلفة حجم المشروع وذلك لتوفير العدد المناسب من العمال لإدارته " في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.81) وبمستوى مرتفع، في حين جاءت الفقرة (13) "تعتبر سياسات وإجراءات الحكومة غير كافية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة" في الترتيب الأخير

بمتوسط حسابي (2.63) وانحراف معياري (1.00) وبمستوى متوسط، وهي فقرة سالبة الاتجاه تم عكس علامتها مما يشير فعلياً إلى أن سياسات وإجراءات الحكومة غير كافية لتشجيع المشروعات.

بُعد مصادر التمويل:

يبين الجدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على بُعد مصادر التمويل، والذي تم قياسه اعتماداً على (9) فقرات.

الجدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد مصادر التمويل

رقم الفقرة	بُعد مصادر التمويل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
17	يوجد اهتمام من قبل الجهات الممولة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.67	1.23	4	متوسط
18	يستخدم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأرباح لتطوير مشاريعهم.	4.08	0.96	3	مرتفع
19	يسعى الأفراد للحصول على تمويل لمشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة لإيجاد فرص عمل لهم.	4.47	0.68	1	مرتفع
20	توجد جهات عدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.	4.12	1.00	2	مرتفع
21	تتصف تكلفة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مرتفعة.	2.05	0.97	7	منخفض
22	تتجنب البنوك ومؤسسات التمويل، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم توفر الضمانات لدى صاحب المشروع.	1.98	0.98	8	منخفض
23	تفشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم كفاية رأس المال.	2.08	0.99	6	منخفض
24	يعتبر عدم توفر صيغ تمويل إسلامية للبنوك والمؤسسات التجارية والزراعية والصناعية والتطوعية من معوقات النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.	2.19	1.04	5	منخفض
25	يؤدي عجز الأفراد عن إيجاد مصادر تمويل مشروعاتهم لإنعاشها من جديد إلى فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	1.96	0.89	9	منخفض

يتبين من النتائج في الجدول (13) أن فقرات بُعد مصادر التمويل جاءت ما بين المستوى المرتفع والمنخفض، وقد حلّت الفقرة (16) "يسعى الأفراد للحصول على تمويل لمشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة لإيجاد فرص عمل لهم" في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.47) وانحراف معياري (0.68) وبمستوى مرتفع، في حين جاءت الفقرة (25) "يؤدي عجز الأفراد عن إيجاد مصادر تمويل مشروعاتهم لإنعاشها من جديد إلى فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" في

الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (1.96) وانحراف معياري (0.89) وبمستوى منخفض، وهي فقرة سالبة الاتجاه تم عكس علامتها، وبالتالي فإن النتيجة تعني فعلياً وجود صعوبات في إيجاد مصادر تمويل لمشروعات المتعثرة لإنعاشها من جديد.

بُعد نوع المشروع:

يبين الجدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على بُعد نوع المشروع، والذي تم قياسه اعتماداً على (5) فقرات.

الجدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد نوع المشروع

رقم الفقرة	بُعد نوع المشروع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
26	تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تسويقية ناجمة عن ضيق السوق المحلي والتشابه الكبير بين منتجات هذه المشروعات.	2.25	1.02	5	منخفض
27	توجه الجهات ذات العلاقة المهتمين بالحصول على مشروعات صغيرة ومتوسطة لأنواع معينة من المشروعات التي أثبتت نجاحها.	3.85	1.06	4	مرتفع
28	يقوم صاحب المشروع الصغير أو المتوسط باستبعاد المشروعات التي لا تتلاءم مع موقع إقامة المشروع.	4.06	0.83	2	مرتفع
29	تقوم المؤسسات المهتمة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإعداد قوائم تتضمن أنواع مختلفة من هذه المشاريع التي تلبي رغبة الأفراد.	3.86	1.05	3	مرتفع
30	يتم اختيار نوع المشروع في ضوء توفر المهارات الأساسية لإدارة المشروع.	4.11	0.97	1	مرتفع

يتبين من النتائج في الجدول (14) أن فقرات بُعد نوع المشروع جاءت ضمن المستويين المرتفع والمنخفض، وقد حلّت الفقرة (30) "يتم اختيار نوع المشروع في ضوء توفر المهارات الأساسية لإدارة المشروع" في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.97) وبمستوى مرتفع، في حين جاءت الفقرة (26) "تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تسويقية ناجمة عن ضيق السوق المحلي والتشابه الكبير بين منتجات هذه المشروعات" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (2.25) وانحراف معياري (1.02) وبمستوى منخفض، وهي فقرة سالبة الاتجاه تم عكس علامتها، وبالتالي فإن النتيجة تعني فعلياً وجود مشاكل تسويقية ناجمة عن ضيق السوق المحلي والتشابه الكبير بين منتجات المشروعات.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما مستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية المستدامة بأبعادها (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية) من وجهة نظر أصحاب هذه المشاريع؟

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على أبعاد أداة الدراسة التي تقيس دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة بشكل عام، ثم لفقرات كل بُعد من الأبعاد.

ويبين الجدول رقم (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على أبعاد أداة الدراسة التي تقيس دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة بشكل عام.

الجدول رقم (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد أداة الدراسة التي تقيس دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
التنمية المستدامة الإقتصادية	4.20	0.77	1	مرتفع
التنمية المستدامة الإجتماعية	3.33	0.70	2	متوسط
التنمية المستدامة البيئية	3.01	1.26	3	متوسط
التنمية المستدامة (الكلي)	3.51	0.69		متوسط

يشير الجدول رقم (15) إلى أن مستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية المستدامة جاء ضمن المستوى المتوسط، وبمتوسط حسابي (3.51) وبانحراف معياري (0.69).

وبالنسبة للأبعاد فقد جاء دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.20) وانحراف معياري (0.77) وبمستوى مرتفع، يليه دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري (0.70) وبمستوى متوسط، وفي الترتيب الثالث والأخير جاء دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية البيئية وبمتوسط حسابي (3.01) وانحراف معياري (1.26). وبمستوى متوسط، حيث يدلّ الانحراف المعياري على عدم اتفاق إجابات المبحوثين فيما يتعلق بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية البيئية.

أما بالنسبة لنتائج فقرات كل بُعد من أبعاد أداة الدراسة التي تقيس دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، فكانت النتائج على النحو الآتي:

بُعد التنمية الإقتصادية:

يبين الجدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على البُعد المتعلق بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية، والذي تم قياسه اعتماداً على (6) فقرات

الجدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية

رقم الفقرة	دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
31	يوجد تطوير وتحسين على المنتجات/الخدمات المقدمة من خلال مشروعي.	4.23	0.92	3	مرتفع
32	توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل جديدة في المنطقة التي تتواجد فيها.	4.34	0.78	1	مرتفع
33	تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين متوسط الدخل الشهري.	4.25	0.89	2	مرتفع
34	تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الصحي بين معدلات النمو الإقتصادي والسكاني في المحافظات والمدن.	3.92	1.02	6	مرتفع
35	أدى المشروع إلى تحسين مستوى معيشة الأسرة.	4.22	1.08	5	مرتفع
36	يوجد أثر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من جيوب الفقر في المنطقة.	4.23	0.94	4	مرتفع

يتبين من النتائج في الجدول (16) أن جميع الفقرات التي تقيس دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية جاءت ضمن المستوى المرتفع، وقد حلّت الفقرة (32) "توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل جديدة في المنطقة التي تتواجد فيها" في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.34) وانحراف معياري (0.78) وبمستوى مرتفع، في حين جاءت الفقرة (34) " تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الصحي بين معدلات النمو الإقتصادي والسكاني في المحافظات والمدن " في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (1.02) وبمستوى مرتفع.

بُعد التنمية الإجتماعية:

يبين الجدول (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على البُعد المتعلق بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية، والذي تم قياسه اعتماداً على (6) فقرات.

الجدول رقم (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية

رقم الفقرة	دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
37	توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص التدريب والتطوير لجميع العاملين فيها.	3.19	1.15	4	متوسط
38	تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير الصحة الجيدة للعاملين من خلال إشراكهم بالتأمين الصحي.	2.20	1.10	5	منخفض
39	تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حصول العاملين على رعاية اجتماعية جيدة من خلال إشراكهم بالضمان الإجتماعي.	2.20	1.25	6	منخفض
40	توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل متساوية للذكور والإناث.	4.03	0.93	3	مرتفع
41	ساعدت المشاريع على تمكين المرأة في المجتمعات المحلية ومساهمتها في الإنتاج.	4.16	0.81	2	مرتفع
42	تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية المحلية.	4.20	0.81	1	مرتفع

يتبين من النتائج في الجدول (17) أن الفقرات التي تقيس دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية جاءت ما بين المستوى المرتفع والمنخفض، وقد حلّت الفقرة (42) "تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية المحلية" في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.20) وانحراف معياري (0.81) وبمستوى مرتفع، في حين حصلت كل من الفقرة (39) "تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حصول العاملين على رعاية اجتماعية جيدة من خلال إشراكهم بالضمان الإجتماعي" والفقرة (38) " تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير الصحة الجيدة للعاملين من خلال إشراكهم بالتأمين الصحي" على متوسط حسابي (2.20) وبانحراف معياري (1.25) و (1.10) على التوالي، حيث جاءت الفقرتان ضمن المستوى المنخفض.

بُعد التنمية البيئية:

يبين الجدول (18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات المبحوثين على البُعد المتعلق بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية البيئية، والذي تم قياسه اعتماداً على (6) فقرات.

الجدول رقم (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية البيئية

رقم الفقرة	دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية البيئية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
43	تراعي المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند إنشائها الأبعاد البيئية وترشيد استعمال المياه.	3.14	1.31	1	متوسط
44	تهتم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتوفير أنظمة صرف مناسبة لتصريف الفائض من المشروع.	3.13	1.33	2	متوسط
45	تهتم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعادة تدوير المواد الأولية المستعملة ومواد التغليف.	3.08	1.35	4	متوسط
46	تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حماية البيئة من التلوث.	3.10	1.34	3	متوسط
47	تقوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باستخدام التكنولوجيا النظيفة التي تساهم في توفير الطاقة.	2.94	1.34	5	متوسط
48	تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مكافحة التصحر من خلال استغلال الأراضي غير القابلة للزراعة.	2.70	1.43	6	متوسط

يتبين من النتائج في الجدول (18) أن جميع الفقرات التي تقيس دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية البيئية جاءت ضمن المستوى المتوسط، وقد حلّت الفقرة (43) " تراعي المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند إنشائها الأبعاد البيئية وترشيد استعمال المياه " في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.14) وانحراف معياري (1.31) وبمستوى متوسط، في حين جاءت الفقرة (48) "تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مكافحة التصحر من خلال استغلال الأراضي غير القابلة للزراعة" في الترتيب الأخير وبمتوسط حسابي (2.70) وبانحراف معياري (1.43) وبمستوى متوسط.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 القسم الأول: إختبار الفرضيات المتعلقة بأثر خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة:

قبل البدء في تطبيق تحليل الإنحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات؛ وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الإنحدار، حيث تم التأكد من عدم وجود إرتباط خطي عالٍ (Multicollinearity) بين مكونات المتغير المستقل (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع)، وذلك بإستخدام إختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factory) وإختبار التباين المسموح (Tolerance)، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10)، وبشرط أن تكون قيمة إختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05)، وتم أيضاً التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness) مع مراعاة أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بحيث تكون قيمة معامل الالتواء محصورة مابين (+1 ، −1)، والجدول رقم (19) يبين نتائج هذه الاختبارات.

الجدول رقم (19)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء لأبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أبعاد المتغير المستقل	Tolerance	VIF	Skewness
التخطيط للمشروع	0.524	1.910	0.826−
حجم المشروع	0.477	2.096	0.802−
مصادر التمويل	0.746	1.340	0.002−
نوع المشروع	0.461	2.168	0.900−

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات تقل عن 10 وتتراوح بين (1.340– 2.168)، وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) تراوحت بين (0.461– 0.746)، وهي أكبر من (0.05)، ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ (Multicollinearity) بين مكونات المتغير المستقل، وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتساب معامل الالتواء (Skewness)، حيث كانت القيم محصورة مابين (–0.002 و –0.900)، وهذا يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

أولا: النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسة الأولى :

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية" بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة.

لاختبار هذه الفرضية تم إستخدام إختبار تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغير المستقل (المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية" بأبعاده الأربعة (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) على المتغير التابع (التنمية المستدامة بشكل عام)، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (20).

الجدول رقم (20)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام

المتغير المستقل: المشاريع الصغيرة والمتوسطة	قيمة (Beta)	قيمة (T) المحسوبة	المعنوية (Sig.)
التخطيط للمشروع	0.072	1.297	0.195
حجم المشروع	0.178	3.069	*0.002
مصادر التمويل	0.287	6.187	*0.000
نوع المشروع	0.229	3.883	*0.000
قيمة معامل الارتباط المتعدد (R)	0.614		
قيمة (R^2) للنموذج	0.377		
قيمة (F) المحسوبة للنموذج	58.867		
مستوى الدلالة (α)	*0.000		

* دالة إحصائياً

بإستقراء النتائج الواردة في الجدول رقم (20) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرين المستقل والتابع بلغت (0.614)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.377) وهذا يعني إن المتغير المستقل (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) يفسر ما نسبته (37.7%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (التنمية المستدامة بشكل عام)، ونظراً لأن قيمة (F) المحسوبة للنموذج والبالغة (58.867) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) فإننا نرفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية" بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام.

ومن خلال معطيات الجدول السابق يلاحظ أن أكثر أبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيراً على تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام هو بُعد مصادر التمويل، إذ بلغت قيمة (Beta) وقيمة (T) المحسوبة له (0.287) و(6.187) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى ($\alpha \leq$

0.05)، وهذه النتيجة تعني أن زيادة الاهتمام بمصادر التمويل بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام بنسبة (28.7%) من هذه الوحدة، يليه في التأثير بُعد نوع المشروع إذ بلغت قيمة (Beta) وقيمة (T) المحسوبة له (0.229) و(3.883) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه النتيجة تعني أن الزيادة في الاهتمام بنوع المشروع بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام بنسبة (22.9%) من هذه الوحدة. تلاه في التأثير بُعد حجم المشروع إذ بلغت قيمة (Beta) وقيمة (T) المحسوبة له (0.178) و(3.069) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه النتيجة تعني أن الزيادة في الاهتمام بحجم المشروع بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام بنسبة (17.8%) من هذه الوحدة.

في حين يلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن قيم (Beta) وقيم (T) المحسوبة المتعلقة في بُعد التخطيط للمشروع لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وفي ضوء النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الصفرية جزئياً وقبول الفرضية البديلة وعلى النحو التالي: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة: حجم المشروع، ومصادر التمويل، ونوع المشروع، في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، في حين لا يوجد تأثير لبُعد التخطيط للمشروع في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام".

أما بخصوص نتائج الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى، فقد كانت نتائجها كما يلي:

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى

H01a: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية" بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية.

الجدول رقم (21)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية

المتغير المستقل: المشاريع الصغيرة والمتوسطة	قيمة (Beta)	قيمة (T) المحسوبة	المعنوية (Sig.)
التخطيط للمشروع	0.167	3.003	*0.003
حجم المشروع	0.229	3.939	*0.000
مصادر التمويل	0.116	2.489	*0.013
نوع المشروع	0.226	3.821	*0.000
قيمة معامل الارتباط المتعدد (R)	0.608		
قيمة (R^2) للنموذج	0.370		
قيمة (F) المحسوبة للنموذج	57.158		
مستوى الدلالة (α)	*0.000		

* دالة إحصائياً

باستقراء النتائج الواردة في الجدول رقم (21) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرين المستقل والتابع بلغت (0.608)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.370) وهذا يعني إن المتغير المستقل (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) يفسر ما نسبته (37%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (التنمية المستدامة الإقتصادية)، ونظراً لأن قيمة (F) المحسوبة للنموذج

والبالغة (57.158) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) فإننا نرفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية" بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية".

ومن خلال معطيات الجدول السابق يلاحظ أن أكثر أبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيراً على تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية هو بُعد حجم المشروع، إذ بلغت قيمة (Beta) وقيمة (T) المحسوبة له (0.229) و(3.939) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه النتيجة تعني أن زيادة الاهتمام بحجم المشروع بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية بنسبة (22.9%) من هذه الوحدة، يليه في التأثير بُعد نوع المشروع إذ بلغت قيمة (Beta) وقيمة (T) المحسوبة له (0.226) و(3.821) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه النتيجة تعني أن الزيادة في الاهتمام بنوع المشروع بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية بنسبة (22.6%) من هذه الوحدة. تلاه في التأثير بُعد التخطيط للمشروع إذ بلغت قيمة (Beta) وقيمة (T) المحسوبة له (0.167) و(3.003) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه النتيجة تعني أن الزيادة في الاهتمام بالتخطيط للمشروع بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية بنسبة (16.7%) من هذه الوحدة. يليه في التأثير بُعد مصادر التمويل إذ بلغت قيمة (Beta) وقيمة (T) المحسوبة له (0.116) و(2.489) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه النتيجة تعني أن الزيادة في الاهتمام بمصادر التمويل

بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية بنسبة (11.6%) من هذه الوحدة.

وفي ضوء النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وعلى النحو التالي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية" بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية".

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية

H01b: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية" بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة الإجتماعية.

الجدول رقم (22)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة الإجتماعية

المتغير المستقل: المشاريع الصغيرة والمتوسطة	قيمة (Beta)	قيمة (T) المحسوبة	المعنوية (Sig.)
التخطيط للمشروع	0.071	1.177	0.240
حجم المشروع	0.144	2.289	*0.023
مصادر التمويل	0.297	5.896	*0.000
نوع المشروع	0.128	2.003	*0.046
قيمة معامل الارتباط المتعدد (R)	0.515		
قيمة (R^2) للنموذج	0.265		
قيمة (F) المحسوبة للنموذج	35.075		
مستوى الدلالة (α)	*0.000		

* دالة إحصائياً

باستقراء النتائج الواردة في الجدول رقم (22) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرين المستقل والتابع بلغت (0.515)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.265) وهذا يعني إن المتغير المستقل (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) يفسر ما نسبته (37.7%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (التنمية المستدامة الإجتماعية)، ونظراً لأن قيمة (F) المحسوبة للنموذج والبالغة (35.075) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) فإننا نرفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية" بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة الإجتماعية".

ومن خلال معطيات الجدول السابق يلاحظ أن أكثر أبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيراً على تحقيق التنمية المستدامة الإجتماعية هو بُعد مصادر التمويل، إذ بلغت قيمة (Beta) وقيمة (T) المحسوبة له (0.297) و(5.896) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05)، وهذه النتيجة تعني أن زيادة الاهتمام بمصادر التمويل بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة الإجتماعية بنسبة (29.7%) من هذه الوحدة، يليه في التأثير بُعد حجم المشروع إذ بلغت قيمة (Beta) وقيمة (T) المحسوبة له (0.144) و(2.289) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه النتيجة تعني أن الزيادة في الاهتمام بحجم المشروع بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة الإجتماعية بنسبة (14.4%) من هذه الوحدة.

تـلاه فـي التـأثير بُعـد نـوع المشـروع إذ بلغـت قيمـة (Beta) وقيمـة (T) المحسـوبة لـه (0.128) و(2.003) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه النتيجة تعني أن الزيـادة فـي الاهتمـام بنـوع المشـروع بقيمـة وحـدة واحـدة يـؤدي إلـى زيـادة فـي تحقيـق التنميـة المستدامة الإجتماعية بنسبة (12.8%) من هذه الوحدة.

في حين يلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن قيم (Beta) وقيم (T) المحسوبة المتعلقة في بُعد التخطيط للمشروع لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وفي ضوء النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الصفرية جزئياً وقبول الفرضية البديلة وعلى النحو التالي: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد المشاريع الصـغيرة والمتوسـطة: حجـم المشـروع، ومصـادر التمويـل، ونـوع المشـروع، فـي تحقيـق التنميـة المستدامة الإجتماعية، في حين لا يوجد تأثير لبُعد التخطيط للمشروع في تحقيق التنمية المستدامة الإجتماعية".

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة

H01c: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية" بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة البيئية.

الجدول رقم (23)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة البيئية

المتغير المستقل: المشاريع الصغيرة والمتوسطة	قيمة (Beta)	قيمة (T) المحسوبة	المعنوية (Sig.)
التخطيط للمشروع	0.024-	0.370-	0.712
حجم المشروع	0.070	1.030	0.304
مصادر التمويل	0.233	4.259	*0.000
نوع المشروع	0.164	2.367	*0.018
قيمة معامل الارتباط المتعدد (R)	0.367		
قيمة (R^2) للنموذج	0.135		
قيمة (F) المحسوبة للنموذج	15.128		
مستوى الدلالة (α)	*0.000		

* دالة إحصائياً

باستقراء النتائج الواردة في الجدول رقم (23) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرين المستقل والتابع بلغت (0.367)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.135) وهذا يعني إن المتغير المستقل (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) يفسر ما نسبته (37.7%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (التنمية المستدامة البيئية)، ونظراً لأن قيمة (F) المحسوبة للنموذج والبالغة (15.128) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) فإننا نرفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية" بأبعادها (التخطيط للمشروع، حجم المشروع، مصادر التمويل، نوع المشروع) في تحقيق التنمية المستدامة البيئية".

ومن خلال معطيات الجدول السابق يلاحظ أن أكثر أبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيراً على تحقيق التنمية المستدامة البيئية هو بُعد مصادر التمويل، إذ بلغت قيمة (Beta) وقيمة (T) المحسوبة له (0.233) و(4.259) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)،

وهذه النتيجة تعني أن زيادة الاهتمام بمصادر التمويل بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة البيئية بنسبة (23.3%) من هذه الوحدة، يليه في التأثير بُعد نوع المشروع إذ بلغت قيمة (Beta) وقيمة (T) المحسوبة له (0.164) و(2.367) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذه النتيجة تعني أن الزيادة في الاهتمام بنوع المشروع بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة البيئية بنسبة (16.4%) من هذه الوحدة.

في حين يلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن قيم (Beta) وقيم (T) المحسوبة المتعلقة في بُعدي التخطيط للمشروع وحجم المشروع لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وفي ضوء النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الصفرية جزئياً وقبول الفرضية البديلة وعلى النحو التالي: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة: مصادر التمويل، ونوع المشروع، في تحقيق التنمية المستدامة البيئية، في حين لا يوجد تأثير لأبعاد التخطيط للمشروع وحجم المشروع، في تحقيق التنمية المستدامة البيئية".

2.4 القسم الثاني: إختبار الفرضية الرئيسة الثانية المتعلقة بأثر الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة:

H02: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

وقد تم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، كما يلي:

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى

H02a: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى للنوع الإجتماعي.

لاختبار هذه الفرضية، وبهدف الكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي"، للتنمية المستدامة، تبعاً لنوعهم الإجتماعي (ذكر، أنثى)، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لإجابات أفراد العينة على أبعاد أداة الدراسة المتعلقة بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، كما تم استخدام اختبار "T" للعينات المستقلة Independent Samples t-test ، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (24).

الجدول رقم (24): نتائج اختبار (Independent Samples T-test) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير النوع الإجتماعي

أبعاد التنمية المستدامة	النوع الإجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	المعنوية (Sig.)
التنمية المستدامة الإقتصادية	ذكر	163	4.15	0.91	1.013-	0.311
	أنثى	231	4.23	0.65		
التنمية المستدامة الإجتماعية	ذكر	163	3.39	0.79	1.391	0.165
	أنثى	231	3.29	0.63		
التنمية المستدامة البيئية	ذكر	163	2.97	1.30	0.506-	0.613
	أنثى	231	3.04	1.23		
التنمية المستدامة (الكلي)	ذكر	163	3.50	0.80	0.214-	0.830
	أنثى	231	3.52	0.59		

تبين المتوسطات الحسابية في الجدول (24) وجود فروق ظاهرية بين تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة، وذلك تبعاً لنوعهم الإجتماعي (ذكر، أنثى)، وقد تم إجراء تحليل "T" للعينات المستقلة للكشف عن دلالة الفروق في ضوء متغير النوع الإجتماعي (ذكر، أنثى)، حيث أظهرت النتائج أن الفروق بين تقديرات الإناث والذكور لم تكن دالة إحصائيا، إذ تراوحت قيم "T" المحسوبة (1.391) و (-0.214) وهذه القيم غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). مما يعني أن تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة وفي أبعادها الثلاثة متشابهة بغض النظر عن نوعهم الإجتماعي.

وفي ضوء النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الصفرية وعلى النحو التالي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية المستدامة، تعزى للنوع الإجتماعي".

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية

H02b: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى للعمر.

لاختبار هذه الفرضية، وبهدف الكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي"، للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير العمر (اقل من 25 سنة، من 25-34سنة، من 35-44سنة، 45سنة فأكثر)، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لإجابات أفراد العينة على أبعاد أداة الدراسة المتعلقة بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، وفقاً لأعمارهم، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (25).

الجدول رقم (25)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير العمر

العمر / أبعاد التنمية المستدامة	اقل من 25 سنة		من 25-34سنة		من 35-44سنة		45سنة فأكثر	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التنمية المستدامة الإقتصادية	4.32	0.59	4.31	0.81	4.14	0.71	3.94	0.83
التنمية المستدامة الإجتماعية	3.88	0.84	3.23	0.66	3.26	0.66	3.35	0.62
التنمية المستدامة البيئية	3.74	1.16	2.88	1.25	3.02	1.22	2.85	1.26
التنمية المستدامة (الكلي)	3.98	0.62	3.48	0.67	3.47	0.62	3.38	0.77

تشير المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (25) إلى وجود فروق ظاهرية بين تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة، وذلك تبعاً لفئاتهم العمرية، ولمعرفة مستوى الدلالة الإحصائية للفروق في المتوسطات الحسابية

لتقديرات أفراد العينة تبعاً لمتغير العمر (اقل من 25 سنة، من 25–34سنة، من 35–44سنة، 45سنة فأكثر). تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (26).

الجدول رقم (26)

نتائج اختبار (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير العمر

أبعاد التنمية المستدامة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
التنمية المستدامة الإقتصادية	بين المجموعات	7.546	3	2.515	4.376	*0.005
	داخل المجموعات	224.183	390	0.575		
	المجموع	231.728	393			
التنمية المستدامة الإجتماعية	بين المجموعات	15.023	3	5.008	10.966	*0.000
	داخل المجموعات	178.097	390	0.457		
	المجموع	193.120	393			
التنمية المستدامة البيئية	بين المجموعات	26.481	3	8.827	5.778	*0.001
	داخل المجموعات	595.808	390	1.528		
	المجموع	622.289	393			
التنمية المستدامة (الكلي)	بين المجموعات	10.658	3	3.553	7.958	*0.000
	داخل المجموعات	174.108	390	0.446		
	المجموع	184.766	393			

* دالة إحصائيا

تشير النتائج في الجدول رقم (26) إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وذلك تبعاً لمتغير العمر حيث تراوحت قيم "F" المحسوبة لها ما بين (10.966) و (4.376) وهذه القيم دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وللكشف عن مصدر الفروق لوجود دلالة إحصائية لمتغير العمر في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية

المستدامة بأبعادها الثلاثة، تم إجراء مقارنات بعدية باستخدام طريقة "Tukey HSD" كما هو موضح في الجدول رقم (27).

الجدول رقم (27)

نتائج المقارنات البعدية بطريقة " Tukey HSD " للكشف عن مصدر الفروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، تبعاً لمتغير العمر

أبعاد التنمية المستدامة	العمر		اقل من25سنة	25-34سنة	35-44سنة	45سنة فأكثر
		$\bar{X}$	4.32	4.31	4.14	3.94
التنمية المستدامة الإقتصادية	اقل من 25 سنة	4.32	–	0.01	0.18	*0.38
	25-34 سنة	4.31	–	–	0.17	*0.37
	35-44 سنة	4.14	–	–	–	0.20
التنمية المستدامة الإجتماعية	العمر		اقل من25سنة	25-34سنة	35-44سنة	45سنة فأكثر
		$\bar{X}$	3.88	3.23	3.26	3.35
	اقل من 25 سنة	3.88	–	*0.65	*0.62	*0.53
	25-34 سنة	3.23	–	–	0.03	0.12
	35-44 سنة	3.26	–	–	–	0.09
التنمية المستدامة البيئية	العمر		اقل من25سنة	25-34سنة	35-44سنة	45سنة فأكثر
		$\bar{X}$	3.74	2.88	3.02	2.85
	اقل من 25 سنة	3.74	–	*0.86	*0.72	*0.89
	25-34 سنة	2.88	–	–	0.14	0.03
	35-44 سنة	3.02	–	–	–	0.17
التنمية المستدامة (الكلي)	العمر		اقل من25سنة	25-34سنة	35-44سنة	45سنة فأكثر
		$\bar{X}$	3.98	3.48	3.47	3.38
	اقل من 25 سنة	3.98	–	*0.50	*0.51	*0.60
	25-34 سنة	3.48	–	–	0.01	0.10
	35-44 سنة	3.47	–	–	–	0.09

*** دالة إحصائيا**

تبين النتائج في الجدول رقم (27) أن مصدر الفروق الدالة إحصائيا بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعدي التنمية المستدامة الإجتماعية والتنمية المستدامة البيئية، كانت بين تقديرات أفراد العينة من الفئة

العمرية (اقل من 25 سنة) من جهة، وبين تقديرات أفراد العينة من الفئات العمرية الأخرى (من 25–34سنة، من 35–44 سنة، 45 سنة فأكثر)، ولصالح أفراد العينة من الفئة العمرية (اقل من 25 سنة). وهذه النتيجة تعني أن أفراد العينة من صغار السنّ يرون أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعدي التنمية المستدامة الإجتماعية والتنمية المستدامة البيئية بدرجة تفوق أقرانهم من باقي الفئات العمرية.

كذلك كانت الفروق دالة إحصائيا فيما يتعلق بتحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة الإقتصادية بين تقديرات أفراد العينة من الفئة العمرية (45 سنة فأكثر) من جهة، وبين تقديرات أفراد العينة من الفئتين العمريتين (اقل من 25 سنة، من 25–34سنة)، ولصالح أفراد العينة من الفئتين العمريتين (اقل من 25 سنة، من 25–34سنة)، بمعنى أن أفراد العينة من الفئتين العمريتين (اقل من 25 سنة، من 25–34سنة)، يعتقدون بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة الإجتماعية الإقتصادية بدرجة تفوق كبار السنّ.

وفي ضوء النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الصفرية وعلى النحو التالي: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى للعمر".

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة

H02c: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى للمؤهل العلمي.

لاختبار هذه الفرضية، وبهدف الكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي"، للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ثانوية عامة فمادون، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا)، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لإجابات أفراد العينة على أبعاد أداة الدراسة المتعلقة بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، وفقاً لمؤهلهم العلمي ، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (28).

الجدول رقم (28)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي / أبعاد التنمية المستدامة	ثانوية عامة فمادون		دبلوم متوسط		بكالوريوس		دراسات عليا	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التنمية المستدامة الإقتصادية	4.13	0.82	4.22	0.77	4.35	0.58	4.37	0.64
التنمية المستدامة الإجتماعية	3.28	0.69	3.32	0.72	3.39	0.63	3.68	0.90
التنمية المستدامة البيئية	2.89	1.24	3.15	1.29	2.97	1.23	3.68	1.07
التنمية المستدامة (الكلي)	3.43	0.69	3.56	0.70	3.57	0.60	3.91	0.68

تشير المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (28) إلى وجود فروق ظاهرية بين تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة،

وذلك تبعاً لمؤهلهم العلمي، ولمعرفة مستوى الدلالة الإحصائية للفروق في المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ثانوية عامة فمادون، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دراسات عليا)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (29).

الجدول رقم (29)

نتائج اختبار (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

أبعاد التنمية المستدامة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
التنمية المستدامة الإقتصادية	بين المجموعات	2.992	3	0.997	1.700	0.166
	داخل المجموعات	228.736	390	0.587		
	المجموع	231.728	393			
التنمية المستدامة الإجتماعية	بين المجموعات	2.635	3	0.878	1.799	0.147
	داخل المجموعات	190.484	390	0.488		
	المجموع	193.120	393			
التنمية المستدامة البيئية	بين المجموعات	13.074	3	4.358	2.790	*0.040
	داخل المجموعات	609.215	390	1.562		
	المجموع	622.289	393			
التنمية المستدامة (الكلي)	بين المجموعات	4.479	3	1.493	3.229	*0.022
	داخل المجموعات	180.288	390	0.462		
	المجموع	184.766	393			

* دالة إحصائيا

تشير النتائج في الجدول رقم (29) إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعد التنمية المستدامة البيئية، وذلك تبعاً لمتغير المؤهل العلمي حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة لهما (3.229) و (2.790) وهاتان القيمتان دالتان إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في حين أظهرت

النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة في بُعدي التنمية المستدامة الإقتصادية والتنمية المستدامة الإقتصادية.

وللكشف عن مصدر الفروق لوجود دلالة إحصائية لمتغير المؤهل العلمي في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعد التنمية المستدامة البيئية، تم إجراء مقارنات بعدية باستخدام طريقة "Tukey HSD" كما هو موضح في الجدول رقم (30).

الجدول رقم (30)

نتائج المقارنات البعدية بطريقة " Tukey HSD " للكشف عن مصدر الفروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعد التنمية المستدامة البيئية، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

أبعاد التنمية المستدامة	المؤهل العلمي		ثانوية عامة فمادون	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دراسات عليا
		$\bar{X}$	2.89	3.15	2.97	3.68
التنمية المستدامة البيئية	ثانوية عامة فمادون	2.89	–	0.26	0.08	*0.79
	دبلوم متوسط	3.15	–	–	0.18	0.52
	بكالوريوس	2.97	–	–	–	0.71
التنمية المستدامة (الكلي)	**المؤهل العلمي**		ثانوية عامة فمادون	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دراسات عليا
		$\bar{X}$	3.43	3.56	3.57	3.91
	ثانوية عامة فمادون	3.43	–	0.13	0.14	*0.48
	دبلوم متوسط	3.56	–		0.01	0.35
	بكالوريوس	3.57	–			0.34

*** دالة إحصائيا**

تبين النتائج في الجدول رقم (30) أن مصدر الفروق الدالة إحصائيا بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعد

التنمية المستدامة البيئية، كانت بين تقديرات أفراد العينة من ذوي المؤهل العلمي (ثانوية عامة فمادون) من جهة، وبين تقديرات أفراد العينة من ذوي المؤهل العلمي (دراسات عليا)، ولصالح أفراد العينة من ذوي المؤهل العلمي (دراسات عليا)، وهذه النتيجة تعني أن أفراد العينة من حملة المؤهلات العليا يرون أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعد التنمية المستدامة البيئية بدرجة تفوق زملائهم من ذوي المؤهلات التعليمية الدنيا.

ويُلاحظ أن الفروق على بُعد التنمية المستدامة البيئية بين تقديرات ذوي المؤهل العلمي (دراسات عليا) من جهة، وتقديرات ذوي المؤهلات العلمية (دبلوم متوسط، بكالوريوس) من جهة أخرى، بالرغم من ارتفاعها إلا أنها لم تكن دالة إحصائيا، وهذا يعود إلى ارتفاع الانحراف المعياري لإجابات المبحوثين على بُعد التنمية المستدامة البيئية مما أدى بالتالي إلى ارتفاع الخطأ المعياري وبالتالي عدم قبول الفروق في المتوسطات الحسابية.

وفي ضوء النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الصفرية جزئياً وقبول الفرضية البديلة وعلى النحو التالي: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعد التنمية المستدامة البيئية، تعزى للمؤهل العلمي، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة الإقتصادية والتنمية المستدامة الإجتماعية تعزى للمؤهل العلمي".

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة

H02d: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى للحالة الإجتماعية.

لاختبار هذه الفرضية، وبهدف الكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي"، للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير الحالة الإجتماعية (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل)، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لإجابات أفراد العينة على أبعاد أداة الدراسة المتعلقة بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، وفقاً لحالتهم الإجتماعية، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (31).

الجدول رقم (31)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير الحالة الإجتماعية

الحالة الإجتماعية / أبعاد التنمية المستدامة	أعزب		متزوج		مطلق		أرمل	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التنمية المستدامة الإقتصادية	4.29	0.82	4.18	0.65	3.93	0.85	4.03	0.97
التنمية المستدامة الإجتماعية	3.37	0.76	3.31	0.64	3.15	0.69	3.39	0.68
التنمية المستدامة البيئية	2.98	1.28	3.11	1.25	2.95	1.08	2.71	1.35
التنمية المستدامة (الكلي)	3.54	0.71	3.53	0.63	3.34	0.71	3.38	0.80

تشير المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (31) إلى وجود فروق ظاهرية بين تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة، وذلك تبعاً لحالتهم الإجتماعية، ولمعرفة مستوى الدلالة الإحصائية للفروق في المتوسطات الحسابية

لتقديرات أفراد العينة تبعاً لمتغير الحالة الإجتماعية (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل). تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (32).

الجدول رقم (32)

نتائج اختبار (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير الحالة الإجتماعية

أبعاد التنمية المستدامة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
التنمية المستدامة الإقتصادية	بين المجموعات	3.936	3	1.312	2.246	0.082
	داخل المجموعات	227.792	390	0.584		
	المجموع	231.728	393			
التنمية المستدامة الإجتماعية	بين المجموعات	1.179	3	0.393	0.799	0.495
	داخل المجموعات	191.941	390	0.492		
	المجموع	193.120	393			
التنمية المستدامة البيئية	بين المجموعات	4.678	3	1.559	0.985	0.400
	داخل المجموعات	617.611	390	1.584		
	المجموع	622.289	393			
التنمية المستدامة (الكلي)	بين المجموعات	1.531	3	0.510	1.086	0.355
	داخل المجموعات	183.235	390	0.470		
	المجموع	184.766	393			

تشير النتائج في الجدول رقم (32) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وذلك تبعاً لمتغير الحالة الإجتماعية، حيث تراوحت قيم "F" المحسوبة لها ما بين (2.246) و (0.799) وهذه القيم غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني أن تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة وفي أبعادها الثلاثة متشابهة بغض النظر عن حالتهم الإجتماعية.

وفي ضوء النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الصفرية وعلى النحو التالي: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى للحالة الإجتماعية ".

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الخامسة

H02e: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى لعدد أفراد الأسرة.

لاختبار هذه الفرضية، وبهدف الكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي"، للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة (من 1-3 أفراد، من 4-6 أفراد، من 7-8 أفراد، أكثر من 8 أفراد)، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لإجابات أفراد العينة على أبعاد أداة الدراسة المتعلقة بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، وفقاً لعدد أفراد أسرهم، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (33).

الجدول رقم (33)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة / أبعاد التنمية المستدامة	من 1–3 أفراد		من 4–6 أفراد		من 7–8 أفراد		أكثر من 8 أفراد	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التنمية المستدامة الإقتصادية	4.08	0.79	4.20	0.79	4.39	0.63	4.31	0.50
التنمية المستدامة الإجتماعية	3.37	0.74	3.28	0.66	3.42	0.83	3.46	0.47
التنمية المستدامة البيئية	3.04	1.18	2.94	1.31	3.14	1.30	3.49	0.71
التنمية المستدامة (الكلي)	3.50	0.71	3.47	0.67	3.65	0.74	3.75	0.34

تشير المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (33) إلى وجود فروق ظاهرية بين تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة، وذلك تبعاً لعدد أفراد أسرهم، ولمعرفة مستوى الدلالة الإحصائية للفروق في المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة (من 1–3 أفراد، من 4–6 أفراد، من 7–8 أفراد، أكثر من 8 أفراد)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (34).

الجدول رقم (34)

نتائج اختبار (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة

أبعاد التنمية المستدامة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
التنمية المستدامة الإقتصادية	بين المجموعات	3.752	3	1.251	2.140	0.095
	داخل المجموعات	227.976	390	0.585		
	المجموع	231.728	393			
التنمية المستدامة الإجتماعية	بين المجموعات	1.404	3	0.468	0.952	0.415
	داخل المجموعات	191.715	390	0.492		
	المجموع	193.120	393			
التنمية المستدامة البيئية	بين المجموعات	5.413	3	1.804	1.141	0.332
	داخل المجموعات	616.876	390	1.582		
	المجموع	622.289	393			
التنمية المستدامة (الكلي)	بين المجموعات	2.292	3	0.764	1.633	0.181
	داخل المجموعات	182.475	390	0.468		
	المجموع	184.766	393			

تشير النتائج في الجدول رقم (34) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وذلك تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة، حيث تراوحت قيم "F" المحسوبة لها ما بين (2.140) و (0.952) وهذه القيم غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني أن تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة وفي أبعادها الثلاثة متشابهة بغض النظر عن عدد أفراد أسرهم.

وفي ضوء النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الصفرية وعلى النحو التالي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى لعدد أفراد الأسرة".

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية السادسة

H02f: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة، تعزى لطبيعة نشاط المشروع.

لاختبار هذه الفرضية، وبهدف الكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي"، للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير طبيعة نشاط المشروع (صناعي، زراعي، خدمي، تجاري)، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لإجابات أفراد العينة على أبعاد أداة الدراسة المتعلقة بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، وفقاً لطبيعة نشاط مشروعاتهم، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (35).

الجدول رقم (35)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير طبيعة نشاط المشروع

نشاط المشروع / أبعاد التنمية المستدامة	صناعي		زراعي		خدمي		تجاري	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التنمية المستدامة الإقتصادية	3.98	0.50	4.22	0.78	4.17	0.71	4.22	0.83
التنمية المستدامة الإجتماعية	3.44	0.69	3.27	0.63	3.51	0.73	3.25	0.74
التنمية المستدامة البيئية	3.05	0.97	3.09	1.28	3.40	1.09	2.68	1.30
التنمية المستدامة (الكلي)	3.49	0.64	3.53	0.70	3.70	0.64	3.38	0.68

تشير المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (35) إلى وجود فروق ظاهرية بين تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة، وذلك تبعاً لطبيعة نشاط المشروع، ولمعرفة مستوى الدلالة الإحصائية للفروق في المتوسطات

الحسابية لتقديرات أفراد العينة تبعاً لمتغير طبيعة نشاط المشروع (صناعي، زراعي، خدمي، تجاري)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (36).

الجدول رقم (36)

نتائج اختبار (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات أفراد العينة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، تبعاً لمتغير طبيعة نشاط المشروع

أبعاد التنمية المستدامة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
التنمية المستدامة الإقتصادية	بين المجموعات	1.045	3	0.348	0.589	0.623
	داخل المجموعات	230.684	390	0.591		
	المجموع	231.728	393			
التنمية المستدامة الإجتماعية	بين المجموعات	4.653	3	1.551	3.209	0.023
	داخل المجموعات	188.467	390	0.483		
	المجموع	193.120	393			
التنمية المستدامة البيئية	بين المجموعات	30.475	3	10.158	6.694	*0.000
	داخل المجموعات	591.814	390	1.517		
	المجموع	622.289	393			
التنمية المستدامة (الكلي)	بين المجموعات	5.498	3	1.833	3.987	*0.008
	داخل المجموعات	179.269	390	0.460		
	المجموع	184.766	393			

* دالة إحصائيا

تشير النتائج في الجدول رقم (36) إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعد التنمية المستدامة البيئية، وذلك تبعاً لمتغير طبيعة نشاط المشروع، حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة لهما (3.987) و (3.987) وهاتان القيمتان دالتان إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في حين

أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة في بُعدي التنمية المستدامة الإقتصادية والتنمية المستدامة الإقتصادية.

وللكشف عن مصدر الفروق لوجود دلالة إحصائية لمتغير طبيعة نشاط المشروع في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعد التنمية المستدامة البيئية، تم إجراء مقارنات بعدية باستخدام طريقة "Tukey HSD" كما هو موضح في الجدول رقم (37).

الجدول رقم (37)

نتائج المقارنات البعدية بطريقة " Tukey HSD " للكشف عن مصدر الفروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعد التنمية المستدامة البيئية، تبعاً لمتغير طبيعة نشاط المشروع

أبعاد التنمية المستدامة	طبيعة نشاط المشروع		صناعي	زراعي	خدمي	تجاري
		$\bar{X}$	3.05	3.09	3.40	2.68
التنمية المستدامة البيئية	صناعي	3.05	–	0.04	0.35	0.37
	زراعي	3.09	–	–	0.31	*0.41
	خدمي	3.40	–	–	–	*0.72
التنمية المستدامة (الكلي)	**طبيعة نشاط المشروع**		صناعي	زراعي	خدمي	تجاري
		$\bar{X}$	3.49	3.53	3.70	3.38
	صناعي	3.49	–	0.04	0.21	0.11
	زراعي	3.53	–	–	0.17	0.15
	خدمي	3.70	–	–	–	*0.32

*** دالة إحصائيا**

تبين النتائج في الجدول رقم (37) أن مصدر الفروق الدالة إحصائيا بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة بشكل عام، كانت بين

تقديرات أفراد العينة من أصحاب المشاريع الخدمية والمشاريع التجارية، ولصالح أفراد العينة من أصحاب المشاريع الخدمية، بمعنى أن أصحاب المشاريع الخدمية يرون أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام بدرجة تفوق زملائهم من أصحاب المشاريع التجارية.

وبالنسبة للفروق الدالة إحصائيا بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة البيئية، فقد كانت بين تقديرات أفراد العينة من أصحاب المشاريع الخدمية والزراعية من جهة، وبين أصحاب المشاريع التجارية من جهة أخرى، ولصالح أصحاب المشاريع الخدمية والزراعية، أي أن أصحاب المشاريع الخدمية والزراعية يرون أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة البيئية بدرجة تفوق زملائهم من أصحاب المشاريع التجارية.

وفي ضوء النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الصفرية جزئياً وقبول الفرضية البديلة وعلى النحو التالي: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعد التنمية المستدامة البيئية، تعزى لطبيعة نشاط المشروع، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي" للتنمية المستدامة الإقتصادية والتنمية المستدامة الإجتماعية تعزى لطبيعة نشاط المشروع".

الفصل الخامس

5-الإستنتاجات والتوصيات

1.5 الإستنتاجات:

1- أظهرت النتائج أن واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية" جاء ضمن المستوى المتوسط، من وجهة نظر المبحوثين، وبمتوسط حسابي (3.48) وبانحراف معياري (0.44). وقد جاء بُعد التخطيط للمشروع في الترتيب الأول وبمستوى مرتفع، يليه بُعد حجم المشروع وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الثالث جاء بُعد نوع المشروع وبمستوى متوسط. يليه الترتيب الأخير بُعد مصادر التمويل وبمستوى متوسط.

ويعزى السبب في أن بعد التخطيط جاء في الترتيب الأول وبمستوى مرتفع، إلى أن سياسات الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية مرنة وإجراءات العمل مبسطة وخطط العمل واضحة، حيث أن الصندوق يقوم بتوجيه الأفراد الراغبين في إنشاء المشاريع الصغيرة أو المتوسطة ويساعدهم في تحديد أهدافها، كما وأن الصندوق يقوم بتمويل المشاريع ذات الجدوى الإقتصادية، وبالتالي فإن المستفيد يقوم بالتخطيط للمشروع وينفذ دراسة جدوى إقتصادية عند التقديم على الحصول على تمويل، حيث أنه يحصل على تدريب متخصص ويتم تزويده بالمهارات الإدارية والفنية اللازمة والتي تؤدي إلى نجاح مشروعاتهم، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الوادي، 2005) والتي بنتائجها تعزو أسباب فشل المشروعات الصغيرة لإقتصار المهارات الإدارية.

كما وأنه يقدم الأفراد على اختيار المشاريع بناءا على خبراتهم، حيث أنه على سبيل المثال يتوجه الأفراد في مناطق الدراسة ذات الطبيعة الزراعية كالأغوار الجنوبية في محافظة الكرك وألوية محافظة إربد، لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الزراعية، وهذا تفسره النسبة المرتفعة للمشاريع ذات النشاط الإقتصادي الزراعي والتي بلغت (36.8%).

أما فيما يتعلق ببعد حجم المشروع فيعزى السبب بإرتفاع النسبة إلى أن الصندوق يقوم بتزويد الأفراد بالمعلومات المتعلقة بحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مراكز الصندوق ال (50) المنتشرة في المملكة ومناطق الدراسة ومن خلال ضباط الإقراض، كما وتمتاز مناطق الدراسة بتوفر الأسواق التجارية والمدن الصناعية، مما يسهل عليهم الحصول على المواد الخام الخاصة بمشروعاتهم، ويراعي الأفراد في إختيارهم لمشروعاتهم حجم المشروع بناءاً على توفر العدد المناسب من العمال لإدارته.

بينما يعزى السبب في أن نسبة بعد نوع المشروع متوسطة، إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل تسويقية ناجمة عن تذبذب نسبة الطلب على المنتج، وتنافس المنتجات لتشابهها في السوق، كما بينت دراسة (Abu-Rish, 2001) بأن قوة المنافسة كانت أبرز المعوقات التي واجهت المشروعات الصغيرة الممولة من قبل الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وبلغت نسبتها (39%) من المعوقات العامة.

بينما يعزى السبب في أن نسبة بعد مصادر التمويل متوسطة إلى كلفة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرتفعة، وعدم توفر مصادر تمويل أخرى كالبنوك لعدم توفر الضمانات المطلوبة من صاحب المشروع، حيث أنها تتميز بصعوبة الإجراءات وإرتفاع نسب الفائدة، ولعدم توفر صيغ تمويل إسلامية للبنوك، وبالتالي في بعض الأحيان تفشل المشروعات بسبب عدم كفاية رأس المال لإنعاشها من جديد أو تطويرها، فكما بينت دراسة (Abu-Rish, 2001) بأن الدور الحكومي في تمويل هذه المشاريع عبر مؤسسات وسيطة ومباشرة أيضاً لم يكن مخططاً له، بل إتصف بالإرتجالية العفوية، ويرى الكاتب في دراسته بأن الأسباب الكامنة وراء فشل المشاريع المدرة للدخل لغاية العام 1998م، هي غياب الدراسات الإقتصادية والإجتماعية التي تهدف إلى تقييم المشاريع بموضوعية، وعدم وجود خطط إستثمارية، وضعف التجربة السابقة مع توفر رأسمال كبير وتنوع

لمصادر التمويل وتضارب السياسات والشروط من قبل الممولين، وتوصلت كذلك هذه الدراسة إلى أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً هو متغير رأس المال المستخدم بداية المشروع.

2- أظهرت النتائج أن مستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي"، للتنمية المستدامة جاء ضمن المستوى المتوسط، وحصل على متوسط حسابي (3.51) وبانحراف معياري (0.69). وبالنسبة لأبعاد التنمية المستدامة، فجاءت على النحو التالي:

جاء دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية في الترتيب الأول وبمستوى مرتفع، يليه دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية وبمستوى متوسط، وفي الترتيب والأخير جاء دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية البيئية وبمستوى متوسط.

جاء دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية بالترتيب الأول، ويعزى السبب في ذلك إلى إن هذه المشاريع توفر فرص عمل ضمن المجتمعات التي تتواجد فيها، إذ تؤدي إلى تحسين متوسط الدخل الشهري، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأسرة خصوصاً بأن نسب الفقر في العاصمة بلغت النسبة 11.4%، ويقيم في محافظة العاصمة 30.6% من الفقراء في الأردن. وعليه، فإن نسبة كبيرة من الفقراء أو حوالي 50% منهم يقيمون في المناطق ذات التركيز السكاني الكبير في محافظتي العاصمة وإربد (دائرة الإحصاءات العامة، 2010).

كما ويوجد أثر لهذه المشاريع في الحد من جيوب الفقر في مناطق الدراسة كما أظهرت نتيجة الفقرة "يوجد أثر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من جيوب الفقر في المنطقة" بمستوى مرتفع، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحايك، 2007)، والتي أظهرت نتائجها بأن للمشاريع الصغيرة دور في الحد من الفقر.

كما وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Dicknson, 2000)، حيث خلصت بنتائجها إلى ضرورة قيام الحكومة بتشجيع المشاريع الصناعية الصغيرة لدورها في تحقيق النمو الإقتصادي،

والحاجة إلى ترسيخ دورها في النمو الإقتصادي من خلال التشريعات المناسبة والإطار المناسب لعملها، وأوصى بضرورة توفير المهارات الإدارية الكافية والنزعة إلى تحمل المخاطر مع توفر المناخ الإقتصادي المناسبة في بولندا.

بينما جاء دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية بالترتيب الثاني، حيث أن هذه المشاريع توفر فرص عمل متساوية للذكور والإناث وتساعد على تمكين المرأة في المجتمعات المحلية، وتوفر فرص التدريب والتطوير للعاملين في هذه المشاريع، كما يحصلون على خدمات الرعاية الإجتماعية والصحية من خلال إشراكهم بالضمان الإجتماعي والتأمين الصحي، ولكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإقتصادي التجاري تتميز بأنها تدار من قبل المستفيد نفسه وتكون ذات حجم صغير، وبالتالي لا تتوفر فرص التدريب والحصول على خدمات الرعاية الإجتماعية والصحية لعدد كبير من أفراد المجتمع المحلي بحيث يكون لها دوراً في التنمية الإجتماعية ولكن لا يؤثر على مكونات عديدة من أفراد المجتمعات المحلية التي تتواجد فيها.

ويأتي دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية البيئية بالترتيب الثالث والأخير، ويعود السبب في ذلك إلى أن أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، لا تراعي عند إنشائها الأبعاد البيئية وترشيد إستعمال المياه، وبعضها لا تهتم بتوفير أنظمة مناسبة لتصريف الفائض من المشروع.

كما أن هذه المشاريع لا تهتم بإعادة تدوير المواد الأولية ومواد التغليف، مما يساهم في زيادة تلوث البيئة، وكذلك لا يوجد إستغلال للأراضي غير القابلة للزراعة وبالتالي لا يوجد مساهمة من قبل هذه المشاريع في مكافحة التصحر، حيث أن أغلبها لا تستخدم التكنولوجيا النظيفة التي تساهم في توفير الطاقة أيضاً.

تتفق هذه النتيجة أيضا مع دراسة (الكوري، 2008)، حيث أظهرت نتائج التحليل أن هناك عوائق تواجه مشاريع التصنيع الزراعي مثل قدم الأساليب التكنولوجية، قلة خبرة العاملين وعدم

متابعة الجهات المسؤولة (الجهات الداعمة)، وضعف الإدارة القائمة على المشروع وعدم تدريب العاملين، كما أنها تتفق بنتائجها من ناحية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث بينت النتائج أن مشاريع التصنيع الزراعي تساهم في التنمية الريفية (الإقتصادية والإجتماعية) للعمال الريفيين، وتعمل على تشغيل الأيدي العاملة وملائمة تخصيص موقع المشاريع.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الناصر، 2011)، من حيث أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لها دور في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر من خلال ثلاثة أبعاد أساسية، هي البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي والبعد البيئي والتكنولوجي، حيث أنها وجدت أن هذه المؤسسات تلعب دوراً مهماً في هذه الجوانب من خلال توفير معدلات الشغل والقيمة المضافة وفي المبادلات التجارية وحتى مساهمتها في الجانب البيئي.

كما وإتفقت النتيجة مع نتائج دراسة (خليل، 2009)، من ناحية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فقد ساهمت المشروعات المدروسة بحسب دراسة خليل بزيادة دخل حوالي 85% من أفراد العينة المدروسة، كما وفرت 130 فرصة عمل. وساهمت المشروعات بالدرجة الأولى بتحسين المكانة الإجتماعية لأفراد العينة المدروسة بنسبة 16% من الأثر الإجتماعي للمشروعات على أفراد العينة المدروسة، بينما يكمن الإختلاف في الدراسة الحالية ودراسة خليل بأنها لم تقم بدراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية البيئية.

كما ويوجد إتفاق وإختلاف في نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (حامد، 2006)، فتتفق معها حول النتيجة التي توصلت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير وفعال في توظيف العمالة الماهرة، وأن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤثر بشكل فعال في النمو الإقتصادي في فلسطين. ولكن إختلفت النتائج من حيث أن دراسة حامد خلصت إلى أن هذه

المشروعات تفتقر للخدمات الأساسية والرعاية من قبل المؤسسات الرسمية، ولكن بحسب نتائج الدراسة الحالية فإن تقديرات المستفيدين حول "قيام الجهات المختصة بتوجيه الأشخاص نحو إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة لتحسين أوضاعهم المعيشية" مرتفعة، وحول "قيام الجهات الرسمية بدراسة الخطط التي تتبناها الجهات القائمة على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم النصح والتوجيه وفقا لخبراتها في هذا المجال" كانت تقدراتهم متوسطة.

وقد إتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (زيدان، 2005)، والتي توصلت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بإستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضا دون المستوى المأمول، كما أن الكثير من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة، فكما بينت نتائج الدراسة الحالية حول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Ramawickrama, 2011)، والتي هدفت إلى تقييم دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في جنوب سيريلانكا، وقد توصلت النتائج إلى أن القائمين على المشاريع يتوفر لديهم إدراك نحو التنمية المستدامة، بمعنى أنهم يدركون بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً بارزاً في المنطقة وتساعد الكثير من الناس المستفيدين بتوليد الدخل والمساعدة في إستدامة معيشتهم، كما و تساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للدولة، وتساعد أيضا في تحسين وتطوير جوانب التنمية الثلاث أعلاه بشكل متزايد. وخلصت الدراسة بنهايتها إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً محورياً في منطقة الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة كونها المحرك الرئيسي لنمو الدولة.

3- أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة. وأن أكثر أبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة هو بُعد مصادر التمويل، يليه في التأثير بُعد نوع المشروع، يليه بُعد حجم المشروع. في حين لم يكن هناك أثر لبُعد التخطيط للمشروع في تحقيق التنمية المستدامة.

تتفق نتيجة هذه الدراسة التي بينت وجود أثر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة مع نتائج دراسة (صالح، 2009)، حيث بينت نتائج دراسة صالح أن ضحالة المساعدات الحكومية المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى مشكلات تمويلية وعدم إستدامة المشاريع، وبالتالي لا يوجد إستدامة لهذه المشاريع بسبب إحجام التمويل عنها، حيث تتفق مع نتيجة "أن أكثر أبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة هو بعد مصادر التمويل".

و تتفق هذه النتائج أيضا مع نتائج دراسة (زيادات، 2011) من حيث أنه يوجد أثر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، وأن أبعاد مصادر التمويل ونوع المشروع وحجم المشروع لها الأثر في تحقيق هذه التنمية المستدامة، ولكن تختلف معها بعدم وجود أثر لتخطيط المشروعات في التنمية الريفية، حيث أن الدراسة الحالية توصلت للنتيجة بأنه لم يكن هناك أثر لبعد التخطيط للمشروع في تحقيق التنمية المستدامة.

كما وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (سلمان، 2009)، والتي توصلت إلى أن هناك أثر للمشروعات الصغيرة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، فيما يتعلق بدورها في خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة، وتحسين مستوى الدخل والمعيشة وبالتالي التخفيف من حدة الفقر، إضافة إلى المساهمة في تمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولكنها لم تقس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية البيئية.

4- أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بالفرضيات الفرعية وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية. وأن أهم أبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية هو بُعد حجم المشروع، يليه في التأثير بُعد نوع المشروع، تلاه في التأثير بُعد التخطيط للمشروع. كما أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة الإجتماعية، وأن أهم أبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة الإجتماعية هو بُعد مصادر التمويل، يليه في التأثير بُعد حجم المشروع، تلاه في التأثير بُعد نوع المشروع. كذلك أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة البيئية، وأن أهم أبعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة البيئية هو بُعد مصادر التمويل، يليه في التأثير بُعد نوع المشروع.

يعزى السبب في أن بعد مصادر التمويل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأهم تأثيراً في التنمية المستدامة الإجتماعية والبيئية، إلى أن توفر مصادر التمويل في مناطق الدراسة يشجع ويحفز الأفراد على التوجه لتمويل مشاريعهم، وخصوصاً من أصحاب الخبرات السابقة أو من أصحاب المؤهلات العلمية الذين يسعون إلى إيجاد فرص العمل لإرتفاع نسب البطالة في مناطق الدراسة، وبالتالي تتحقق الإستدامة الإجتماعية من خلال تعزيز المكانة في المجتمع المحلي والعلاقات الإجتماعية وتحسين وضع الأسرة إجتماعياً، كما وأن هذه المشاريع إن توفرت مصادر تمويل كافية لها، ستوفر فرص التدريب والتطوير للعاملين فيها لتطوير المهارات التي لديهم وتعزز الروح الإبداعية لديهم، وستوفر أيضاً هذه المشاريع الفرصة لهم بالحصول على خدمات الرعاية الصحية والإجتماعية، وهذا كله سيؤدي إلى النهوض بالمجتمع المحلي ككل لتحقيق الإستدامة الإجتماعية. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الجمعية العلمية الملكية، 1999)، والتي

توصلت إلى وجود تأثيرات إجتماعية إيجابية للمشاريع في العديد من المجالات، منها المكانة في المجتمع المحلي والعلاقات الإجتماعية والاستقلالية وتحسين وضع الأسرة الإجتماعية.

أما من ناحية تحقيق الإستدامة البيئية، فإن بعد مصادر التمويل يعتبر الأهم تأثيراً لأن تحقيق الإستدامة البيئية يتطلب توفر موارد مالية، لتغطية التكاليف المالية لبناء أنظمة مناسبة لتصريف الفائض من المشاريع، وتكاليف نقل المواد الأولية المستعملة ومواد التنظيف، وتكلفة شراء التكنولوجيا النظيفة التي تساهم في توفير الطاقة، حيث أن لدى الكثير من أصحاب المشاريع الوعي حول أهمية حماية البيئة من التلوث ومكافحة التصحر، من خلال إستغلال الأراضي الغير قابلة للزراعة وإعادة تدوير المواد الأولية المستعملة ومواد التنظيف، ولكن أهمية تحقيق التنمية البيئية المستدامة ترتبط بأهمية توفر مصادر التمويل، بحيث تراعي هذه المشاريع عند إنشائها الأبعاد البيئية.

وكما بينت نتائج دراسة (غنايم، 2001) والتي ركزت على دمج البعد البيئي في عملية التخطيط الإنمائي عبر محاور الاقتصاد البيئي والاقتصاد التقليدي، فقد حددت الدراسة مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية اللازمة لتطبيق التنمية المستديمة وقدّمت أنموذجاً لكيفية أخذ البعد البيئي في عملية التخطيط الإقتصادي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الخولي، 2000)، والتي توصلت إلى أن هناك غياباً لأسس وإستراتيجيات الإدارة البيئية السليمة في الكثير من الدول العربية، سواء أكان ذلك على مستوى الدولة نفسها، أم على مستوى المشاريع والمنشآت، وأوصت الدراسة بضرورة وضع وتطبيق إستراتيجية بيئية واضحة للحيلولة دون إستفحال الكثير من المشكلات البيئية في الوطن العربي.

بينما يعزى السبب في أن بعد حجم المشروع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأهم تأثيراً في التنمية المستدامة الإقتصادية، إلى أن الصندوق الأردني الهاشمي ومن خلال مراكزه المنتشرة

في مناطق الدراسة يوفر المعلومات الكافية حول حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي على أساسها يختار الأفراد مشاريعهم، كما ويوجه الصندوق المستفيدين في عملية إختيار حجم المشروع بناءاً على العدد المتوفر والمناسب لإدارته، وبناءاً على أن المستفيدين لديهم المعرفة اللازمة حول مدى توفر المواد الخام وإمكانية الحصول عليها واللازمة لعملية الإنتاج ومكان توفرها، إذ أن إختيار حجم المشروع المناسب والملائم لطبيعة المنطقة والسوق، حيث أنه الإعتماد على مدى توفر المواد الخام والكوادر البشرية المؤهلة اللازمة يؤثر في تحقيق التنمية الإقتصادية، من خلال القدرة على تطوير وتحسين المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المشاريع، وتوفير فرص العمل لعدد العاملين اللازم لإتمام عملية الإنتاج بناءاً على حجم المشروع، وبالتالي تؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأسرة ككل والحد من جيوب الفقر في المنطقة.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (الجمعية العلمية الملكية، 1999) والتي توصلت إلى أن المشاريع الممولة كانت ناجحة في إحداث تأثير على الجانب الإقتصادي، حيث أشار حوالي 51% من المنتفعين إلى أن الدخل الذي يحصلون عليه من المشروع يزيد عن (200) دينار شهريا، فقد بينت الدراسة أن 53% من المنتفعين أفادوا أن المشروع أدى إلى التحسن في مستوى معيشة أسرهم، وأن 38% لم يؤثر المشروع على مستوى المعيشة، و7.8% من الأسر أدى المشروع إلى تراجع مستوى معيشتهم.

5- أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي"، للتنمية المستدامة وفي أبعادها الثلاثة، تعزى للنوع الإجتماعي والحالة الإجتماعية وعدد أفراد الأسرة.

وتعزى هذه النتائج إلى أنه وبحسب خصائص العينة والتي بلغت فيها نسبة الإناث (58.6%) مقابل (41.4%) للذكور، فإن كلا الجنسين من الناحية الإقتصادية توفر لهما هذه المشاريع فرص عمل جديدة، وتؤدي إلى تحسين متوسط الدخل الشهري وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأسرة ككل بأفرادها سواءاً من الذكور أو الإناث، ومن الناحية الإجتماعية تساعد هذه المشاريع كلا الجنسين على تمكينهم كأفراد فاعلين في مجتمعاتهم المحلية، والحصول على فرص متساوية للتدريب والتطوير للعاملين فيها من الجنسين، والحصول على الرعاية الإجتماعية والصحية من خلال الإشتراك في برنامج الضمان الإجتماعي والحصول على التأمين الصحي.

ومن الناحية البيئية فإن أفراد المجتمع ككل من كلا الجنسين يتأثرون بالتلوث البيئي حيث أن تقديراتهم بمساهمة هذه المشاريع في حماية البيئة من التلوث، ومكافحة التصحر من خلال إستغلال الأراضي الغير قابلة للزراعة متقاربة. إن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعود بالفائدة على الأسرة ككل سواءاً كانت أسرة كبيرة أم صغيرة، سواءاً ذكوراً أو إناثاً، وبغض النظر عن الحالة الإجتماعية.

6- أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي"، للتنمية المستدامة وفي أبعادها الثلاثة، تعزى للعمر، ولصالح المستفيدين من صغار السنّ.

إن الشريحة الأكبر من المستفيدين من المشاريع كانت للفئة العمرية 25-34 سنة وبلغت (40.1%)، وتليها الفئة العمرية 35-44 سنة بنسبة بلغت (33%)، حيث أن هذه الفئات العمرية

يتميز أفرادها بأنهم بالعمر الإنتاجي، ويمتلكون المهارات المتنوعة وروح الريادة والإبداع، إذ أن فرص التدريب المتوفرة لهم متعددة، خصوصاً التي يتم تنفيذها من خلال مدربين الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية الذي يقدم التدريب لأصحاب المشاريع، وتسعى هذه الفئات الشابة إلى الحصول على فرص العمل لزيادة دخلهم الشهري نظراً لإرتفاع نسب البطالة في مناطق الدراسة، بينما الفئات العمرية للأفراد الأكبر سناً فهي تكون قريبة من سن التقاعد أو متقاعدين.

7- أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي"، للتنمية المستدامة بشكل عام وفي بُعد التنمية المستدامة البيئية، تعزى للمؤهل العلمي ولصالح ذوي المؤهلات العليا مقارنة بمؤهل ثانوية عامة فما دون.

إن الإختلاف في تقديرات المستفيدين ذوي المؤهلات العليا والبالغة نسبتهم (4.3%)، مقارنة بمؤهل ثانوية عامة فما دون التي تشكل نسبتهم (50.8%) لمستوى تحقيق هذه المشاريع في بعد التنمية المستدامة البيئية يعود إلى أنهم يمتلكون وعياً أعلى من الفئات الأخرى (ثانوية عامة فما دون)، مما يعني أن مصادر هذا الوعي تعود إلى الدراسة الأكاديمية المتقدمة، وإفتقار مناهج المراحل الأساسية الإبتدائية والمتوسطة والثانوية إلى المواضيع التي ترفع من مستوى الوعي البيئي، إضافة إلى ما يمتلكه أصحاب الشهادات العليا من ثقافة عامة.

8- أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من "الصندوق الأردني الهاشمي"، للتنمية المستدامة تعزى لطبيعة نشاط المشروع، ولصالح أصحاب المشاريع الخدمية مقارنة بأصحاب المشاريع التجارية، ووجود فروق في بُعد التنمية المستدامة البيئية تعزى لطبيعة نشاط المشروع، ولصالح أصحاب المشاريع الخدمية والزراعية مقارنة بأصحاب المشاريع التجارية.

إن تقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الخدمية والتي تشكل ما نسبته (23.3%) تختلف مقارنة بالمشاريع التجارية والتي تشكل ما نسبته (35.3%) للتنمية المستدامة، ويعود السبب في ذلك إلى أن طبيعة النشاط الإقتصادي للمشاريع الخدمية تختلف عن المشاريع التجارية، حيث أن المشاريع الخدمية تعمل على توفير فرص عمل أكثر منها في التجارية، كونها تعتمد على العاملين بشكل أساسي لتقديم الخدمة، وتركز المشاريع الخدمية على تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للزبائن، وبالتالي هذا يتطلب توفير فرص التدريب والتطوير للعاملين وتنمية مهاراتهم الفنية و/أو الإدارية، كما وأنه يتجه المستفيدين من أصحاب المشاريع الخدمية إلى إستخدام التكنولوجيا النظيفة التي تساهم في توفير الطاقة، وبالتالي التقليل من مصروف الطاقة، بينما تتميز طبيعة المشاريع الإقتصادية التجارية بأنها تدار من قبل المستفيد نفسه، حيث أنها تعتمد على المهارات البيعية وتهتم بتوفير المنتجات/ الخدمات التي عليها طلب أكثر.

أما بالنسبة لتقديرات المستفيدين لمستوى تحقيق المشاريع الخدمية والتي تشكل ما نسبته (23.3%) والزراعية (36.8%) تختلف مقارنة بالمشاريع التجارية والتي تشكل ما نسبته (35.3%) للتنمية المستدامة البيئية، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة النشاط الإقتصادي للمشاريع الزراعية والخدمية، حيث أن المشاريع الزراعية تساهم في مكافحة التصحر من خلال إستغلال الأراضي غير القابلة للزراعة، وخصوصاً في مناطق الدراسة كالأغوار الجنوبية في محافظة الكرك، والغور الشمالي في محافظة إربد، كما أن المستفيدين من أصحاب المشاريع الزراعية لديهم الوعي بأهمية ترشيد إستعمال المياه.

2.5 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية تم تقديم التوصيات التالية:

1- ضرورة وضع إستراتيجية وطنية لتنظيم أدوار كل أصحاب المصلحة في عملية التنمية المستدامة، بحيث تربط أصحاب المصلحة المختلفين من أجل زيادة مستوى التنسيق فيما بينهم عند خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويجب أن تحدد الإستراتيجية أيضا مؤشرات الأداء الرئيسية الملائمة لقياس نجاح وإستدامة المبادرات والبرامج والمؤسسات التي تخدم هذا القطاع. كما وتوصي الدراسة بضرورة توفير قاعدة بيانات دقيقة عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، مما يساهم في نجاح اتخاذ القرار الإستراتيجي.

2- ضرورة توجه الحكومة لتشجيع نمو المشاريع الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير، واعتماد معايير الجودة، فضلا عن التعاون بين هذه المشاريع الإقتصادية، من أجل زيادة إمكاناتها التصديرية للسوق المحلي والخارجي. وتنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجاتها، ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدة أصحاب المشاريع على تسويق منتجاتهم داخل الأردن وخارجها، من خلال الإتصال العملي بين الصندوق ومؤسسات الإقراض الميكروي، ومؤسسات الصناعة، والتجارة، والخدمات للتعاون بتسويق منتجات مشاريع المقترضين الذين يجدون عقبات في تسويق منتجاتهم.

3- توفير برامج تدريب مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لمعرفة أهمية البيئة، والطرق التي يمكنها إتباعها للحفاظ عليها، وتخفيف بعض التكاليف المرتبطة بأساليب الإنتاج الصديقة للبيئة.

4- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات، من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية، وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية، بدءا من اختيار الفكرة مرورا بإعداد دراسات الجدوى وحسابات

التكاليف، وآليات إدارة وتنظيم العمل، وانتهاءاً بكيفية الحصول على التمويل وإدارته بشكل سليم بما يتلاءم مع سمات وخصوصيات هذه المشروعات. وضرورة الاستثمار في مراكز التدريب المهني، حيث أن مستويات مهارات الموظفين تتحسن إلى حد كبير، وتتطور مهاراتهم بعد تلقي دورة تدريب مهني متخصصة وذات صلة.

5- التعاون بين مراكز الأبحاث والإستشارات الأهلية والأكاديمية والمؤسسات الحكومية في اقتراح وإدارة البرامج التدريبية والمشاريع الريادية، حسب الاحتياجات القطاعية الإقتصادية للمجتمع الأردني.

6- تعديل وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الإقتصادية، بما يعزز البيئة الاستثمارية والإنتاجية والقانونية، ويزيد من نجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة إعادة هيكلة قانون تشجيع الاستثمار بما يضمن استفادة جميع فئات رأس المال التي ترغب في الإستثمار.

7- توفير حوافز (إعفاءات ضريبية أو إعانات) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لإعتماد حلول عملية لتخفيض فواتير الكهرباء، لأنها تتطلب نفقات رأسمالية كبيرة قد لا تكون متوفرة لهذه المشاريع، وقد تحول الموارد عن تلك اللازمة لإنتاج منتجات ناجحة منافسة.

8- قيام الصندوق بتوجيه الأفراد من المجتمعات المحلية لإجراء دراسات مبسطة لجدوى مشروعات صغيرة ومتوسطة، وتقديمها للجهات المانحة بتمويل دراسات الجدوى، لتوجيه المقترضين الراغبين في الإقتراض لتنفيذ تلك المشروعات. وإيجاد آلية تمكن الصندوق من الحصول على القروض المصرفية، والقروض من مؤسسات إنمائية داخلية، ودولية لمساعدته على التوسع في نشاطه جغرافيا ومهنيا.

9- الإهتمام والتركيز ببناء القدرات الداخلية للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية و المؤسسات المعنية بتنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص كوادر العمل،

مع التركيز على البعد البيئي عند إنشاء هذه المشاريع، ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة البئية.

10- إزالة عوائق السياسات التنظيمية والسياسات الحكومية للنظام المصرفي، التي هي من أهم العناصر الأساسية لإنجاح عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية. ولتوسيع قاعدة المستفيدين من القروض، لا بد من قيام مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تخفيض معدلات الفائدة، التي تعتبر أحد أهم معوقات التمويل التي تواجه أصحاب هذه المشاريع، وهنا يمكن الاستفادة من ميزة زيادة عدد المقترضين في هذه الحالة وتحقيق ربح أفضل.

11- أهمية قيام الحكومة بتأسيس مؤسسة لضمان القروض المقدمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تأسيس صندوق استثماري لدعم هذه المشاريع خاصة في الأردن على اعتبار أنها دولة نامية، إذ تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من إجمالي المشاريع الإقتصادية. وكذلك تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات، إضافة لتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك بالتناسب مع قدر الأموال التي يتم تمويلها للمشروعات وغيرها من الحوافز.

12- تطوير برامج الإقراض، وقيمة المبالغ المخصصة وفقا لحاجة السوق، وحاجة الزبون بصورة مستمرة، لمواكبة الحاجات، والتغيرات الإقتصادية، والإجتماعية والبيئية.

13- ضرورة زيادة التنسيق ما بين الصندوق والمؤسسات المختلفة التي تخدم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أجل ضمان التوزيع الفعال للموارد.

14- توصي الدراسة بضرورة إجراء دراسات مستقبلية يتم بموجبها دراسة متغيرات أخرى، غير المتغيرات التي تم تناولها في هذه الدراسة، بهدف تقييمها وقياس أثرها على التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أبو الهيجاء، ليلى. (2009). **التنمية المستدامة ونظام البيئة.** عمان: مركز المعلومات الوطني.

أبو موسى، عبد الحميد (2003). تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة المتوسطة، **بحث مقدم إلى الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة** (الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية)، عمان.

الاسكوا "اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا" (2001). **قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة غربي آسيا.** منشورات اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا.

بشارات، هيا (2006). **التمويل الإسلامي إلى المشروعات الصغيرة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

بوهنة علي، وبلحاج، فراجي (2010). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية. **ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني حول "إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة"**، جامعة سعيدة، 13-14 ديسمبر.

الجمعية العلمية الملكية (2006). **تقييم الآثار الإقتصادية والإجتماعية لقروض صندوق التنمية والتشغيل على المنتفعين.** عمان: منشورات الجمعية العلمية الملكية.

حامد، مهند (2006) **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الإقتصادي والتشغيل في فلسطين (1990-2004): دراسة حالة.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الحايك، محمود (2007). **دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من الفقر والبطالة في محافظة المفرق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.

حميدي، عبد الرزاق وعوينان، عبد القادر (2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة– مع الإشارة لبعض التجارب العالمية، **بحث مقدم في الملتقى الدولي (إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

الحناوي، حمدي (2006). **تنظيم المشروعات الصغيرة**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.

خليل، خليل (2009). **دور المشروعات الصغيرة في تنمية ريف محافظة حمص**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البعث، حمص، سوريا.

الخولي، أسامة (2000). الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي**، الرباط 19–21 أكتوبر.

دائرة الإحصاءات العامة (2010). **تقرير حالة الفقر في الأردن**. عمان: منشورات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

دبابنة، رائد، طوقان، فادي (2007). **كتيب التعريفات الموحدة للمشاريع الإقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة**. منشورات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

راتول، محمد (2006). بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، **بحث مقدم إلى ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** (جامعة حسيبة بن بوعلي) 17و18 نيسان، الجزائر.

الزلقعي، عبد الحفيظ (2009). تمويل المشروعات الصغيرة لمكافحة الفقر والبطالة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 19.

زيادات، أحمد (2011). **أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الريفية (حالة دراسية لمحافظة البلقاء)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.

زيدان، رامي (2005). **أهمية تفعيل دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية من الفترة الممتدة 1970–2001**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

السعدي، أحمد (1998). **تطور الصناعة في الأردن ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، عمان: غرفة صناعة عمان.

سبنسر، هيل (1998). **منشأة الأعمال الصغيرة**. ترجمة صليب بطرس القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.

سلمان، ميساء (2009). **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية)**. رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك.

شتيوي، موسى (2001). **تقييم الآثار الإقتصادية والإجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الإجتماعية في الأردن**. عمان: منشورات اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا).

الضرير، موسى، وخضر، زكريا (1997). **السكان والتنمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان**. دمشق : منشورات جامعة دمشق.

عاشور، فاطمة (2009). جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية"، **صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2439**، (11 مايو 2009).

عمر، رفيق (1995). **آثار السياسة الإقتصادية والإجتماعية 1993-1997 على التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

العطية، ماجدة (2002). **إدارة المشروعات الصغيرة**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

العمرات، أحمد. (2002). **الأمن والتنمية: منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل ظروف العولمة**. عمان: المؤلف.

غنايم، محمد (2001). **دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي**. القدس : منشورات معهد الأبحاث التطبيقية (أريج).

غنيم، عثمان وأبو زنط، ماجدة. (2007). **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

فتح الله، سعد. (1995). **التنمية المستقلة – المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فرح، مرين (2004). المشروعات الصغيرة والمتوسطة قوة محلية ومحرك عالمي، **المجلة العربية للتنمية والتخطيط، 12**(1)، 159-189.

قندح،عدلي (2009). **السياسات النقدية والمالية وأثرها على الإقراض بالتجزئة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**. جمعية البنوك الأردن، أيلول، عمان، الأردن.

الكوري، هيثم (2008). **دور مشاريع التصنيع الزراعي في التنمية الريفية، حالة دراسية لإقليم محافظات الشمال (اربد وجرش وعجلون)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.

مقابلة، سهيل (2005). المشاريع الصغيرة والميكروية: الإطار النظري والتجارب المثلى، **ورقة عمل مقدمة لندوة المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد من الفقر**، 22-23 تشرين ثاني، عمان.

المنصور، كاسر (2000). **إدارة المشروعات الصغيرة**، ط1، عمان: دار الحامد.

منظمة المؤتمر الإسلامي. (2002). **الإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة**. ورقة صادرة عن المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، المنعقد في جدة في الفترة من 10-12 حزيران.

الناصر، مشري (2011). **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

النمروطي، خليل وصيدم، أحمد (2012). بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها. **دراسة مقدمة في مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين**، الجامعة الإسلامية، غزة.

هيكل، محمد (2003). **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

الوادي، محمود (2005). **المشروعات الصغيرة ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن**. المجلة العربية للإدارة.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011). **تقرير التنمية البشرية**. عمان: منشورات وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

المراجع الأجنبية:

Abu-Rish, M. (2001). **Income Generating Projects in Jordan**, The Experience of The Jordanian Hashemite Fund for Human Development (JOHUD), Amman.

A fair globalization (2004). **creating opportunities for all**- ILO, 59-61

Dickinson, P. (2000). Transforming economies of Eastern Europe: an evaluation of the role and contribution of the small scale private sector (with specific reference to Poland). **European Business Review, 12**(2), 84 – 92.

ESCWA, (1999). **Small and Medium Enterprises "Strategies, Policies and Support Institution**. New York: United Nations.

Fowke R & Prasad D. (1996). Sustainable development, **Cities And Local Government. Australian Planner,** (33), 61–6.

Garcia, S. (1997). **Indicators for sustainable development of fisheries. In FAO: Land quality indicators and their use in sustainable agriculture and rural development**. Rome: FAO.

Gebru, G. (2009). Financing preference of micro and small enterprise owners in Tigroy: does POH hold?. **Journal of Small Business and Enterprise Development, 16**(2), 322-334.

Grosskurth, J. & Rotmans, J. (2005). The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. **Environment Development and Sustainability, 7**(1), 135–151.

Marie C. (2005). **Le développement durable**, Editions Armand Colin, France.

Olivier G. (2005). **L'entreprise économique du développement durable – enjeux et politiques de l'environnement** – cahiers français n° 306, France.

Ramawickrama, J. (2011), **Can Small and Medium Enterprises have a Role in Achieving Sustainable Development in the Southern Province of Sri Lanka**?, university of Agder, Sri Lanka.

(Remigijus Ciegis, Jolita Ramanauskiene, and Bronislovas Martinkus) (2009). **The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios,** Engineering Economics.

Royal Scientific Society (RSS) (1998). **Investment Project Profiles with special Emphasis on Small and Medium Scale Enterprises**, Jordan.

Sekaran, U. & Bougie, R. (2010). **Research Methods for Business, A skill Building Approach** (5th Ed.). West Sussex: John Willy & Sons Ltd.

(Vasilenko, Arbaciauskas, Staniskis) (2011). **Sustainable Innovation Implementation in the Baltic Sea Region, SMEs Barriers and Incentives,** Institute of Environmental Engineering**,** Kaunas University of Technology, Environmental Research, Engineering and Management, Nr. 3(57), P. 57-66

World Commission on Environment and Development. (1987). **Our Common Future**. New York: UN.

الملحق (1)

أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة البلقاء التطبيقية

كلية الدراسات العليا

قسم إدارة الأعمال

حضرة السادة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الكرام،

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة البلقاء التطبيقية، يقوم الباحث موسى رجائي موسى نفاع بكتابة رسالة ماجستير بعنوان: **"أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، دراسة حالة على الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية".**

تهدف هذه الاستبانة إلى دراسة أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التنمية الإجتماعية، الإقتصادية والبيئية من خلال التخطيط للمشروع وحجمه ونوعه وتمويله، وتشمل عينة الدراسة جميع القائمين على المشاريع من المستفيدين وأصحاب المشاريع.

وحيث أننا نعهد بكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لمساندة الأبحاث العلمية التي تخدم الوطن والمجتمعات المحلية، فإننا نأمل منكم مساعدتنا في إنجاز هذه الدراسة الميدانية بالإجابة على أسئلة الاستبانة المرفقة بموضوعية تامة، مؤكدين لكم الحرص الدائم على السرية المطلقة للمعلومات التي ستدلونها، والتي ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع خالص الشكر لتعاونكم والتقدير لشخصكم الكريم

الباحث

موسى رجائي موسى نفاع

الجزء الأول: المعلومات الديموغرافية:
يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (×) بجانب الإجابة المناسبة:

النوع الإجتماعي:
☐ ذكر ☐ أنثى

العمر:
☐ أقل من 25 سنة ☐ 25-34 سنة
☐ 35 – 44 سنة ☐ 45 سنة فأكثر

المؤهل العلمي:
☐ الثانوية العامة فما دون ☐ دبلوم متوسط
☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي
☐ ماجستير ☐ دكتوراه

الحالة الإجتماعية:
☐ أعزب/عزباء ☐ متزوج/متزوجة
☐ مطلق/مطلقة ☐ أرمل/أرملة

عدد أفراد الأسرة:
☐ 1 – 3 ☐ 4 – 6
☐ 7 – 8 ☐ أكثر من 8

البيانات الخاصة بالمشروع:

طبيعة نشاط المشروع:
☐ صناعي ☐ زراعي
☐ خدمي ☐ تجاري

الجزء الثاني: محاور الإستبانة:

الرجاء وضع إشارة (X) تحت العبارة التي تمثل رأيك لكل فقرة من الفقرات التالية:

الرقم	الفقرة	(5) موافق بشدة	(4) موافق	(3) محايد	(2) غير موافق	(1) غيرموافق بشدة
أولا: التخطيط للمشروع:						
1.	يختار الأفراد مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة بناء على خبراتهم السابقة.					
2.	تقوم الجهات المختصة بتوجيه الأشخاص نحو إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة لتحسين أوضاعهم المعيشية.					
3.	من الصعوبات التي يواجهها الأفراد عند إبداء رغباتهم في تمويل مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة الحصول على التراخيص المطلوبة.					
4.	يقوم الأفراد باختيار مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة في ضوء الهدف من المشروع.					
5.	تنظم الجهات القائمة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة حملات دعائية مدروسة ومبرمجة للتعريف بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.					
6.	من أسباب فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نقص الموارد التكنولوجية وارتفاع تكاليفها.					
7.	يقوم الأفراد بعمل دراسة جدوى قبل الحصول على مشروعات صغيرة ومتوسطة.					
8.	تقوم الجهات الرسمية بدراسة الخطط التي تتبناها الجهات القائمة على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم النصح والتوجيه وفقا لخبراتها في هذا المجال.					
9.	تعتمد عوامل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجود سياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة.					
10.	يقوم الأفراد باختيار مشروعاتهم في أماكن مناسبة لتحقيق العوائد المناسبة.					
11.	تؤدي المهارات الإدارية و/أو الفنية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى نجاح تلك المشروعات.					
ثانيا: حجم المشروع:						
12.	يستطيع الأشخاص الحصول على معلومات عن حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وسائل الإعلام والمعارف والأصدقاء.					
13.	تعتبر سياسات وإجراءات الحكومة غير كافية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.					
14.	يستطيع الأفراد الحصول على المواد الخام الخاصة بمشروعاتهم مهما بلغ حجمها من جهات متعددة.					
15.	يعتبر استخدام معيار العمالة للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من المعايير الأساسية والأكثر إستخداما.					
16.	يراعي الأفراد في اختيارهم للمشروعات المختلفة حجم المشروع وذلك لتوفير العدد المناسب من العمال لإدارته.					

الرقم	الفقرة	(5) موافق بشدة	(4) موافق	(3) محايد	(2) غير موافق	(1) غيرموافق بشدة
ثالثا: مصادر التمويل:						
17	يوجد اهتمام من قبل الجهات الممولة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.					
18	يستخدم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأرباح لتطوير مشاريعهم.					
19	يسعى الأفراد للحصول على تمويل لمشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة لإيجاد فرص عمل لهم.					
20	توجد جهات عدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.					
21	تتصف تكلفة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مرتفعة.					
22	تتجنب البنوك ومؤسسات التمويل، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم توفر الضمانات لدى صاحب المشروع.					
23	تفشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم كفاية رأس المال.					
24	يعتبر عدم توفر صيغ تمويل إسلامية للبنوك والمؤسسات التجارية والزراعية والصناعية والتطوعية من معوقات النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
25	يؤدي عجز الأفراد عن إيجاد مصادر تمويل مشروعاتهم لإنعاشها من جديد إلى فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة					
رابعا: نوع المشروع:						
26	تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تسويقية ناجمة عن ضيق السوق المحلي والتشابه الكبير بين منتجات هذه المشروعات.					
27	توجه الجهات ذات العلاقة المهتمين بالحصول على مشروعات صغيرة ومتوسطة لأنواع معينة من المشروعات التي أثبتت نجاحها.					
28	يقوم صاحب المشروع الصغير أو المتوسط باستبعاد المشروعات التي لا تتلاءم مع موقع إقامة المشروع.					
29	تقوم المؤسسات المهتمة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإعداد قوائم تتضمن أنواع مختلفة من هذه المشاريع التي تلبي رغبة الأفراد.					
30	يتم اختيار نوع المشروع في ضوء توفر المهارات الأساسية لإدارة المشروع.					
دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية:						
31	يوجد تطوير وتحسين على المنتجات/الخدمات المقدمة من خلال مشروعي.					
32	توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل جديدة في المنطقة التي تتواجد فيها.					
33	تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين متوسط الدخل الشهري.					
34	تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الصحي بين معدلات النمو الإقتصادي والسكاني في المحافظات والمدن.					
35	أدى المشروع إلى تحسين مستوى معيشة الأسرة.					

الرقم	الفقرة	(5) موافق بشدة	(4) موافق	(3) محايد	(2) غير موافق	(1) غيرموافق بشدة
36	يوجد أثر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من جيوب الفقر في المنطقة.					
دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية:						
37	توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص التدريب والتطوير لجميع العاملين فيها.					
38	تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير الصحة الجيدة للعاملين من خلال إشراكهم بالتأمين الصحي.					
39	تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حصول العاملين على رعاية اجتماعية جيدة من خلال إشراكهم بالضمان الإجتماعي.					
40	توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل متساوية للذكور والإناث.					
41	ساعدت المشاريع على تمكين المرأة في المجتمعات المحلية ومساهمتها في الإنتاج.					
42	تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية المحلية.					
دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية البيئية:						
43	تراعي المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند إنشائها الأبعاد البيئية وترشيد استعمال المياه.					
44	تهتم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتوفير أنظمة صرف مناسبة لتصريف الفائض من المشروع.					
45	تهتم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعادة تدوير المواد الأولية المستعملة ومواد التغليف.					
46	تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حماية البيئة من التلوث.					
47	تقوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باستخدام التكنولوجيا النظيفة التي تساهم في توفير الطاقة.					
48	تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مكافحة التصحر من خلال استغلال الأراضي غير القابلة للزراعة.					

انتهت الأسئلة

الملحق (2)

قائمة بأسماء محكمين آداة الدراسة

الرقم	إسم المحكم	الرتبة الأكاديمية	التخصص	مكان العمل
.1	أ.د. محمد الطائي	أستاذ دكتور	نظم معلومات إدارية	جامعة الزرقاء الخاصة
.2	د. بندر أبو تايه	أستاذ مشارك	إدارة أعمال	جامعة البلقاء التطبيقية
.3	د. جهاد أبو السندس	أستاذ مشارك	إقتصاد	جامعة البلقاء التطبيقية
.4	د. خليل الحياري	أستاذ مساعد	إدارة أعمال	جامعة البلقاء التطبيقية
.5	د. فراس الشلبي	أستاذ مساعد	نظم معلومات إدارية	جامعة البلقاء التطبيقية
.6	د. محمد العوامرة	أستاذ مساعد	تسويق	وزارة الداخلية

Abstract

The Impact of Small and Medium Enterprises inthe Sustainable Development
(CASE STUDY: The Jordanian Hashemite Fund for Human Development)

Prepared by
Mousa Rajae Naffa

Supervised by
Dr. Mohammad Awwad Al Zyadat
(Assistant Professor)

This study aimed to identify the Impact of Small and Medium Enterprises funded by the "Jordanian Hashemite Fund for Human Development" in achieving Sustainable Development in its three dimensions (Economical, Social and Envionmental) from the point of view of the owners, and also it aimed to disclosure the differences between the owners with respect to their demographic variables.

The study community consisted of all owners of the SMEs funded by "the Jordanian Hashemite Fund for Development" in Jordan during 1990-2010, and for the study sample withdrawal, three Jordanian governorates were selected representing the three regions in Jordan, Irbid in the North region, Amman in the Middle region, and Kerak in the South region, where the study sample consisted of (394) of the owners of SMEs selected by using the stratified random way, where the sample is stratified according to the nature of the economical activity, agricultural SMEs formed the percentage of (36،8%), commercial (35,3%), services (23,3%), and the industrial SMEs (4,6%).

This study relied on the descriptive analytical method, and used an appropriate statistical methods to answer the study questions and to analyze and test the hypotheses, using the Multiple Regression to detect the impact of SMEs in achieving sustainable development, and the internal consistency method "Cronbach Alpha" to ensure the study tool stability,

and the "Independent Samples T-test" to detect the differences of the sample estimates of the level of achievement of SMEs funded by "the Jordanian Hashemite Fund" according to their demographic variables.

Following are the main results of this study:

1- There is a significant impact for the SMEs funded "the Jordanian Hashemite Fund for Human Development" in achieving sustainable development, except the Enterprise planning which has no impact in the achievement of sustainable development from the point of respondents view statistically at the level of $\alpha \leq 0.05$))
2- The level of achievement of SMEs funded by the Jordanian Hashemite Fund for sustainable development came within the average level. And the role of SMEs in economic development came in the first place, followed by the role of SMEs in the social development in the second place, and in the third and final ranking came the role of SMEs in environmental development.
3- The level of reality of SMEs funded by "the Jordanian Hashemite Fund for Human Development" was among the mid-level.

The results showed statistically significant differences among the owners according to their different demographic charactrestics (Gender, Age, Educational Qualification, Social Status, Family members, and the Nature of the economical activity).

Based on the results, this study came out with several recommendations, the most important of these recommendations:

1- The Jordanian Hashemite Fund guides the beneficiaries from local communities to conduct SMEs feasibility studies, and present it todonors who will fund the feasibility studies, to guide the unemployed beneficiaries interested in borrowing to establish their SMEs. And creating a mechanism to enable the Jordanian Hashemite Fund to obtain bank loans, and loans from domestic and international development institutions, to help the expansion of its activities both geographically and professionally.
2- Attention and focus to build the internal capacity of the Jordanian Hashemite Fund and theconcerned institutions in the development and support of SMEs, with focus on the environmental dimension when creating these enterprises, and the role of SMEs to achieve an environmental sustainable development.
3- The importance of the government to establish an institution to gauarantee the loans financed to SMEs, and the establishement of an investment fund to support SMEs in Jordan, and the need to develop a national strategy to regulate the roles of all stakeholders in the sustainable development process. And encouraging banks to finance SMEs at low interest rates, and to develop the development programs.